وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب/قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

اختياراتُ ابنِ الفخَّارِ (ت٧٥٤هـ) واعتراضاتهُ النَّحوية في كتابهِ شرح الجُمل

رسالة تقدَّم بها الطالب

حيدر محسن فهد

إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بابل، وهي جزءٌ من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ. د. وائل عبد الأمير الحربي

١٤٤٤هـ **٢٠٢٣ م**

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴾

صدق الله العلى العظيم

سوره الكهف ﴿١١٠﴾

الإهداء

وكم مِن غائبٍ مَا غابَ عنَّا
نرى مِنه الوفا وَيراهُ مِنَّا

أبي أهديك ما خَطَّت يَميني
ألا تُلقي التحيَّة مَن تَعنَّى!؟

إلى أمِّي حَباها اللهُ عُمرِي
فليتَ البِرَّ ما مرءٌ تمنَّى

إلى زَوجي التي حَفِظت تُراثي
وَلا كنزٌ كحِفظِ الودِّ أغنَى

إلى أهلي و أولادي و صَحبي
ومَن في حُبِّهم قلبي تَغنَّى

شُكرٌ وامتنان

وَشكرُ اللهِ يَسبقُ كلَّ شكرٍ وربُّ العرشِ لا ينسى الشكورا

أنبلُ ما ينطوي عليه قلبُ إنسانٍ هو تلك المودة التي لا قلمَ يخطُّها ولا لغةَ تحتويها، فهي النسمات تخللت الروح وغمرَ بَرودها الوجدان .

ولا يَسعني في هذا المقامِ إلَّا أن أعبِّرَ عن شكري وامتناني لجميعِ أساتيذي الذين غمروني بغيثِ علمهم وخلقهم طوالَ السنة الدراسية؛ فهمُ موردُ الظامئ وملاذُ السائل، يبذلون بلا كللٍ ولا مِنَّة، تحسبهم البحرَ مِن علمِهم، مَهما اغترفت مِنهُ لا يُنقص، إلَّا أنَّه السائغُ العذبُ لا الملحُ الأجاج.

وأشكر الدكتور وائل عبد الأمير الحربي المشرف على رسالتي، والذي لم يألُ جهدًا في المتابعة وإبداء النصحِ والتوجيه.

وأخصُّ بالشكر السيد عميد كلية الآداب الموقَّر الأستاذ الدكتور صالح الجبوري، والسيد رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ الدكتور سامر الأسدي المحترم.

وأخيرًا...أشكر كوكبةَ الأصدقاءِ الذين أناروا طريقي ولم يضنُّوا بمساعدةٍ أو نصيحةٍ، فلولاهم لمَا همَّت همَّتي ولا قامت قامتي فلهم مني أزكي تحيةٍ أخويةٍ مُعطرة.

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدّمة ..... **أ- ب - ج**

التمهيد **١ـ ١١**

ألفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية واعتراضاته **١ـ ١١**

المطلب الأول : ألفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية **١ـ ٥**

المطلب الثاني: ألفاظ ابن الفخار في اعتراضاته النحوية **٥ـ ١١**

الفصل الأول: اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحويَّة في الأسماء **١٢- ٦٠**

المبحث الأول: اختيارات ابن الفخار النحوية في الأسماء **١٢ـ ٣٢**

المسألة الأولى: امتناع تقديم الفاعل على الفعل: **١٢ـ ١٥**

المسألة الثانية: الخلاف في تفسير (ما) التعجبية **١٦ـ ١٨**

المسألة الثالثة: أولًا: الخلاف في موقع (غلمانًا) في قولهم: (كم لك غلمانًا) **١٩ـ ٢٣**

ثانيًا: الخلاف في جار (المُمَيَّز) بعد (كم الخبرية) **١٩ـ ٢٣**

المسألة الرابعة: أولًا: حذف التنوين وإثباته عند الندبة **٢٣ـ ٢٧**

ثانيًا: موضع ألف الندبة من الصفة والموصوف **٢٣ـ ٢٧**

المسألة الخامسة: تغليب المذكر على المؤنث ..... **٢٧ ـ ٣٢**

المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الأسماء **٣٣- ٦٠**

المسألة الأولى: رافع المبتدأ والخبر ..... **٣٣ ـ ٣٧**

المسألة الثانية: اختلاف النحويين في عامل المشتغل عنه ..... **٣٨ ـ ٤١**

المسألة الثالثة: (العطف على موضع اسم إنَّ) ..... **٤١ ـ ٤٦**

المسألة الرابعة: العطفُ على المضمر ..... **٤٦ ـ ٥١**

الموضوع **الصفحة**

المسألة الخامسة: اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي ..... ٥١ ـ ٥٤
المسألـة السادسـة: إعراب الأسماء الستـة ..... ٥٥ ـ ٦٠
الفصل االثاني: اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحويَّة في الأفعال ..... ٦١ ـ ١٠١
المبحث الأول: اختيارات ابن في الفخَّار النحوية في الأفعال ..... ٦١ ـ ٨٣
المسألة الأولى: تعدي الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل وجواز حذف المفاعيل ..... ٦١ ــ ٦٧
المسألة الثانية: عمل كان وأخواتها التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ..... ٦٧ ــ ٧٠
المسألة الثالثة: إعراب (كان) الواقعة بين (ما) و(أفعل) في التعجب ..... ٧١ ــ ٧٤
المسألة الرابعة: تنازع العاملين على معمولٍ واحد ..... ٧٥ ــ ٨٠
المسألة الخامسة: الاختلاف في (حبذا) ..... ٨٠ ــ ٨٣
المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الأفعال ..... ٨٤ ـ ١٠١
المسألة الأولى: الزمن في الفعل ..... ٨٤ ــ ٨٨
المسألة الثانية: تسمية الأفعال المضارعة ..... ٨٨ ــ ٩١
المسألة الثالثة: استحقاق المضارع للإعراب وعلَّة رفعه ..... ٩١ ــ ٩٧
المسألة الرابعـة: الخلاف في اسمية كلٍ من (نِعمَ وبِئسَ) وفعليتهما ..... ٩٧ ــ ١٠١
الفصل الثالث: اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحوية في الحروف..... ١٠٢ـ ١٤٢
المبحث الأول: اختيارات ابن الفخَّار النحوية في الحروف ..... ١٠٢ ـ ١٢٢
المسألة الأولى: دخول (حتى) على الأسماء ..... ١٠٢ ــ ١٠٦
المسألة الثانية: الاختلاف في عطف (أم) المتصلة والمنقطعة ..... ١٠٧ ــ ١١١
المسألة الثالثة: العطف بالحرف(لكن) ..... ١١١ ــ ١١٤

الموضوع **الصفحة**

المسألة الرابعة: النصب بإضمار(أنْ)بعد (الواو) و(الفاء) و(أو) ..... ١١٤ ــ ١١٧
المسألة الخامسة: اقتران (لام الأمر) مع الفاعل المخاطب والمتكلِّم والغائب ..... ١١٨ ــ ١٢١
المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الحروف ..... ١٢٢ ـ ١٤٢
المسألة الأولى: الاختلاف في تركيب ((إذن)) ..... ١٢٢ ــ ١٢٥
المسألة الثانية: الخلاف في معاني (مِن) الخافضة وعملِها في الكلام ١٢٦ــ ١٣٧
المسألة الثالثة: (رُبَّ) إذا لحقتها (ما) ..... ١٣٥ ـ ١٣٧
المسألة الرابعة: إضمار (ربَّ بعد حرف الواو) ..... ١٣٧ ـ ١٤٠
الخاتمة ..... ١٤١ ـ ١٤٣
المصادر والمراجع ..... ١٤٤ ــ ١٦٣

المقدّمة

المقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، مَالك الملك ربّ العرش العظيم، والصلاة والسلامُ على نبينا محمدٍ صلوات الله عليه وعلى أهله وصحبه المنتجبين، وبعد:

لا يَخفى مَقامُ العربيةِ، ويكفي أن اختارها سبحانه دونَ باقي لغاتِ الأرضِ لسانَ حقٍّ ناطقٍ بآياته العظمى وبراهينهِ الكبرى، تجلَّت بها صورُ الجمالِ النوراني الذي ألهمَ العالمينَ حبَّها فكتبوا وما زالوا ما ابتلَّ لهم فؤادٌ ظامئٌ، ولا اعتلَّ منها معتلٌّ إلا وطلبَ المزيد، وهل لهذا العشقِ أن يزولَ وينطفئ أو ينزوي ؟! كلا فالقلوبُ قبلَ العقول مُشرعة والأقلامُ ما بَرحت نابضة، والقراطيس طالبة، وحوضُ اللغة عذبٌ لا ينفد، وأنَّى له النفاد وكتابُ الله ناطقٌ بالضادِ، حافظٌ ما استودع، اللهمَّ ألهمنا فهمًا وعلمًا بلغة كتابك بهما نستفتحُ ما استغلقَ، فنرشد إلى صِراطِك المستقيم.

ولأنَّ النحو هو المفتاحُ إلى ما بعد تلك الأبواب المستغلقة، والحافظُ الألسنَ من الخطأِ واللحنِ؛ لذا تعيَّنَ على علمائِنا الأبرارِ أن يلجوا هذا العلمَ المستطيل، ومن كبارِ علماءِ هذا العلمِ النحويُّ الجليل أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، الذي وضع كتابًا مهمًا في تراث النحو العربي أطلق عليه اسم (الجمل)، وكان هذا الكتاب ملهمًا لعلماءَ كثيرين تناولوه بالشرحِ والدراسةِ لما حوى من مادةٍ علميةٍ غزيرةٍ، ومن أولئكَ الذين تناولوه بالشرح والدراسة أبو عبد الله بن الفخار الليبيري الأندلسي(ت٧٥٤هـ)، صاحب كتاب (شرح الجمل)، العالم المشهور في أهلِ زمانه، وقد تناول فيه أغلبَ ما جاء في الجمل سوى ما فُقدَ ولم يصل إلينا، مُوردًا نصوصَ الزجاجي، متناولاً هذه النصوص بالشرحِ والدراسة المعمقةِ محافظًا على نهجِه في وضعهِ للمادة النحوية، وعارضًا آراءَ العلماءِ المتقدمين منهم والمتأخرين، ومُبديًا في كثيرٍ من الأحيانِ عن اختياره للرأي الأصوب الذي يراه داعمًا هذا الرأي بالحججِ والبراهين، ونجدهُ يعترضُ على بعضِ الآراءِ فينقدها بأسلوبٍ علميٍّ يستندُ فيه إلى الأدلة والحججِ مُسترشدًا بآراءِ مَن سبقوهُ من علماءَ أجلَّاءَ أو يأتي هو نفسهُ بأدلةٍ يراها ناهضةً ومقنعةً مستعينًا بأصولِ النحوِ الإجمالية: السماع، والقياس، والإجماع واستصحاب الحال .

وقد تناولتُ في بَحثي هذا موضوعًا أراهُ لا ئقًا في مَجال الدرسِ النحوي وأجدهُ رافدًا يُثري المادةَ النحويةَ العربيةَ لما يَحوي من آراءَ نحويةٍ مُتفقةٍ ومختلفة قام بِنقلها وشرحِها ابن الفخَّار، فالاختيارُ والاعتراضُ في مجالِ النحوِ يفتحُ آفاقًا نتعرفُ عن طريقها على آراءِ العلماءِ ومذاهبِهم ومتبنياتِهم

النحويةِ، بما في ذلك طريقة تفكيرِهم مجموعينَ أو منفردين، ثمَّ الوصول للاختيار النحوي الأصوبِ بعد دراسةٍ وتقصٍ وتمحيص.

وأمَّا عنوان البحث فهو: (اختيارات ابن الفخار(ت٧٥٤هـ) واعتراضاته النحوية في كتابه شرح الجمل) الذي اقترحه على أستاذي المشرف لمَّا وجدَ لدي من توجهٍ ورغبةٍ في خوض هذا المجال من البحث النحوي.

وقد شرعتُ في كتابة هذا البحثِ الذي اقتضت خطَّته أن يكونَ على ثلاثة فصولٍ؛ يسبقُها تمهيدٌ ومقدمةٌ وتليها خاتمةٌ تضمنت أهمَّ النتائجِ التي توصلت إليها.

وأمَّا التمهيدُ فقد حملَ عنوانَ: (الفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية واعتراضاته)، وضمَّ مطلبين:

- **المطلب الأول: الفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية.**
- **المطلب الثاني: الفاظ ابن الفخَّار في اعتراضاته النحوية.**

وأمَّا الفصل الأول فقد جاء بعنوان: (اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحويَّة في الأسماء)، وضمَّ مبحثين:

- **المبحث الأول: اختيارات ابن الفخَّار النحوية في الأسماء.**
- **المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الأسماء.**

وأمَّا الفصل الثاني فقد خصصته لـ(اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحوية في الأفعال)، وضمَّ مبحثين:

- **المبحث الأول: اختياراتُ ابن الفخَّارِ النحويةِ في الأفعال .**
- **المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّارِ النحويةِ في الأفعال.**

وأمَّا الفصل الثالث فقد خصصته لـ(اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحوية في الحروف)، وضمَّ مبحثين، وهي:

- **المبحث الأول: اختيارات ابن الفخَّار النحوية في الحروف.**
- **المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّارِ النحويةِ في الحروف.**

أمَّا مَنهجية الباحث في كتابة بحثه فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على إيراد مسألة الاختيار أو الخلاف بحسب آراء العلماء ابتداءً بالمتقدمين من علماء النحو وانتهاءً بالمتأخرين مع ذكر آراء بعض المعاصرين بهذه المسائل إن جدَّ فيها جديد، مع ذكر موقف ابن الفخَّار سواءٌ بالاختيارِ أو الاعتراض وعرضُ حججهِ وأدلتهِ النحوية الساندةِ لمذهبهِ النحوي المُختار، ثمَّ عرض آراء النحويين في مسألة البحث؛ وبعدها يطرح الباحث رأيه اعتمادًا على ما ساقَ من تلك الآراء وينتخبُ الرأيَ الأصوبَ بحسبِ النتائجِ التي استجمعها.

وقد اعتمدَ الباحثُ في هذه الرسالةِ على تحقيقِ حماد بن محمد حامد الثمالي في أطروحته الموسومة (أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل) كُتبت في عام ١٤١٠هـ، وهي دراسة دكتوراه لم تُطبع كتاباً بعد، وقد كُتِبتْ رسالةُ ماجستير تناولت المؤلَّف بعنوان: منهج التفكير النحوي عند ابن الفخَّار في شرحه جمل الزجاجي، للطالب عبد الرحمن السحيباني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية في عام ١٤٢٧هـ .

أمَّا مَصادرُ البحث فكانت كثيرةً ومتنوعةً ضمَّت مُختلفَ المصادر والمراجع والأطاريح والرسائل والمجلَّات ذات العلاقة بالبحث، وأوَّلُ تلك المصادرِ التي اعتمدَها الباحثُ القرآن الكريم، ثمَّ اعتمدَ على أمَّاتِ الكتبِ النحويةِ التي بُنيت عليها أسس النظرية النحوية الأولى وأوَّلها: كتابُ سيبويهِ (ت١٨٠هـ)، والمقتضبُ للمبرِّد (ت٢٨٥هـ)، وأصولُ النحو لابن السرَّاج (ت٣١٦هـ)، وشرح جمل الزجاجي، بالإضافة إلى الكثيرِ من المصنفات التي رفدت البحثَ وأغنتهُ بمادتِها النحويةِ أو اللغويةِ أو الأدبيةِ بحسبِ ما يتطلبُ موضوع الدراسة.

هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التمهيد

ألفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية واعتراضاته

المطلب الأول: ألفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية

المطلب الثاني: ألفاظ ابن الفخَّار في اعتراضاته النحوية

ألفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية واعتراضاته

المطلب الأول : ألفاظ ابن الفخَّار في اختياراته النحوية

لم ينقطع الدرس النحوي منذ نشوئهِ حتى عصر ابن الفخَّار، وعندما أرادَ ابن الفخَّار أن يدوِّنَ شرحه وقفَ أمام هذا الإرث وثقله وقوفَ العارف العالم المسؤول، فلم يألُ جهدًا في نقلِ آراء شيوخ النحو المتقدمين والمتأخرين؛ ليقفَ على أحسن آرائهم وأجودها ليختارها مذاهبَ يسير عليها، ويلقنها تلاميذه من بعده، ولم يتوقف ابن الفخَّار عند النقل فقط، بل كان يُعمِلُ فكره في كثيرٍ من الأحيان ويبرهن ويناقش ثم يحكم في كثيرٍ من المسائل، فاختار المسائل التي يراها في حدود السَّماع والقياس والإجماع ولم تتجاوز هذه الحدود، وقد انتخب ابن الفخَّار تلك المسائل المستحسنة لديه داعمًا انتخابه بالأدلة والبراهين التي تثبت صحة اختياره، واستعمل لتلك الاختيارات ألفاظًا وعباراتٍ تناسبها، تُبين أسبقيتها وأحقيتها في الريادة عنده .

وتتفاوت ألفاظ الاختيار عند ابن الفخَّار من حيث القوة والتأثير والدلالة فيما بينها، فمنها ما يدلُّ على الاختيار القطعي لمسألةٍ ما وعدم الاعتداد بما يقابلها من رأيٍ، ومثالُ هذه الألفاظ والعبارات: (الصحيح، والصواب، والمختار، والقول ما قاله، ونظرٌ سديد، ودلَّ على صحة، وهي القياس)، وهذه الصيغ تكاد تكون جازمة في ترجيحِ رأيٍ على رأيٍ آخر، وقد دأبَ ابن الفخار في اختياراته النحوية على توظيفِ ألفاظٍ وعباراتٍ دالةٍ على معنى الاختيار متنوعةٍ بحسب نوع المسألة، إذ نجده يلجأ إلى استعمال الألفاظ المعيارية، نحو لفظة(صحيح) أو (صواب)، وذلك ليعبرَ عن اختياره القطعي والمطلق، ونحو ذلك في مسألة: الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة[١]، فقد قال ابن الفخَّار في هذا الباب: ((وأمَّا (لمَّا)، فهي لنفي الماضي القريب من زمان الحال، ولا تفيد استغراقًا، وهذ هو الصحيح))[٢]، نحو قول: عصى إبليسُ ربّه ولمّا، يندم تريد لم يندم إلى الآن[٣]، والاختيارُ كما هو

---

(١) ينظر: الجمل للزجاجي: ٢١٥ وشرح الجمل (ابن عصفور): ١ / ١٩٨ و أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، أطروحة دكتوراه، إعداد (حماد بن محمد حامد الثمالي) : ٣/ ٨١٧ وإيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس(المرادي المصري): ٦٥.

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ٨١٧ ـ ٨١٨.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٢٠٧.

واضح لنا قطعيٌّ عند ابن الفخَّار يشارك فيه من سبقه من أئمة النحو[1] في هذا الحكم النحوي وهو خياره الذي لا يحيد عنه. وفي مسألةٍ أخرى أستعمل لفظة (المختار) لنفس الغرض، وذلك في مسألة العطف في الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[2]، فالعطف هنا كما يرى الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في ثلاثة مواضع:[3]

الموضع الأول: أن يكون عطفًا على اسم (يكون)، لمكان الفصل.

الموضع الثاني: أن يكون عطفًا على المستكنُّ في (عبدًا)، لجريانه مجرى الأوصاف، نحو قولنا: مررت برجلٍ عبد أبوه، وإذا رُفِعَ الظاهر كان رفعه المضمر أسهل.

الموضع الثالث: يعطي نفيه عنه (عليه السلام) وعمَّن ذُكرَ معه نصًا، وعليه المعنى، فكان هذا هو الوجه المختار عنده، ثمَّ يوضِّح ابن الفخَّار سبب اختيار الوجه الثالث دون الأول والثاني؛ وذلك لأنَّ الأولين يقصران عن الوفاء بالمعنى المراد، فكلا الوجهين الأولين يعطيان نفي الاستنكاف عن المسيح (عليه السلام) بانفراد، دون تعريضٍ إلى مَن ذُكِرَ معه.

بعد ذلك يبيِّنُ ابن الفخَّار علَّةَ اختيارِ الوجهِ الثالث إذ يقول: ((أمَّا الوجه الثالث فيعطي نفيه عنه عليه السلام، ومن ذُكرَ معه نصًا، وعليه المعنى، وهو المختار والله أعلم))[4]، ولفظة (المختار) في هذا الموضع تتناسب مع طبيعة الاختيار الذي مالَ إليه ابن الفخَّار، وهذا نفسه هو اختيار الزمخشري والذي يُفهم منه الميل الكامل والتسليم المطلق بالتوجيه النحوي.

ومن ناحية أخرى نجد ابنَ الفخَّار يُفضِّلُ حكمًا نحويًا على آخرَ بصيغةِ التفضيل، أي أنَّ كلا الحكمين يحملُ مقومات القبول، ولكنَّه يختارُ حكمًا واحدًا لمَا فيه من حجيةٍ أقوى و أبلغ من دون رفضِ الحكم الآخر رفضًا مطلقًا؛ ولهذا المعنى وظَّفَ ابن الفخَّار جملةً من الألفاظ والعبارات الدالة على التفضيل، ومن هذه الألفاظ على سبيل المثال: (الأصح، وأظهر، والأرجح، والأجود، والأصوب، وأبلغ، وأولى... إلخ)، وهذه الألفاظ كما نرى جاءت على صيغة (أفعل)، ويُؤتى بأسماء

---

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة(ابن بابشاذ): ٢ / ٣٤١ وشرح المفصل(ابن يعيش): ٤ / ٢٦٤ وارتشاف الضرب(أبو حيان الأندلسي): ٤ / ١٨٥٩.

(٢) سورة النساء: من الآية ١٧٢.

(٣) ينظر: الكشاف(الزمخشري): ١ / ٥٩٧ والبحر المحيط في التفسير(أبو حيان الاندلسي): ٤ / ١٤٧ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٨٥.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٨٥.

التفضيل هذه للدلالة على أنَّ شيئين اشتركا بنفس الصفة أو المعنى، وزاد أحدهما بتلك الصفة على الآخر[١]، وهذا النوع من الاختيارات كان له اليد العليا في مسائلهِ الاختيارية، ونحو ذلك مسألة: مجيء التمييز منقولًا عن المفعولية، فقد جوَّز ذلك مجموعةٌ من النُّحاة[٢]، وجعلوا منه قوله سبحانه: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾[٣]، والمعنى: وفجرنا عيونَ الأرض، ونقل ابن الفخَّار عن الشلوبين (ت٦٤٥هـ)، أنَّه نصبَ (عيونًا) على الحالية، أي: وفجَّرنا الأرض في حال كونها عيونًا[٤]، واختار ابن الفخَّار مذهب الشلوبين هذا، عندما قال: ((وهو أبلغ في المعنى))[٥]، وهو من باب التسمية بالمآل .

ومن أساليب ابن الفخَّار الأخرى في اختياراته، هو اتباعه إسلوب (التضمين)، وهو أسلوبٌ يُفهمَ منه مَيلهُ وتفضيله مذهبًا معينًا من دون التصريح والإشهار بهذا الاختيار؛ ويكون ذلك بطرح الآراء المتفرقة ومناقشتها، فيُلحظ مَيلهُ إلى رأيٍ أو مذهبٍ ما بدفاعه عن مذهبٍ دونَ الآخر، أو بنقضه لمذهبٍ دون الآخر، ونستطيعُ أن نُحددَ لهذه الاختيارات الضمنية أنواعًا تتباينُ في طريقة الوصول إليها وهي كالآتي:

أ- أن يذكر الآراء والمذاهب، ولا يقف إلَّا على واحدٍ منها بالتفصيل والشرح والاهتمام والإشادة، فيفُهم من ذلك اختياره الضمني لهذا الرأي أو المذهب، والغالب على ابن الفخَّار ميله إلى مذهب الجمهور ولاسيما البصرة متمثلةً بإمامها سيبويه، كذلك نجدهُ ميالًا إلى آراء بعض الأندلسيين، نحو أبي علي الشلوبين، وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، وذلك ظاهرٌ في شرحه من حيث أخذه بأغلب آراء هؤلاء والدفاع عنها، وكلُّ ذلك مُلاحظ بالعين الباصرة الثاقبة التي تقرأ ما بين السطور.

ب - ومن طرقه الأخرى في اختيارته الضمنية، هو أنَّه قد يُعارض رأيًا أو مذهبًا نحويًا فيُفهم تبنيه للرأي أو المذهب الآخر، من دون تصريحٍ بعبارةٍ أو لفظٍ مباشرٍ يدعم فيه المذهبَ الآخر، ويتضح ذلك بصورةٍ أكثرُ جلاءً عندما لا يأتي برأيٍ خاصٍ به مستقلٍ جديد؛ وهذا ما يعني أنَّه قد اختار المذهب الذي لم يعارضه أو ينقده .

---

(١) ينظر: المنصف (ابن جني): ٣١٩ وجامع الدروس العربية(الغلاييني): ١ / ١٩٣ والنحو الوافي (عباس حسن): ٣ / ٣٩٥ واسم التفضيل في القرآن الكريم، رسالة ماجستير(رياض يونس خلف): ١ / ٨.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب:١ / ٤٠٥ وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٣٦ .

(٣) سورة القمر: من الآية ١٢

(٤) ينظر: التوطئة (الشلوبين): ٣١٤ و شرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ١٠٣٨ وهمع الهوامع (السيوطي): ٢ / ٣٤١ والمدارس النحوية (شوقي ضيف): ٣٠٣.

٥) شرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ١٠٣٨.

ونلحظ على ابن الفخَّار في اختياراته، وضعه بصمته النحوية الخاصة به على تلك المختارات، فنجدهُ يعضِّد اختياراته بآرائه بما تحوي من أدلةٍ داعمةٍ لمذهبهِ المُختار، وهنا يَخرج ابن الفخَّار من كونه ناقِّلا أو ناقدًا إلى كونه مُجتهدًا أو مُحققًا، ومن هذه المسائل التي وجَّه فيها ابن الفخَّار هذه المسائل النحوية المختارة مسألة: تقدير الخبر في قولهم في القسم: ايمن الله ولعمر الله، فالقسم مبتدأ وخبره محذوف على اللزوم، واستغنى عن ذكره حضور معناه، وتقديره عند جمهور النحاة: ايمن الله قسمي، ولعمر الله قسمي(١).

وأشار ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) (إلى أحوال حذف الخبر في ألفيته فقال: (٢)

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نصٍّ يَمِينٍ ذا اسْتَقَرْ

وَيَنقل لنا ابن الفخَّار مخالفة أبي بكر بن طلحة(ت٦١٨هـ)(٣) لما ذهب إليه النحويون في هذه المسألة، فإنه يرى أنَّ هذا التقدير في قول: ايمن الله ولعمر الله هو خاطئ، لأن القائل: ايمن الله قسمي ولعمر الله قسمي ليس بحالف، أمَّا القائل: ايمن الله لأفعلن وعمر الله لأفعلن حالف، والتقدير على هذا خطأ (٤).

وعقَّبَ ابن الفخَّار على قوله مُتعجبًا، كيف أنَّ كثيرًا من التقديرات قد تأتي على غير الاستعمال، نحو قولنا: باعَ، وقامَ، والأصلُ منها بيع وقوم، ولم يكن هذا مُستعملًا، كذلك في قولنا: والله لأفعلن، فالجار هنا متعلقٌ بفعلٍ محذوف لا يظهر وتقديره: أحلف بالله لأفعلن، ثمَّ إذا وافق أن ايمن الله مبتدأ فأين الخبر ؟.

ويمضي ابن الفخَّار في التعليق وتوجيه المسألة فيقول: ((فإذا قيل: إنه مبتدأ، وقولك: لأفعلن هو المسند إليه، ولا أقول: إنَّ خبره محذوف فيقال: لوكانت هذه الجملة مسندة إلى هذا المبتدأ لكان فيها ذكر، فإذا قال: أفرِّقُ بين الخبر والمسند، فالخبر يلزم فيه الذكر والمسند لا يلزم فيه الذكر فيقال

---

(١) شرح المفصل:٥ / ٢٤٦ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٢٨ وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٢ / ١٠٩.

(٢) ألفية ابن مالك: ١٨، وينظر: شرح ابن الناظم: ٨٧ وتوضيح المقاصد(المرادي): ١ / ٤٨٦ وإرشاد السالك (ابن قيم الجوزية) : ١ / ١٨١.

(٣) هو مُحَمَّد بن طَلْحَة الْأمَوِي الإشبيلي أَبُو بكر الْمَعْرُوف بِابْن طَلْحَة، كَانَ إِمَامًا فِي صناعَة الْعَرَبيَّة، نظارًا عَارِفًا بِعلم الْكَلَام وَغير ذَلِك، ينظر: بغية الوعاة (السيوطي): ١ / ١٢١، ولم أعثر على مخالفة ابن طلحة هذه في كتب النحو سوى ما أورده ابن الفخار في كتابه شرحه الجمل: ٢ / ٤٢٨.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٢٨.

له: المسند إليه جملة واحدة أو جملتان؟ فإن قال: جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند إليه في جواب القسم، وهذا هو قول النحويين بعينه))[١].

ونُلاحظ على ما تقدَّم، كيف أنَّ ابن الفخَّار قد وجَّه المسألة النحوية بما يُلائم مَذهب الجمهور الذي اختاره؛ فكان توجيهًا نحويًا علميًا وإضافةً نحويةً جديرةً بالاهتمام، لِما تضمنت من رؤىً عميقةٍ عضَّدت القاعدة النحوية .

المطلب الثاني: ألفاظ ابن الفخار في اعتراضاته النحوية

إن ظاهرة الخلاف والاعتراض بين النحاة ليست بجديدة، بل هي قديمةٌ قِدمَ نشوء النحو العربي، فقد سبقت ظهور المذاهب النحوية[٢]، وأسهم هذا الحراك في بلورة قواعد النحو العربي وصولًا بها إلى درجة النضج والتكامل، ولم يكن ليتحصل هذا الإغناء النحوي لولا البحث والتحري والنقاش العلمي .

وإذا أنعمنا النظر على ألفاظ الاعتراض وعباراته التي أوردها ابن الفخَّار في كتابه شرح الجمل فسنجدها غزيرةً ومتنوعة؛ وَمَردُّ ذلك هو ثقافته الواسعة التي تُملي عليه أن يضعَ اللفظة والعبارة الاعتراضية في الموضع الذي يناسبها، فهذه الألفاظ وإن تقاربت مِن حيث المعنى والغرضِ لكلٍ منها، إلَّا أنَّ لكلِّ واحدةٍ منها معنىً يُميزها من الأخرى بما يتناسب والمسألة المعترض عليها، نذكر منها ما هو شديد الوطأة، ، نحو (تخليط، ولا يقوله أحد، وشاذ، وتلفيق، وسقيم، ...إلخ)، ومنها ما هو أكثر ليناً وأقل وطأة، نحو: (سهو، وبعيد، تجوَّز، غير واجب، غاب عنه، يُوهم،....إلخ) .

ونلحظ في مسائل ابن الفخَّار الاعتراضية صيغَ اعتراضٍ لا تحوي الألفاظ والعبارات المشار إليها صراحةً الدالة على الاعتراض، لكنَّا ندركها بلطف الملاحظة والتبصُّرِ، فقد نجد ابن الفخَّار يدافع عن موقفٍ نحويٍ ويدفع التهم عنه، فيشرع في تقديم الأدلَّة والبراهين التي تثبت خطأ ما اعترض عليه النحويُّ الآخر؛ وبذلك يكون ابن الفخَّار قد اعترض على اعتراض بعض النحاة، ويُفهم

---

(١) شرح الجمل لابن الفخَّار: ٢ / ٤٢٨ . ٤٢٩.

(٢) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة، رسالة ماجستير، (سيف الدين شاكر البرزنجي): ١/ ١٩٩.

اعتراضه أحيانًا من سِياق ونمط حديثه ولغته التي تتضمن اعتراضًا ضمنيًا لا يقوم على ألفاظِ وعباراتِ الاعتراضِ الشائعة، وهذا مما يُحسبُ هذا لابن الفخَّار، فإيصال الفكرة ذهنِ المتلقي بسلاسةٍ وسهولةٍ لا يقلُّ أهميةً عن الفكرةِ نفسِها، وهذا النفسُ في صياغة الجمل والعبارات نجدهُ مُتمثلًا في أروع صوره عند ابن الفخَّار والذي أطلق عليه معاصروه سيبويهِ العصر[١].

وتنوعت أساليب ابن الفخار في اعتراضاته النحوية، فنراه يُطنبُ عندما يستلزم الأطناب، ويُوجز، عندما لا يجد ما يوجب الإطالة، وما يُحسب لابن الفخَّار أيضًا لغته التي تناول فيها المسائل النحوية؛ فهو يسمِّي الأسماء بمسمياتها من دونِ تكلُّفٍ أو تعقيد.

ومن طرق ابن الفخَّار في اعتراضاته، تنوعه في استعمال ألفاظ الاعتراض وعباراته، فمنها ما هي شديدة اللهجة من ناحية القوة والتأثير، ومنها ما هيَ أقلُ وطأةً، ويعتمد في اختياره لهذه الألفاظ والعبارات على نوع المسألة المُعترضِ عليها وأهمية نقطة الخلاف في تغيير مَنحى المسألة النحوية؛ فنرى منه الشدَّة، وأحيانًا الزجر، وكلُّ ذلك في حدود اللياقة التي عُرِفَ بها ابن الفخَّار في اعتراضاته، ومقابل ذلك نجده يستعين بألفاظٍ أقلِّ شدةٍّ؛ وذلك بحسب نوع المسألة المختلف في أهميتها، ولعلَّ أوقعَ الألفاظ التي وصفَ بها ابن الفخَّار أحدًا، لفظة: (كَذَبَ)، فهو في العادة لا يَرمي من يعارضهم باللفظِ الشائن، ولكن لو علمنا سبب مقالته هذهِ لغفرنا له، فابن الفخَّار شديد لا يقبل أن يُنسبَ لإمام النحو سيبويه ما ليس له، ففي باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل[٢]، ويقصد بها الأمثلة التي يُراد بها المبالغة أكثر مما ذُكر (صيغ المبالغة)، وهي خمسة عند سيبويه، وهي: فَعولٌ، وفعّال، ومِفعَال، وفَعِلٌ، وفَعيل[٣]، وخالفه المبرِّد في (فعيل و فَعِل)، إذ قال: ((فَأَمَّا مَا كَانَ على فعيل نَحْو رَحِيم عليم فقد أَجَاز سِيبَوَيْهِ النصب فِيهِ وَلَا أَرَاهُ جَائِزًا وَذَلِكَ أَن فعيلًا إِنَّمَا هُوَ اسْم الْفَاعِل من الْفِعْل الَّذِي لَا يتَعَدَّى))[٤]، وقد قدح بشاهد سيبويه الذي جاء به بلفظةٍ على وزن (فعيل)، نحو قول الشاعر: [٥]

حتَى شآها كليلٌ مَوهِنًا عَمِلٌ باتَتْ طِرَابًا وباتَ الليلَ لمْ يَنمِ

---

(١) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة (لسان الدين الخطيب): ٣ / ٢٢.

(٢) ينظر: الجمل للزجاجي: ١٠٤ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب(سيبويه): ١ / ١١٠ والجمل للزجاجي: ١٠٤

(٤) المقتضب (المبرِّد): ٢ / ١١٤.

(٥) البيت من البسيط، ينظر: كتاب الشعر (عبد الغفار الفارسي): ٤٦٥ وفي الأزمنة والأمكنة(المرزوقي) (بانت ظرابًا) ونسبه لساعدة بن جؤية الهذلي: ٤٩٧.

وقدح بشاهد اللفظة التي على وزن (فَعِل)، نحو قول الشاعر: [١]

حَذِرٌ أُمورا لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيهُ من الأقدارِ

فقد جعل (موهنًا) في البيت الأول (ظرفًا)، والظرف يُنتصب بالمعاني، أمَّا في البيت الثاني فقال عنه مصنوع[٢]، فقد حكى المبرِّد عن المازني (ت٢٤٧هـ) قوله: ((أخبرني أبو يحيى اللاحقي (ت٢٠٠هـ)[٣] قال: سألني سيبويه عن (فَعِل)، إن كان يتعدى فوضعت له هذا البيت))[٤].

وقد ردَّ ابن الفخَّار على هذا الادعاء، أنَّ البيت مصنوعٌ بالقول: ((فإذا كان هذا البيت مصنوعًا و(موهن) في الأول ظرفًا سقط الاحتجاج بهما على إعمال المثالين المذكورين))[٥].

ثُمَّ يبين ابن الفخَّار المسألة من وجهة نظره المناصرة لمذهب سيبويه فيقول: ((الجواب: أنَّ موهنًا في الأول إنَّما انتصابه على أنَّه مفعول به، وهو مقتضى آخر البيت لقوله: وبات الليل لم ينم؛ فاقتضى معنى البيت أنَّ (كليلًا) في معنى (مكل) لا على معنى أنه يكلُّ في نفسه في ساعةٍ من الليل، وهذا بعيدٌ جدًا عن معنى البيت))[٦].

ثمَّ يلتفت ابن الفخَّار في حديثه صوبَ البيت الثاني الذي أثار حفيظته بسبب الرواية المزعومة على لسان المبرِّد إنَّ سيبويهِ قد طلبَ مِن اللاحقي وضع هذا البيت فيقول: ((قد أقرَّ على نفسه فيه بالكذب، لأنَّه بين أمرين: إمَّا أن يكون كذب لنا ولم يلقَ سيبويه قط في مثل هذا، وإمَّا أن يكون لقيه وكذب له فيما سأله عنه؛ فينبغي أن يكون على أنه كذب لنا، دون أن يكون كذب لسيبويه، ولأنَّ سيبويه لم يكن ليثبت في متن كتابه إلَّا ما صحَّ عنده من أقوال العلماء المشاهير بالعلم والثقة الأمانة كالخليل(ت١٧٠هـ)، ويونس(ت١٨٢هـ)، وأبي زيد(ت٢١٥هـ)، ونظرائهم، ولم يكن اللاحقي من طبقة هؤلاء، فثبت صحة إعمال المثالين المذكورين، فالأمثلة خمسة كما قال أبو القاسم))[٧].

---

(١) البيت من الكامل، ولم ينسبه سيبويه ، ينظر: الكتاب: ١ / ١١٣

(٢) ينظر: المقتضب: ٢ / ١١٧.

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق الرقاشي من شعراء البصرة، اتصل بالبرامكة ونظم لهم (كليلة ودمنة)، ينظر: البرصان والعرجان، الجاحظ: ١٣٩ والحيوان: ٤ / ٤٨١ والأوراق قسم أخبار الشعراء(الصولي): ٣٢ وإعتاب الكتاب (البلنسي): ٧٧ وخزانة الأدب: ٨ / ١٧٥.

(٤) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه (القرطبي): ٧٩ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

(٥) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٦٦.

(٦) المصدر نفسه: ٢ / ٤٦٦.

(٧) شرح الجمل لابن الفخَّار: ٢ / ٤٦٦.

ويعدُّ هذا الاعتراض رفضًا قطعيًا صدرَ عن ابن الفخَّار؛ لما جاء به المبرِّد من رواية وقد استعمل أغلظ ألفاظ الاعتراض والتعنيف في ردّهِ كما مرَّ علينا باستعماله لفظة (كذب)، دفاعًا عن شرف النقل عن إمام النحو سيبويه؛ فهو لا يرتضي أيَّ طعنٍ أوقدحٍ في كلِّ ما يَردُ عن سيبويه، وهذا أسلوب اعتراضي من ابن الفخَّار إرتأيت أن أضعه بين يَدي القارئ وهو يمثل أشدَّ أنواعِ الاعتراض كما بَيَّنا.

أمَّا بالنسبة للألفاظ والعبارات الاعتراضية قليلة الوقع والتأثير التي تحمل معنى الخفة واللين في الردِّ والتعقيب ونقض دليل الآخر؛ فقد اخترت منها اعتراضه على الزجاجي الذي قال: ((وإذا تقدَّم اسمٌ كان عليها رُفعَ بالابتداء))[1]، فقد اعترض ابن الفخَّار على صياغة هذه العبارة من أبي القاسم في كتابه (الجمل)، إذ لا يصحُّ القولُ بتقدُّم اسم كان؛ لذلك عقَّبَ ابن الفخَّار فقال: ((تجوَّز أبو القاسم في العبارة؛ لأن اسم كان لا يتقدم عليها كالفاعل، وإنَّما كان ينبغي أن يقول: وإذا تقدَّم على (كان) ما يصلح أن يكون اسمًا لها مع التأخير، فتقول: كان زيدٌ قائمًا، فإذا قلت: زيدٌ كان قائمًا، فـ(زيد) رُفعَ بالابتداء، وما بعده خبره، ولا يصح أن يكون (زيدٌ) رفعًا بكان، لأنها قد رفعت ضميره، بدليل ظهوره بالتثنية والجمع، فتقول: الزيدان كانا قائمين، والزيدون كانوا قائمين، ولو لم يكن فيها ضميرُ زيدٍ في حالة الإفراد لم يظهر في التثنية والجمع))[2].

ونُلحظ أنَّ اعتراض ابن الفخَّار على الزجاجي هنا لا يعدو أن يكونَ مجرد تنبيهٍ أو تصويبٍ؛ فهو يحترم آراءهُ كثيرًا، بدليل وضعه شرحًا لـ(الجمل)، يتناول فيه مسائل الزجاجي، ويعقِّب عليها من دون تجريح، بل نجده في كثيرٍ من المسائل التي يختلف فيها معه يحاول أن يجد له التبرير من دون تشهير أو تعريض.

وخلاصة موضوع هذه النكتة، هو أنَّي اخترت مسألتين أحداها تمثل شدة اللفظ الذي وظَّفه ابن الفخَّار في بعض اعتراضاته، والأخرى تمثل الألفاظ الأقلَّ وقعًا وتأثيرًا، وذلك بإيراده لفظتي الاعتراض (كَذِبَ، وتجوَّز) كما في المثالين؛ فهو قد وظَّف لكلَّ لفظة وما يناسبها نظرًا لأهمية كل مسألة، وهذا ديدنه في تعامله مع جميع المسائل التي تناولها في شرحه، فهو يضع الألفاظ المناسبة في مواضعها بما يستدعي المقام، ويعدُّ هذا أسلوبًا دقيقًا بالتعامل مع المسائل المُختلفِ عليها، ويظهر هذا الأسلوب مدى تمكن ابن الفخَّارِ من مادته اللغوية فضلًا عن النحوية التي تجلّىَ عنها هذا المنجز الضخم، ألا وهو (شرح جمل الزجاجي).

---

(١) الجمل للزجاجي : ٥٧ وينظر: شرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ٣٢٣.

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣٢٣.

ومن أساليب ابن الفخَّار في اعتراضاته الأخر هو أنَّه يعترض على اعتراضِ نحويٍّ آخر في المسألة الواحدة؛ وهو أسلوبٌ أجاده ابن الفخَّار، ويتحَّصل ذلك من استعانته بثقافته الأدبية والتأريخية، فقد كان ابن الفخَّار معروفًا باعتنائه بإيراد الحوادث النادرة وتوظيفها في مجال اعتراضاته النحوية، نحو بيت الفرزدق الذي يقول فيه: [١]

وعضُّ زمان يا ابن مروانَ لم يَدَعْ مِن المالِ إلّا مُسْحَتًا أو مُجَلّفُ

وكان الفرزدق قد أنشد هذا البيت في حضرةِ أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ)، فسأله عن رفع (مُجلف) بعد نصبه مُسحتًا، فردَّ عليه الفرزدق: على ما يسوءك[٢].

وفي رفع (مجلَّف)، ذكر لنا ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) خمسة أقوال: [٣]

أولًا: إنَّه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وهو مذهب الزجاجي، ومذهبه فاسدٌ، لأنَّه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط.

ثانيًا: إنَّه فاعل بفعل مضمر كأنَّه قال: أو بقي مُجلَّف.

ثالثًا:: خبر ابتداء مضمر تقديره أو الباقي مجلَّف، وكلاهما حسن.

رابعًا: معطوف على الضمير في (مُسحَت)، وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى.

خامسًا: إنَّه مصدر على وزن مفعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[٤] معطوف على وعضّ، وهذا فاسد من طريق المعنى.

ورفض ابن الفخَّار اعتراض ابن عصفور في القول الرابع، في أن يكون معطوفًا على الضمير في قوله: (مُسحَتًا)، وهو مذهب الكسائي(ت١٨٩هـ)، إذ قال ابن الفخَّار: ((وهو صحيح المعنى

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: جمهرة أشعار العرب (القرشي) : ٦٩٩ وشرح نقائض جرير والفرزدق (عمر بن المثنى): ٢/ ٧١٣ والشعر والشعراء(ابن قتيبة): ١ / ٨٩ وخزانة الأدب للبغدادي: ٨ / ٥٤٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ١٨٣ وتثقيف اللسان (أبو حفص اللغوي): ٦٨ والإنتخاب لكشف الأبيات المشكلة (الربعي الموصلي): ٥٩ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٨٣ وشرح الجمل لابن الفخار: ٣/ ٨١١.

(٤) سورة سبأ: الآية: ١٩.

خلافًا لابن عصفور، لأنَّ (السُحتَ) هو المستأصل الذي لم يبق منه شيء، و(المُجَلَّف) هو الذي ذهب معظمه وبقي منه بقية، فكأنه قال: لم يدع من المال إلا شيئًا مُستأصلًا هو أو مُجلَّفٌ))[١].

ومن أساليب ابن الفخَّار وطرقه في الاعتراض، هو أن يطرح آراء العلماء في مسألةٍ ما، فيقف على الحياد، إذ يكتفي بطرح الآراء المختلفة من دون أن يبين موقفه منها،أو ربَّما نجدهُ قد اختار الرأي الذي يراه أقرب إلى قناعته، فيبين سبب اختياره هذا بالأدلة والبراهين من دون إبداء رفضه للآراء الأخرى؛ فيُفهم من هذا الموقف رَدُّ جميع الآراء الأخرى، بدليلِ اختياره لرأيٍ أو قولٍ واحد، فليس هناك ما يمنع النحوي الباحث من إبداء ميله إلى بقية الآراء لولا أنّه وجدَ في قول واحدٍ ضالته ومبتغاه، وهذا ما يسمى بـ(الاعتراض الضمنى) غير الظاهر لا بلفظ ولا بعبارة اعتراضية، وهنا يتداخل الاعتراض مع الاختيار في تحقيق غايةٍ نحويةٍ واحدة، ألا وهي الوصول إلى القاعدة النحوية الأصوب؛ ويكون ابن الفخَّار قد اعترض عن طريق اختياره، ومثال ذلك ما جاء في باب الاستثناء، فالاستثناء: هو إخراج بعضٍ من كل بـ(إلَّا)، وما في معناها[٢]، والذي في معناها، (غير)، و(سوى)، و(حاشا)، و(خلا)، و(عدا)، و(ليس). وزاد أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) (لا سيَّما)، فقد قال في باب ما جاء بمعنى إلَّا في الكلم: ((قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف، فأمَّا لاسم فنحو: غير وسوى وسواء و لاسيما))[٣].

واعترضَ على أبي علي الفارسي جملة من العلماء[٤]، منهم ابن عصفور الذي قال عن ذلك: ((وذلك خطأ، لأن الاستثناء كما تقدم إخراج بعض من كل، وأنت إذا قلت: قام القوم لا سيّما زيدٌ، فزيد داخل مع القوم في القيام، بخلاف الاسم الواقع بعد إلَّا))[٥].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ٨١١.

(٢) ينظر: رسالة الحدود (الرماني): ٧٠ وشرح الكتاب للرماني: ٤٣٧ رسالة منازل الحروف (الرماني): ٧٠ وشرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٢٠ المرتجل في شرح الجمل (ابن الخشاب): ١٨٦ وسورة الكهف دراسة نحوية وصرفية، رسالة ماجستير(معمر منير): ١ / ٧٧.

(٣) الإيضاح في علل النحو (الزجاجي): ٢٠٩ وينظر: النقد النحوي في فكر النحاة: ١ / ٣٢١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٥٤٩ والمساعد على تسهيل الفوائد (ابن عقيل): ١ / ٥٩٦ وتمهيد القواعد(ناظر الجيش): ٥ / ٢٢٣٦ وهمع الهوامع: ١ / ٢٨٥ ومعاني النحو (فاضل السامرائي): ١ / ٣٨٧.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٢٥٧.

أمَّا ابن الفخَّار فقد اكتفى بالردِّ على ما اعترض به النحاة على أبي علي الفارسي ومن هم على مذهبه بالقول: ((وقد أُجيبَ عن ذلك: بأنك إذا قلتَ: فعل القومُ كذا لا سيما زيدٍ، فإنَّ معناه فعلَ القومُ كذا فعلًا معهودًا إلا زيدًا، فإنَّه خالف المعهودَ بأن زادَ عليهم فعلهم، فهذه المخالفة حصلت الموافقة لـ(إلا)؛ فلذلك أدخلها أبو علي في باب الاستثناء، والله أعلم))[1].

ونلحظ مما تقدَّم، أنَّ ابن الفخار قد اكتفى بنقل المسألة المُختلف عليها، ذاكرًا أدلَّة المتعارضين وبراهينهم معها من النحويين، ولكننا نستشفُّ منه اعتراضاً دون تصريحٍ ظاهرٍ؛ وذلك بالملاحظة اللطيفة وإنعام النظر في أسلوب إيراده تلك الأقوال والأدلة المختلفة.

لقد زخر كتاب شرح الجمل لابن الفخّارَ بكمٍّ غزيرٍ من الألفاظ والعبارات الدالة على الاختيار والاعتراض سنتناولِ قسمًا منها في مسائلَ اختيارية واعتراضيةٍ مُنتخبةٍ، بما يسمح المقام إن شاء الله.

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ٩٥٣.

الفصل الأول

اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحويَّة في الأسماء

المبحث الأول: اختيارات ابن الفخَّار النحوية في الأسماء

المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الأسماء

الفصل الأول: اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحويَّة في الأسماء

المبحث الأول: اختيارات ابن الفخار النحوية في الأسماء

المسألة الأولى: امتناع تقديم الفاعل على الفعل:

لعلَّ أوضحَ تعريفٍ لمفهوم التقديم والتأخير، هو: ((جعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية، أو بعدها، لعارض اختصاص، أو أهمية أو ضرورة))[١].

وذهبَ ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) إلى أنَّ التقديم والتأخير يكون على ضربين:[٢]

الأول: يتوقف المعنى فيه على تقديم المؤخر أو تأخير المقدَّم.

الثاني: لا يتغيَّر المعنى في التقديم والتأخير.

وما يهمُّنا في هذا البحث هو مناقشة امتناع تقديم الفاعل وجوازه عند أهل البلدين، فالكوفيون أجازوا تقديم الفاعل على الفعل على حين منع البصريون تقديمه تحت هذا العنوان[٣]، إلَّا أنّ ذلك الجواز والمنع لا تأثيرَ له في أغراض التقديم والتأخير البلاغية وإنَّما الاختلاف في رتبة المتقدم الإعرابية، فالأغراض والمسوغات البلاغية ثابتة في هذا الباب، وتشتمل على: العناية والاهتمام[٤]، والإنكار[٥]، والاختصاص[٦]، والقصر[٧]، والضرورة الشعرية[٨].

والأصل في ترتيب الجملة الفعلية، هو أن يتأخر الفاعل عن الفعل فلا يتقدم عليه؛ وهذا مذهب البصريين، فهم يوجبون تقديم الفعل على فاعله، ولايجوز تقديم الفاعل على الفعل؛ لذا فهم

---

(١) الإكسير في علم التفسير (الصرصري البغدادي): ١٨٩.
(٢) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر(ابن الأثير): ٢ / ٣٥.
(٣) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٢٨وعلل النحو(ابن الورَّاق): ٢٥٣ والخصائص(ابن جني): ٢ / ٣٨٦ وسر صناعة الإعراب(ابن جني): ١ / ٢٣٢ وأسرار العربية (أبو البركات الأنباري): ٧٩.
(٤) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٤.
(٥) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني (الجرجاني) تح: محمود محمد شاكر أبو فهر: ١ / ١١١.
(٦) ينظر: معجم التعريفات(الشريف الجرجاني): ٨٤.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣.

يعربونه مبتدأ إذا تقدَّمَ[١]، ودليلُ ذلك أنك لا تقول: العمران قامَ أو العمرون قامَ ولكن يجب أن تقول: العمران قاما والعمرون قاموا فتأتي بالألف والواو فيكونان هما الفاعلين[٢]، وكذلك استدلوا على عدم جواز ذلك بأنَّه لا يجوز التقديم لسببين: [٣]

الأول: أنَّ الفعل وفاعله كالجزأين لكلمةٍ واحدة، تقدَّم أحدهما على الآخر وضعًا، وبما أنَّه لا يجوز تقديم آخر الكلمة على صدرها، كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

الثاني: تقديم الفاعل سيوقع اللبس بينه وبين المبتدأ، في قولك: (عمرٌو قام)، فإذا كان تقديم الفاعل جائزًا، عندها سيتوهم السامع في معرفة إرادتك، فهل كنت تريد إسناد (قام) إلى عمرو على أنه فاعل؟، أم أردت الابتداء بـ(عمر) والإخبار عنه بجملة (قام) وفاعله المستتر؟، بينما أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل بحالته الإعرابية نفسها[٤].

وقد استدلَّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بما روي عن الزّباء قولها:[٥]

ما للجمال مشيُها وئيدا أجندلًا يحملن أم حديدا

ويذهب ابن الفخَّار مذهب البصريين في امتناع تقديم الفاعل على الفعل، ويقيم الحجج والأدلة على صحة مذهبهم وعلى فسَادِ مذهب الكوفيين، فهو يرى أنَّ مَذهبَ البصريين في هذا الموضوع هو مذهب الجمهور، وأنَّ على المخالف أن يأتي بأدلة مقنعة ودامغة[٦] ؛ فقد قال: ((قام الدليل على امتناع تقديمه، وهو أنَّه لو كان (زيدٌ) من قولك: زيدٌ قام، فاعلًا مُقدمًا، لاجتمعت العرب على

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٤ والأصول في النحو (ابن السرَّاج): ١ / ٧٢ والمقتضب: ٤ / ١٢٨ وعلل النحو: ٢٥٣ والخصائص: ٢ / ٣٨٧ واللمع في العربية (ابن جني): ٣١ وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٢١ ونتائج الفكر في النحو(السهيلي): ٩: ١٣٣.

(٢) ينظر: الأصول: ٢ / ٢٢٨ وتوجيه اللمع(ابن الخباز): ١٢٣ وشرح المفصل: ٢ / ٢٩٨ ـ ٤ / ٢١٢ والتذييل والتكميل(أبو حيان الأندلسي): ٤ / ٤١ ـ ٦/ ١٧٨ والمساعد : ١ / ٨٥ وشرح ابن عقيل: ١ / ٤٦٥ ـ ٤٦٦ .

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٧.

(٤) ينظر: المقاصد النحوية (العيني): ٢ / ٩١١ والشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، رسلة ماجستير (عبد الهادي الحربي): ١ / ١٦٧.

(٥) البيت من الرجز، ينظر: المحاسن والأضداد (الجاحظ):٢٣٩ وأدب الكاتب (ابن قتيبة): ١٧٠ والكامل في اللغة والأدب(لمبرد): ٢ / ٦٥ .

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٠٥.

امتناع المطابقة، فكنت تقول: (الزيدان قام) و (الزيدون قام)، والهندان قام، والهندات قامت، وأنت إنَّما تقول ذلك بالمطابقة، فهذه دلالة واضحةٌ على أنَّه ليس فاعلًا مقدمًا))[١].

ويُؤخذ على ابن الفخَّار أنَّه قد استدلَّ بأدلةٍ من سبقه من النحاة ولاسيما المبرِّد[٢] في تعضيد أدلته ولكن من دون الإشارة إليهم؛ وقد يكون مَردُّ ذلك هو أنَّ مذهب جمهور أهل البصرة قد أجمع على منعِ تقديم الفاعل وأنَّ الأدلة والبراهين على ذلك من الكثرة بحيث يتعذر نسبتها إلى شخصٍ واحدٍ أو بضعة أشخاص.

وَيسوقُ ابن الفخَّار دليلًا آخرَ على صحة ما ذهب إليه فيقول: ((لمَّا كان الفاعل أحد جزأي الجملة لا يتم الكلام دونه، وكان مدلول الفعل متصلًا بمدلوله، لزِمَ من ذلك أن يكون معه كالشيء الواحد، ألا تراهم سكَّنوا له آخر الماضي، وألحقوا علامة الإعراب بعده في نحو: (يضربان و يضربون)))[٣].

وَيستدلُ ابن الفخَّار على ماذهب إليه بقول ابن الأبرش (ت٥٣٢هـ)[٤] في استدلاله على أن الفاعل في نحو: ((زيدُ يضربُ، مقدرٌ بين الباء والضمة، وكذلك ألحقوا علامة التأنيث الفعلَ، دلالةً على تأنيث فاعله في نحو: قامت هندٌ، وكذلك قالوا في النسبِ إلى الشيخ المسن: كُنْتيٌّ، لأنه يذكر أيَّامه فيقول: كنت وكنت، فهذا كلَّه يدلُّ على أنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد))[٥].

ويُلاحظ جليًّا أنّ ابن الفخار يذهب في هذه المسألة مذهب البصريين نفسه، وحججه هي حججهم نفسها، فهو يمنع تقدُّم الفاعل على الفعل ويعدُّهُ مبتدأ.

وتطرق الدكتور فاضل السامرائي إلى هذا المضمون، فذكر أنَّ بعض المحدثين قد أقروا بصحة تقديم الفاعل على الفعل، في نحو: محمدٌ سافر، فـ(محمد)عندهم فاعلٌ لا مبتدأ[٦]، ومِن هؤلاء

---

(١) شرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ١٠٥.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٢٨.

(٣) شرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ١٠٥.

(٤) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي، وكان إمامًا في العربية وعالمًا جليلًا له حظ في الفرائض، يستظهر كتب النحو والأدب المشهورة مثل كتاب سيبويه والمقتضب والكامل وأدب الكاتب، مات بقرطبة سنة (٥٣٢ هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٩٦.

(٥) شرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ١٠٥.

(٦) ينظر: تحقيقات نحوية (د. فاضل السامرائي): ٩٥.

الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)[١]، الذي يرى أنَّ المبتدأ لا ينمازُ عن الفاعل بمكانه، لكنَّه ينماز بما هو أعمق، وذلك بأنَّه يتصف بالمسند اتصافًا ثابتًا، ولا يتحقق هذا إلَّا إذا كان المسند اسمًا جامدًا أو وصفًا دالًا على الدوام، وأنَّ الفاعل هو مسندٌ إليه أيضًا إنما يتصف بالمسند اتصافًا متجددًا، ولا يتحقق هذا إلا بكونِ المسند فعلًا أو وصفًا دالًا على التجدد[٢].

وعقَّب الدكتور فاضل السامرائي على كلام الدكتور المخزومي بالقول: ((ماذا يرى الدكتور في نحو: (محمدٌ أقبل أخوه) أكلمة (محمد) مبتدأٌ أم فاعل ؟ ولا شك أنَّه لا يستطيع القول بأنَّها فاعل لأنَّ الذي أقبل هو الأخ لا محمد، وبذلك لا مناص من إعرابها مبتدأً))[٣].

واستشهد الدكتور فاضل السامرائي في موضعٍ آخرَ بما اعترض به النحويون على الكوفيين بهذا الخصوص، ومنها أنَّه لو صحَّ تقديم الفاعل لصحَّ أن نقول: المحمدان حضرَ، والمحمدون حضرَ؛ ذلك لأن أصله حضرَ المحمدان، وحضرَ المحمدون، والفاعل فيها يكون مرفوعًا، وهذا معلوم، إذن، فقولنا: محمدٌ حضرَ فاعلٌ على رأي الكوفيين، فإذا أدخلنا (أن) سيصبح الاسم معمولًا لـ(أن) وحينها يبقى الفعل من دون فاعل، وهذا لا يجوز، كذلك في قول: (عبد الله قامَ)، فعند الكوفيين لا يوجد ضمير في الفعل عائدٌ على الاسم ويعدُّ أنَّ الاسم المتقدم هو الفاعل، فإذا قلنا: (رأيتُ عبدَ الله قامَ)، فيكون (عبد الله) هنا مفعولًا به، فلا يكون للفعل (قامَ) فاعل[٤].

أمَّا الباحث فيرى، أنَّ مذهبَ البصريين في هذه المسألة هو الأسلم والأصحُّ بدليل الحجج والأدلة التي سبق ذكرها، وأثبتها حجة التثنية والجمع نحو: العمران حضر: والعمرون حضر[٥]، وإن جوَّزها الكوفيون بوصفها لغة قال بها بعض العرب، ولكن هذه اللغة غير مشهورة كما هو واضح، كذلك يتفق الباحث مع ما طرحه الدكتور فاضل السامرائي من ردودٍ على دكتور مهدي المخزومي وبما أورد من اعتراضات النحويين التي ذكرناها فيما سبق[٦].

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه (د. مهدي المخزومي): ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) ينظر: في النحو العربي: ٧٣.

(٣) تحقيقات نحوية: ٩٦.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٢ / ٤٦

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٧٧ .

(٦) ينظر: تحقيقات نحوية: ٩٥ ومعاني النحو: ٢ / ٤٦ .

المسألة الثانية: الخلاف في تفسير (ما) التعجبية

لقد أطلق سيبويه بابًا لهذا الموضوع تحت عنوان: ((هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه))[١].

ثمَّ قال: ((وذلك قولك ما أَحْسَنَ عبدَ الله، زعم الخليلُ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتكلم به))[٢].

وقد وردت أقوالٌ مختلفةٌ في تفسيرِ (ما) التعجيبة، على النحو الآتي:

القولُ الاول: أمَّا (ما)، فتقديرها عند سيبويه: شيء أحسن عبدالله، وهذا تقدير ولا يتكلَّم به أحدٌ، كما أشار إلى أنَّها غير موصولة ولا موصوفة، فـ(ما) النكرة مبتدأ و(أحسن) خبرها، وهذا مذهب جمهور النحاة وساغ الابتداء بالنكرة، ذلك أنَّها في تقدير المخصوص[٣].

وقد اعترض ابن الطراوة(٥٢٨هـ)على قول سيبويه، وذلك لأنَّه يرى أنَّ لفظ (شيء) ليس فيه معنى التعجب الذي في لفظ (ما)، فإنَّ من شروط التفسير أن يعطي المعنى الذي يعطيه المفسِّر، وإلَّا لا يمكن أن نعدَّه تفسيرًا له[٤].

ويتضحُ من كلام ابن الطراوة أنَّه يرى أن كلمة (شيء) لا تساوي كلمة (ما) في المعنى، ولا تفسرها، ويمضي ابن الطراوة في توضيح ما ذهب إيه فيقول: ((الشيء إذا زاد على حده المتعارف، وخرجَ عمَّا عليه نظائره؛ فإنَّ العرب تَضُمُّ له لفظًا ينقله عن بابه إلى معنى التعجب، وذلك قولهم في المتناهي الحسن: ما أَحْسَنَه!))[٥]، وقال أيضًا: ((ألا ترى أنهم لا يقولون: شيءٌ أَحسَنَ زيدًا؛ إذ كان (شيء) بهذا اللفظ يَخُصُّ الواحد، ويميِّز بينه وبين ما ليس بواحد، فعدلوا عنه لذلك إلى ما هو أعمُّ منه، وهو (ما)))[٦].

---

(١) الكتاب: ١ / ٧٢.

(٢) الكتاب: ١ / ٧٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١ / ٧٢ والمقتضب: ٤ / ١٧٣ والأصول: ٢ / ١٤٦ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٤٩٢ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨٢ ـ ١٨٣ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٤٩٢ والمساعد: ٢ / ١٤٨.

(٥) التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨٢.

(٦) المصدر نفسه: ١٠ / ١٨٣.

وردَّ ابن الفخَّار على ابن الطراوة مُرجحًا لمذهب سيبويه بقوله: ((أجيب بأنَّ التفسير هاهنا يعطي المعنى الذي يعطيه المفسِّر بعينه، وإلى هذا أشار بقوله: ولا يُتكلَّمُ بهذا، إنَّما أُتِيَ على ابن الطراوة من جهة اشتراك اللفظ، لأنَّه إنَّما خَطَرَ له أنَّ سيبويه إنَّما فسَّرهُ بشيء المستعمل، وإنَّما هو ضد سيبويه جارٍ على غير المستعمل))[1].

وظاهرُ كلام ابن الفخَّار وردِّه على ابن الطراوة يوضح لنا بشكلٍ جليٍّ اختياره مذهب سيبويه وهو مذهب الجمهور، حيث ساق الأدلة وفسَّر قول سيبويه بما لا يقبل الشك.

ويرى الباحث أنَّ مذهب سيبويه في كون (ما) بمعنى شيء وأنَّها في محل رفع مبتدأ، هو المذهب الصحيح، نحو قولنا: ما أكرم محمدًا، فـ(ما) بمعنى شيء وهي نكرة سوُّغ لها أن تعرب مبتدأً والجملة الفعلية بعدها (أكرمَ محمدًا) في محل رفع خبر لها، أمَّا عن قول ابن الطراوة الذي يرى أنَّ (شيء) لا تحمل معنى التعجب بـ(ما)، وأنَّ التفسير يجب أن يحمل معنى المفسِّر وهذا غير متحقق مع (شيء)، فجواب الباحث هو أنَّ سيبويه قد بين ذلك بقوله (ولا يتكلم بهذا) وأنَّ معنى (شيء) إنَّما المقصود به هو تقريبٌ للتعليم وقد جعلها سيبويه مثلًا، و(شيء) لا ينافي إرادة ذلك الإبهام، حتى وإن كان ذلك ليس نصًا فيه.

القول الثاني: أنَّ (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب، وهذا مذهب الفرَّاء(ت٢٠٧هـ) وابن درستويه (ت٣٤٧هـ) ويُنسب للكوفيين، واستدلوا على أنَّ قولهم: أيُّ رجلٍ زيد؟ هو استفهام قد دخله معنى التعجب[2]، وقد رُدَّ عليهم بأنَّ الاستفهام الذي يتضمن تعجبًا لا يليه إلا الأسماء غالبًا.

كذلك رَدَّ عليهم ابن الفخَّار بقوله: ((وهذا مرجوحٌ بأول نظر؛ لأن المتعجب ليس يستفهمُ أحدًا، فإن قال: هو استفهام يُرادُ به التعجب، قيل: ولا معنى لهذا، إذا أمكن التعبير عن التعجب بلفظٍ يخصه))[3].

وسبقَ ابن الفخَّار في الردِّ على الكوفيين ابن مالك معقِّبًا على مذهبهم في كون (ما) استفهامية فردَّ عليهم بأنَّ ذلك ليس بصحيح وذلك لأنَّ القائل بذلك إمَّا أن يدعي تجردها للاستفهام أو أنَّه يدَّعي كونها للاستفهام، والتعجب معًا، نحو قوله سبحانه: ﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار:٢/ ٤٩٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨٣ والمساعد: ٢ / ١٤٨وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٣.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٣ .

ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴾[1]، فالأول باطلٌ بإجماع؛ ذلك أنَّ اللفظ المجرد للاستفهام لا يمكن أن يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، و(ما أفعله) صالحٌ لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام، وكذلك الثاني باطلٌ؛ ذلك أنَّ الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه في الغالب إلَّا الأسماء[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾[3]، ونحو قول السفاح بن بكير: [4]

يا سَيِّدًا ما أنت مِن سيِّد موطّأِ الأكنافِ رَحْبِ الذِّراع

فلو كان فيها معنى الاستفهام لجاز تخلفها (أي)، في نحو (ما أنت سيد)، ذلك لأنَّ استعمال (أي) في الاستفهام المتضمن تعجبًا[5] كثيرٌ، نحو قول الشاعر : [6]

أَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلّتِ

إنَّ اختيار ابن الفخَّار في تفسير (ما) التعجبية هو مذهب سيبويه والجمهور نفسه، وقد اتضح ذلك من ردودهِ على القولين الآخرين ودفاعه عن قول سيبويه ورده رأي ابن الطراوة الذي عارض فيه سيبويه حول معنى لفظة (شيء)، فتبيَّن بعد هذا ميله واختياره مذهب الجمهور الذي فصلنا فيه القول.

أمَّا الباحث فيرى أنَّ مذهب سيبويه في هذا الأمر هو الأولى بالاتباع وهو مذهب ابن الفخَّار نفسه، وذلك للأسباب التي ذكرناها في مجمل الحديث السابق وهذه الأسباب هي التي رجحت مذهب سيبويه على مذهب الأخفش، والذي عدَّ (ما) موصوله، وكذلك ردَّه على الكوفيين الذين عدُّوها استفهامية، وقد تم نقض هذه الآراء بأدلةٍ متنوعةٍ كما أسلفنا.

---

(١) سورة الواقعة: الآية ٨.

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣ / ٣٣.

(٣) سورة الواقعة: الآية ٢٧.

(٤) البيت من السريع واختلف في نقله فقد روي (موطأ الأكناف) و(موطأ الأعقاب) ينظر: المفضليات (المفضل الضبي): ٣٢٣ والاختيارين: المفضليات والأصمعيات: ١ / ٣٩٦ والأصول: ١ / ٣٧٦ والإيضاح العضدي(الفارسي): ٢١٣ والبديع في نقد الشعر (الشيزري): ٢٥١ وشرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ١٤ / ٢٦.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣ / ٣٣.

(٦) البيت من الطويل وهو مخروم ويُروى من دو خرم(وأيُّ)، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٢ / ٥٥ وينظر: الأصول: ٢ / ٣٩ والمعجم المفصل في شواهد العربية(د. إميل بديع يعقوب): ٥٥٢/١ وشرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية(حسن شراب): ١ / ٢١٨.

المسألة الثالثة: أولًا: الخلاف في موقع (غلمانًا) في قولهم: (كم لك غلمانًا)

ثانيًا: الخلاف في جار (المُمَيَّز) بعد (كم الخبرية)

لقد فصَّل فيها سيبويه، فأفردَ بابًا سمَّاه: (هذا باب كم) متطرقًا إلى مواضعها (استفهامية، خبرية)، وإلى إعمالها، كذلك بيَّن أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلَّا فيما تعمل فيه (ربَّ) لأن المعنى واحد إلَّا أنَّ (كم) اسم و (ربَّ) ليست باسم، فهي بمنزلة (مِنْ)، كذلك أجاز حذف المميَّز والاكتفاء بدليلٍ عليه، وعلى هذه الرؤية تتبع خطاه أغلب علماء مدرسته البصرية [١].

وفي محلِ تبيان مواضع (كم) نشيرُ إلى أنَّ (كم) الاستفهامية بمنزلة عددٍ منون ينصب ما بعده نحو: (عشرين درهمًا)، والخبرية هي بمنزلة عددٍ مضاف، بدليل انتصاب مُميَّز الاستفهامية، وانجرار مُميَّز الخبرية، ولهذا فإنَّ تمييز (كم) الاستفهامية واحدٌ، ويكون منصوبًا مطلقًا، أمَّا الخبرية، فمُميّزها يكون جمعًا مجرورًا[٢].

أمَّا الإفراد فهو لازم عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فقد أجازوا كونه جمعًا مطلقًا، وفيه تفصيل، فبعضهم قال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: (كم غلمانًا لك)، وذلك إذا أردت أصنافًا من الغلمان فهذا يجوز، وهذا مذهب الأخفش[٣]، ولم يجزه يونس والخليل لأنَّك لا تقول: عشرون ثيابًا لك[٤]، ويقبح أن تقول: كم غلمانًا لك؛ لأنَّ: (لك) هي سبب نصب (غلمان) فلا يجوز أن يتقدَّم عليها كما لم يجز: زيدٌ قائمًا فيها؛ وذلك لأنَّ العامل هنا كان (معنىً) لم يجز أن يتقدَّم عليه مفعوله[٥]. ويشير ابن الفخَّار إلى موضعين وقع فيهما الاختلاف:[٦]

الموضع الأول: وهو جواز جمع المفسِّر (مميز كم الاستفهامية) عند الكوفيين[٧]، وقد مَنع البصريون ذلك، فهو عندهم محمولٌ على الحال، نحو قول العرب: كم لك غلمانًا فـ(غلمانًا)عند البصرين (حال)، والمفسِّر محذوف تقديره: كم شخصًا لك في حال كونهم غلمانًا، فلو كان (غلمانًا)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٥٦ والمقتضب: ٣ / ٥٥ والأصول: ١ / ٣١٥ وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٨٣ وعلل النحو: ٤٠٣ واللمع في العربية: ١٤٦ وملحة الإعراب (الحريري): ٢٥.

(٢) ينظر:اللمحة في شرح الملحة(ابن الصائغ): ٢٩٠ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية(ابن الحاجب): ٣ / ١٥٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٥٩ وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٨٥ واللمحة في شرح الملحة: ٢٩٠.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٣٢٢ وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ١٥٥ ومغني اللبيب(ابن هشام): ٢٤٥.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٢.

(٧) ينظر: الأصول: ١ / ٣١٧ ومغني اللبيب: ٢٤٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢/ ٦١٣.

تمييزًا كما يدعي الكوفيون لجاز تقديمه على (لك)، وهذا غير مسموع؛ وبذلك دلَّ امتناع تقديمه على المعنى الذي هو لك على أنه حال، ذلك أنَّ الحال يمتنع تقديمها على العامل فيها إذا كان معنىً[١].

أمَّا كيف يكون العاملُ (معنىً) فقد بيَّنه ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وفصل حدوده بالقول: ((أمّا إذا كان العاملُ معنىً غيرَ فعلٍ، فأمرُ امتناع تقديمِ معموله عليه ظاهرٌ؛ لضَعْفِ عامله، وكذلك يمتنع تقديمُ الحال على العامل المعنوَىِّ، فلا تقول: "قائمًا في الدار زيدٌ" على إرادةِ: في الدار زيدٌ قائمًا))[٢].

وقد اختار ابن الفخَّار مذهب البصريين هذا بقوله: ((ووقع الخلاف ها هنا في موضعين : أحدهما: في جواز جمع المفسِّر وهو مذهب الكوفيين ومنع ذلك البصريون، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على الحال، نحو قول العرب: كم لك غلماناً فغلماناً ها هنا حال عند البصريين . والمفسِّرمحذوف تقديره: كم شخصاً لك في حال كونهم غلماناً، ولو كان غلماناً تمييزاً كما يقول الكوفيون لجاز تقديمه على (لك)، وذلك غير مسموع؛ فدَّلَ امتناع تقديمه على المعنى الذي هو لك على أنه حال؛ لأن الحال هي التي يمتنع تقديمها على العامل إذا كنَ معنىً، فهذا أصحُّ والله أعلم))[٣]، وهو بذلك يحتج بحججهم ويبرهن بأدلتهم في إثبات تخريج البصريين لكلمة (غلمانًا) في جملة (كم لك غلمانًا)، فهي عنده حالٌ لعدم جواز تقدمها على عاملها في المعنى (لك).

ومثل ذلك تكلَّم به ابن يعيش على لسان سيبويهِ حيث يقول: ((قال صاحب الكتاب: ومُميَّز الاستفهامية مفردٌ لا غير, وقولهم كم لك غلمانًا؟ المُميزُ فيه محذوف، والغلمان منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى كم نفسًا لك غلمانًا؟))[٤].

ووافق أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) البصريين في مذهبهم في أنَّ تمييز الاستفهامية لا يكون إلَّا مفردًا في نحو قولهم: كم غلمانًا لك، ودليله على ذلك أمران:

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢ وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٥٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢/ ٦١٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٤٢.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ١٧١.

الأول: لم يسمع من كلام العرب: كم غلمانًا لك. والثاني: لم يأتِ إلا مفردًا منكرًا حين دخل عليه، نحو قول: كم من رجلٍ عندك، وذلك بخلاف تمييز العدد من أحدَ عشر إلى تسعة وتسعين، فإنَّه إذا دخلت عليه لزم جمعه وتعريفه بأل[١].

ويبدو لي، أنَّ ما ذهب إليه البصريون وابن الفخَّار فيه تكلفٌ من حيث إنَّهم يعدُّون (غلمانًا) حالًا، ومن حيث إنَّهم يعدُّون المُميَّزَ محذوفًا ومُقدرًا، وأنَّ حجتهم بعدم تقدِّم الحال على معموله يقابلها جواز القول عند الكوفيين:(كم غلمانًا لك) وهو مسموع من العرب عندهم وإنْ أوَّلهُ البصريون، فـ(غلمانًا) تمييز كما هي عند الكوفيين.

ويجوز حذف المفسِّر مع (كَمْ)، كما كان لك أن تحذفه أيضًا في العدد من نحو: (عشرين) ونظائره، وتكتفى بدليلٍ عليه، إمّا بتقدُّمِ ذكره، أو دليل حال، وذلك نحو: (كم مالُك؟) والمراد: كم درهمًا، أو دينارًا مالُك؟ ولا يجوز في (مالُك) إلا الرفع على الابتداء، و(كَم) الخبرُ، أو(كم) المبتدأ (مالك) الخبر، وجاز حذفُ المُمَيِّز وذلك للعلم بمكانه ووضوح أمره، ولا يَحْسُن حذفُ المميز مع (كم)، إلا إذا كانت استفهامًا، ولا يحسن مع الخبريّة؛ ذلك أنَّ الخبريّة مضافةٌ، وحذفُ المضاف إليه، وإبقاء المضاف قبيحٌ[٢].

الموضع الثاني: وهو الموضع الآخر المختلف عليه وهو جر المفسِّر(المميز) بعد (كم)، فمذهب سيبويه والجمهور هو أنَّه مجرورٌ بإضمار (من)[٣].

أمَّا أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، فقد ذهب إلى أنَّ جرَّه يكون بإضافة (كم) إليه، ولا يحذف شيئاً، وذلك بالحمل على الخبرية، كما يحمل في نصب مفسِّرها على الخبرية، لتكون كلُ واحدةٍ منها محمولةً على صاحبتها[٤].

ومن المعارضين لمذهب الزجاج ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) ، الذي أضعف مذهب الحذف في هذه المسألة، فقد نقل ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) عنه قوله: ((إنَّ الحذف ليس مذهب المحققين ضعيف،

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ١٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ١٧٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٥٦ والمقتضب: ٣ / ٥٥ والأصول: ١ / ٣١٥ وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٨٣ وعلل النحو: ٤٠٣ واللمع في العربية: ١٤٦ وملحة الإعراب: ٢٥.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٠٩ ومغني اللبيب: ٢٤٥ واللمحة في شرح الملحة: ٢٩٠ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٢.

فقد رأيت كلام الخليل وتقرير سيبويه له، وهو نص كلام غيرهما؛ وقول من أجاز الجر بدون دخول حرف الجر عليها ضعيف لعدم القياس والسَّماع))[١].

واختار ابن الفخَّار مذهب الجمهور بقوله: ((والأصحُّ قول الجمهور؛ لأنه لو كان ما يقوله الزجاج ـ رحمه الله ـ لم يُشترط في جر ما بعدها دخول خافض عليها، وهذا شبيه برد سيبويه على الخليل في مسألة (إذن) من النواصب، وذلك أنَّ (إذن) تنصب الفعل بنفسها بشروطها المذكورة في بابها))[٢].

وبذلك ينقض ابن الفخَّار مذهب الزجاج في هذه المسألة، ويستشهد بردِّ سيبويه على أستاذه الخليل في مسألة (إذن)، التي يرى فيها الخليل أنَّ النصب بعدها يتحقق بإضمار (أن)، إذ قال سيبويه: ((وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرةٌ بعد إذن. ولو كانت مما يضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت عبد الله إذن يأتيك؛ فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك لأن المعنى واحد، ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله، كما يتغيَّر المعنى في حتى في الرفع والنصب. فهذا ماروا. وأمَّا ما سمعت منه فالأول))[٣].

ومن الواضح أنَّ ابن الفخَّار قد استعان باختياره بما رَدَّ به سيبويه على الخليل في مسألة (إذن)؛ لتكون له دليلًا وحجة يقيس عليها في مسألته، فقد عقَّب ابن الفخَّار على قول سيبويه هذا قائلاً: ((وكذلك مسألتنا فتأملها، وبالله التوفيق))[٤].

وخلاصة القول، إننا نجدُ ابن الفخَّار قد اعتمد على صحة اختياره بما نُقل عن الخليل من أنَّ النصب بعد (إذن) يكون بإضمار(أن) كـ(حتى)، وعلى ردَّ سيبويه بأنَّه لوكان ما يقوله الخليل، لم شترط في انتصاب الفعل بعدها تقدمها[٥]؛ فاستدلَّ ابن الفخَّار بذلك على صحة اختياره، بقوله: ((فدلَّ ذلك على صحة القول الأول، وكذلك مسألتنا فتأملها وبالله التوفيق))[٦].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٠٩.

(٢) شرح الجمل لابن الفخَّار: ٢ / ٦١٢.

(٣) الكتاب: ٣ / ١٦ وينظر: شرح الجمل لابن الفخار:٦١٣ ـ ٦١٤.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ٦١٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٦ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٠٤ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٣ ـ ٦١٤. وتمهيد القواعد: ٨ / ٤١٥٨ ومسائل (إذن) (أحمد القرشي) مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ٤١٥.

(٦) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦١٤.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه مذهب الجمهور من أنَّ (المُميز) مجرور بـ(مِن) مضمرة فهي تعمل فيما تعمل فيه (ربَّ) ذلك لأنَّ المعنى واحدٌ إلَّا أنَّ (كم) اسم و (ربَّ) ليست باسم، فهي بمنزلة (مِنْ) .

المسألة الرابعة: أولًا: حذف التنوين وإثباته عند الندبة

ثانيًا: موضع ألف الندبة من الصفة والموصوف

جاء في الكتاب في باب الندبة: ((اعلم أنَّ المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف، لأنَّ الندبة كأنَّهم يترنمون فيها؛ وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النداء))[١].

والمندوب منادىً هو المذكور بعد حرفي النداءِ حصرًا (يا) أو (وا)، أمَّا (وا) فيعدُّ أصيلًا، لأنَّه مختص بالندبة، أمَّا (يا)، فليس بأصيل لأنه غير مختص بالندبة[٢]، والندبة إنما وقعت في الكلام تفجعًا لفقده سواءٌ أكان حقيقةً أم حكمًا وإعلامًا من النادب أنه قد وقع في أمرٍ جللٍ وعظيم، وإنَّ أكثرَ من يتكلمُ بها النساء[٣]. وحكم المندوب، وهو المتوجع عليه حكم المنادى نفسه، فهو يُضمُّ، نحو قولنا: (وازيدُ)، وينصب نحو قولنا: (وا أميرَ المؤمنين)، إلَّا أنَّه لا يجوز أن يكون نكرةً ، نحو (رجل)، ولا أن يكون مبهمًا، نحو (أي)، ولا أسم الإشارة والموصول، إلَّا ما صلته مشهور، ومثل ذلك ما جاء في الألفية : [٤]

ويُندبُ الموصولُ بالذي اشتَهَرْ كـ(بئرَ زمزمٍ) يلي وامَنْ حَفَرْ إذ قد علم أنَّ حافرها عبد المطلب، فصار بمنزلة: (واعبد المطلباه)[٥]، ويخبر عن المنادى المندوب بأمرين اختيارًا: [٦]

---

(١) الكتاب: ٢ / ٢٢٠ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٢ / ٢٢٠ والأصول: ١ / ٣٥٥ وشرح الكتاب للرماني: ١٦٦ واللمع: ١٢٠والمقدمة الجزولية (الجزولي): ٢٠١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٦٥ وتسهيل الفوائد: ١٨٥ والنحو الوافي: ٤ / ٩٠.

(٣) ينظر:المقتضب:٤ / ٢٦٨ و اللمع في العربية: ١٢٠ واللباب في علل البناء والإعراب (العكبري) : ١: ٣٤٢ وتوجيه اللمع: ٣٤٤ وشرح التصريح (ابن الوقَّاد): ٢ / ٢٤٦ والنحو الوافي: ٤ / ٩٠.

(٤) البيت من الرجز التام في ألفية ابن مالك: ٥١ وشرح الكافيةالشافية لابن مالك: ٣ / ١٣٣٩ وإرشاد السالك: ٢ / ٦٩٣ وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٨٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٤٨ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧ / ٣٦٠٣.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٧٤٨.

الأول: يأتى به على هيأته إذا كان غير مندوب، نحو قولنا: وازيدُ، واعمرُو.

الثاني: تلحقه ألف في آخره وتكون علامة الندبة، وألحقتها هاء السكت في الوقف، كقول: وازيداه.

وذكرنا فيما سبق أنَّ حرف النداء (وا) هو حرف أصيل مخصوص بالمندوب، فلا إشكال في كونه مندوبًا، أما المندوب بـ(يا)، فلا يعلم إلَّا بقرينةٍ حاليةٍ، لأن حرف (يا) هو حرف مشترك بين سائر المناديات، ولا يجوز حذفه؛ ذلك أنَّ الغرض من ندائه هو مدُّ الصوت وإظهار التفجع عليه، لا أن يجيب، فحذفه يناقض هذا الغرض[١].

إنَّ الحرف الذي تلحق الندبة بعده لا يخلو من أن يكون مضموماً أو مفتوحًا أو ساكنًا، فإن كان ساكنًا يقبل الحركة ، وله أصل فيها، حرك له بالفتح، فقلت في قولك: تغزو، مسمىً به منوياً فيه ضمير ، وايغزواه، وكذا ينبغي أن تقول فيمن قال: ياغلامي بسكون الياء: واغلامياه؛ لأنَّ أصلها الفتح وهو رأي سيبويه[٢] .

ووقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في حال كون الساكن حرفًا صحيحًا، فإمَّا أن يكون التنوين أو غيره، فإن كان الساكن هو (التنوين)، فإنَّ البصريين يحذفونه، نحو قولهم: (واغلامَ زيداه)، أمَّا أهلُ الكوفة فإنه عندهم يحرك كما نقل عنهم ابن عصفور وذلك في قولهم: (واغلامَ زيدِناه) وزعموا أنه سمع في كلام العرب[٣]، فحذف التنوين واجبٌ عند سيبويه والبصريين، وغير واجب عند الكوفيين، بل هو جائز مع فتح أو كسر التنوين، فإذا فُتحَ بقيت الألف على حالها وإذا كُسرَ قلبت الألف ياءً[٤].

وقد ذكر ابن الفخَّار مثل ذلك المعنى مضيفًا أنَّ البصريين إنَّما حذفوا التنوين لسكونه وسكون ألف الندبة، أمَّا الكوفيون فيثبتون التنوين بحجة أنَّ الأصل في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين، وهو الغالب فيه، وأنَّ حذفه لالتقاء الساكنين شاذ،

أمَّا البصريون فاحتجوا بأنَّه جاء حذفه في غير النداء، لالتقاء الساكنين؛ فلزم أن يحذف في هذا الباب، لأنَّه باب تغيير، وقد صار حذف التنوين فيه مألوفًا كثيرًا[٥].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن الفخَّار: ٢ / ٧٤٨.
(٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٦٩ وتوضيح المقاصد: ٣ / ١١٢٣ والمساعد: ٢ / ٥٤١ .
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي: ٩ / ١٠٠ .
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٧٤٩ ـ ٧٥٠ وشرح ألفية ابن معطي: ١٠٥٩.

واختار ابن الفخَّار المذهب الأخير (البصري)، بقوله: ((ويحتج البصريون بأنه قد جاء حذفه في غير النداء لالتقاء الساكنين ، فلزم أن يحذف في هذا الباب ؛ لأنه باب تغيير، وقد ألأف فيه حذف التنوين ، وهذا المذهب أقوى، والله أعلم))[١]. وقد درس النحويون هذه المسألة وتوقفوا عليها، وحاولوا أن ينتهوا فيها إلى رأيٍ، ومن ذلك ما نجده عند ابن عصفور، إذ قال: ((وان كان الساكن التنوين، فإنَّ البصريين يحذفونه، فيقولون: واغلامَ زيداه، في غلام زيد، وزعم أهل الكوفة أنه يُحرك فتقول: واغلامَ زيدِناه))[٢].

ويرجح الباحث مذهب ابن الفخَّار الأخير في هذه المسألة وهو مذهب البصريين على مذهب الكوفيين للأسباب التي ذكرها ابن الفخَّار سابقاً .

وذكر الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، أنَّ الكوفيين أجازوا إثبات التنوين فيقولون: (واغلام زيدِنيه)، وكذلك يقولون: (واغلام زيدناه)، بتحريك التنوين بالكسر، أو الفتح، ويرى الشاطبي، أنَّ ذلك غير موجود في كلام العرب، فهو لا يعوَّل عليه[٣].

ثانيًا: أمَّا اختلاف علماء النحو في مسألة موضع ألف الندبة من الصفة والموصوف، فقد بيَّنه ابن الفخَّار عندما نقل عن يونس قوله: آخر الصفة، مُقررًا أنَّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول، فكما تقول: وامن حفر بئرَ زمزماه، وقال النحويون: إنما قالت العرب: وامن حفر بئر زمزماه. لأنه مثل واعبد المطلباه ، فتلحقها آخر الصلة، فكذلك تقول: وازيد العاقلا، فتلحقها آخر الصفة، وقد فرَّق سيبويه بين الصفة والصلة، فألحق العلامة آخر الموصوف، فقال: وازيدا العاقل، لأنَّ الصفة مع الموصوف ليست كالصلة مع الموصول في الاتصال واللزوم[٤].

واختار ابن الفخَّار مَذهب سيبويه، بقوله: ((ثم ختلف في لأف الندبة من الصفة والموصوف؛ فقال يونس: آخر الصفة محتجاً بأنَّ الصلة والموصوف كالصلة والموصول، فكما تقول: وامن حفر بئرَ زمزماه، فتلحقها آخر الصلة، فكذلك تقول: وازيد العاقلا، فتلحقها آخر آخر الصفة ... وهو أظهر، والله أعلم))[٥].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٧٥٠

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٦٩

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥ / ٣٩٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢ / ٦٢٢ والمقتضب: ٤ / ٢٧٥ والمفصل: ٦٨ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٧٥٠.

(٥) شرح الجمل لابن الفخَّار:٢ / ٧٥٠.

كذلك احتج الفارسي لمذهب سيبويه، قائلًا: ((الدليلُ على انفصال الصفةِ من الموصوف في المعنى، وإن كانت تجري عليه في إعرابه، قولهم في النداء: يا زيد العاقل، ألا ترى أن الموصوف مبنيٌ والصفة معربة، فاختلافهما في الإعراب والبناء دلالة على أنهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد، فإذا كان كذلك لم يجز قول يونس في إلحاقه))[١].

وبذلك يكون الفارسي قد نقض مذهب يونس في هذه المسألة، فقد احتج عليه في أنَّ العلاقة بين الصفة والموصوف ليست كالعلاقة بين الصلة والموصول، والدليل على انفصال الصفة عن الموصوف هو قولنا في النداء: يازيد العاقل، فالموصوف مبني والصفة معربة، وهذا الاختلاف بين الإعراب والبناء، إنَّما هو دليلٌ على الانفصال وليس الاتصال كما في الصلة والموصول.

وتناول هذه المسألة ايضًا أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) بتفصيل، فهو ينقل عن الكوفيين أنَّهم جوَّزوا إلقاء علامة الندبة على الصفة، نحو قولنا: وازيد الظريفاه، وهذا مذهب يونس بن حبيب وابن كيسان، لم يجوِّز البصريون ذلك[٢].

ومن الذين تناولوا المسألة ابن يعيش إذ قال: ((قال صاحب الكتاب: ((ولا بد لك في المندوب من أن تلحق قبله (يا) أو (وا)، وأنت في إلحاق الألف في آخره مخيرٌ، فتقول: (وا زيداه)، أو (وا زيدُ)، والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف ولاسيما دون الدرج، ويلحق ذلك المضاف إليه, فيقال: (وا أمير المؤمنيناه)، ولا يلحق الصفة عند الخليل[٣]، فلا يُقال: (وازيد الظريفاه)، ويلحقها عند يونس[٤]، ولا يندب إلا الاسم المعروف، فلا يقال: (وارجلاه)، ولم يستقبح: وامن حفر بئر زمزماه))[٥]، لأنه بمنزلة واعبد المطلباه))[٦].

واحتج الكوفيون على أنَّه يجوز أن نلقي علامة الندبة على المضاف إليه في نحو: واعبد زيداه واغلام عمراه، فكذلك هاهنا؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة[٧].

---

(١) المسائل البصريات (أبو علي الفارسي): ١ / ٥١٣ .
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(أبو البركات الأنباري): ١ / ٣٠٠ المسألة (٥٢).
(٣) ينظر: الكتاب: ٢ / ٢٢٦.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٢٦
(٥) المفصل في صنعة الإعراب : ٦٨.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٣٥٨ وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٦٨.
(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١: ٣٠٠ المسألة (٥٢).

أمَّا البصريون فإنَّهم احتجوا بأنَّه لا يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة؛ لأنَّ علامة الندبة إنَّما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وليس ذلك موجودًا في الصفة، ذلك أنَّها لا يلزم ذكرها مع الموصوف، فوجب ألَّا يجوز[١].

وردَّ الأنباري على مذهب الكوفيين، ناقضًا مذهبهم، بالقول: ((أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إنَّا أجمعنا على أنَّه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك على الصفة لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه قلنا لا نسلم فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه بخلاف الموصوف مع الصفة فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة؛ ألا ترى أنك لو قلت (عبد) في قولك: عبد زيد أو (غلام) في قولك: غلام عمرو لم يتم إلَّا بذكر المضاف إليه ولو قلت زيد في قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفة وكنت في ذكرها مخيرًا، إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها فبان الفرق بينهما))[٢].

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه أبو البركات في أن الموصف يتم بدون ذكر الصفة، أمَّا المضاف فلا يتم من دون ذكر المضاف إليه بالتالي تبطل حجة الكوفيين في تجويزهم إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه بحجة أنَّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه .

المسألة الخامسة: تغليب المذكر على المؤنث

تعدُّ دراسة ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية من الدراسات النحوية المهمة، وذلك لما يترتبُ عليها من اثرٍ في تركيب الجملة، واللفظ بحسب ما هو معلوم إمَّا مذكر أو مؤنث، وأنَّ مخالفة استعمال أحدهما في موضع الآخر قد يُفضي إلى خللٍ في ضبط الجملة من الناحية اللغوية والنحوية، إلَّا إذا قامت هذه المخالفة على أسسٍ لغويةٍ منتهجةٍ في كلام العرب .

وقد أشارَ ابن التستري(ت٣٦١هـ) إلى نكتةٍ دقيقةٍ، وهي أنَّ المذكرَ والمؤنث لا يجريان على قياسٍ مطَّردٍ، ولا يمكن حصرهما ببابٍ واحدٍ، والأصلُ في الكلام هو أن يُغلَّبُ المذكر على المؤنث، وهذا مما هو متفقٌ عليه فإذا اجتمع (المذكر والمؤنث) يغلَّب المذكر، نحو قولنا: لزيدٍ خمسة بنين،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣٠٠ المسألة (٥٢).

(٢) المصدر نفسه: ١ / ٣٠٠ (المسألة ٥٢).

يعني ذكورًا وإناثًا وجاءني فلان وفلانة ابنا فلان[١]، وهذا بابٌ من العربية معروفٌ، فتارةً يُغلَّب اسمٌ على اسم فيغلَّب الأشرف، كما يُغلَّبُ الأخفُّ على الأثقل، كذلك يُغلَّبُ المذكر على المؤنث، وهو سَماعي يُحفظ ولا يصحُّ القياسُ عليه[٢].

والمراد بالتغليب: ((هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر وإطلاقه عليهما، وقيدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة))[٣].

أو هو: أن يغلب على الشيء ما لغيره وذلك لتناسب بينهما أو اختلاط، كالأبوين في الأب والأم، والقمرين في الشمس والقمر[٤].

وقد أشار إلى مثل هذا المعنى أبو سهل الهروي(ت٤٣٣هـ) ، إذ قال: ((أمَّا المثنيات اللغوية، فإشارة إلى لفظ واحد منها دون أن ينصَّ على أنَّه من المثنيات اللغوية، التي اصطلح عليها في العربية على سبيل التغليب بمعناها الأعم، وذلك حين قال: فإذا اجتمع الوالدان، قيل: أبوان، ولم يقولوا: أمَّان، لأنهم غلبوا المذكر على المؤنث))[٥].

ولكنَّهم غلَّبوا أحيانًا قليلة التأنيث على التذكير، ومن ذلك تثنية لفظ المذكر(الضبعان)، وذلك لكي لاتجتمع الزوائد[٦] فيقال الضبع العرجاء ذلك أن الضبع يختص بأنثى الضباع، أمَّا الذكر فيطلق عليه ضبعان، فالأصل التذكير متى ما اجتمع المذكر والمؤنث إلا في أربعة مواضع:[٧]

الموضع الأول: هو قولك: (ضبعان) في حال تثنية الذكر والانثى من الضباع وبقولك (ضبعان) تكون قد أجريت التثنية على لفظ المؤنث، فالمذكر المفرد يطلق عليه: (ضبعان)، أمَّا لفظ المفرد المؤنث هو: (ضبع).

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث (أبو بكر الأنباري): ٢ / ٢٥٤ وارتشاف الضرب: ٢ / ٦٨٥ وحاشية الصبان (الصبان): ١ / ١٤٥ والنحو الوافي: ١ / ١١٨.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ٣١٨ وارتشاف الضرب: ٢ / ٦٨٤ ـ ٢ ٧٦٥ وشرح شذور الذهب(الجوجري القاهري الشافعي): ١ / ١٩٢ وهمع الهوامع: ١: ١٥٠.

(٣) كتاب التعريفات (لجرجاني): ٦٣.

(٤) ينظر: رسالة الملائكة(المعري): ١ / ٢٧٧ واللمحة في شرح الملحة: ١ / ١٨٦ وارتشاف الضرب: ٢ / ٥٥٥ والكليات(الكفوي): ٢٨١ والمنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف (الجديع العنزي): ٤٢.

(٥) إسفار الفصيح (الهروي): ١ / ١٨٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣ / ٢١٦ وشرح الكتاب للسيرافي: ٤ / ٣٩٢ والتذييل والتكميل / ١ /٣١٨.

(٧) ينظر: المذكر و المؤنث للأنباري: ١ / ٦٠٤ وليس في كلام العرب(ابن خالويه): ١ / ٦٠. ٦١. ٨٥ ودرة الغواص(الحريري): ٩٩ وتذكرة النحاة (أبو حيان الاندلسي): ٤٦١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦٥٦.

الموضع الثاني: التأريخ، حيث أرَّخوا بالليالي التي هي مؤنثة ولم يؤرخوا بالأيَّام التي هي مذكرة، وذلك مراعاةً للأسبق فالأسبق من الشهر ليلته، نحو قولهم: سرنا عشرًا من بين يومٍ وليلة[١]، وسبب تغليب العرب المؤنث على المذكر في مسألة التأريخ هو أنَّ التاريخ محمول على الليالي من دون الأيام؛ لأنَّ أول الشهر هو ليلته، وأنهم لو حملوا على الأيام لسقطت من الشهر ليلته، نحو في قولنا: قرأت لسبعٍ خَلَوْن من الشهر[٢].

وبعضهم ذهبَ إلى أنَّه في حال عدم ذكر التمييز والإتيان بالعدد دونه، فمعنى ذلك أنَّك تبنيه على الليالي دون الأيَّام، نحو قولك: فعلت هذا لأربعٍ خلت، وابن عصفور يرى أن هذا المذهب فاسد في تغليب المؤنث على المذكر، فالتغليب يحصل إذا كان اللفظ يعم المذكر والمؤنث، وعندها يُغلَّبُ أحدهما على الآخر، فهي من باب الاستغناء عن الأيام بالليالي وذلك لسبقها الأيَّام[٣].

الموضع الثالث: في العربية ألفاظ مثل: ابن وبنت، إذا دلَّت على ما لا يعقل، فنقول: ابن لبونٍ وبنتا لبون وفي جمعها نقول: بنات لبونٍ، ومثل هذا في: بنات نعشٍ[٤].

الموضع الرابع: الفعل إذا كان مسندًا إلى معطوف ومعطوف عليه، والمعطوف عليه كان مؤنثًا فيكون تغليب المتقدم منهما للزومه، وعدم لزوم الثاني[٥].

أمَّا عن قوله تعالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ﴾[٦]، فالمؤنث هنا (الشمس) هو تأنيث غير حقيقي، فجاز تذكير فعله وتأنيثه [٧].

---

(١) ينظر: شرح درة الغواص في أوهام الخواص (الخفاجي المصري): ٣٠٦.
(٢) ينظر: الجمل للزجاجي: ١٥٦ وارتشاف الضرب: ٢ / ٧٧٤.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ١٣٠ وارتشاف الضرب: ٢ / ٧٧٦.
(٤) ينظر الكتاب: ٢ / ٣٧٧ وشرح الكافية الشافية: ٤ / ١٨٨٩ وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٣٨٦.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٩ / ٣٥١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٦٥٧ وتمهيد القواعد: ٥ / ٢٤٥٣ والنحو الوافي: ١ / ١١٨ والبرود الضافية (الصنعاني): ١ / ١٢٢٩.
(٦) سورة القيامة: الآية ٩.
(٧) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ابو البركات الأنباري): ٦٦ ونتائج الفكر في النَّحو : ١٩٦ والبديع في علم العربية(ابن الأثير): ١/ ١٠٤واالفصول المفيدة في الواو المزيدة(الدمشقي): ٦٢.

أمَّا إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث عندها لايجوز حذف تاء التأنيث سواءٌ أكان التأنيث حقيقيًا أم مجازيًا، نحو قولنا: هندٌ قامت[١]، ومنه قوله عزَّ وجل:﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [٢]، كذلك قوله سبحانه: ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[٣].

وفي الشعر قد تحذف التاء، نحو قول بشار بن برد: [٤]

حتى إذا وجدتْ ريحي فأعجبها وكنتُ في خَلْوة مُثِّلتُ إنسانَا

وكان حقه أن يقول:(فأعجبتها)، إذا حذف تاء التأنيث في: (ريحي فأعجبها)، مع إسنادالفعل إلى ضمير (الريح)[٥].

أمَّا اختيار ابن الفخار في قوله تعالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾، فيرى أنَّه يحتمل فيهما أمرين، ورجَّحَ هو الأمرَ الثاني، وقد ذكر الوجهين على النحو الآتي:

الأول: ((أن يكون من باب تغليب المذكر وإن تأخر للزومه لزوم الأول، لقوله: جُمِعَ، وهذه المادة تلزم شيئين فأكثر، فلمَّا استوى الثاني مع الأول في اللزوم، وجب تغليب الأصل على القياس المطرد))[٦].

الثاني: ((أن يكون إسقاط العلامة من حيث كان تأنيث المعطوف عليه مجازيًا، وهذا الثاني أوجه والله أعلم لقوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾[٧]، وقُرئ بالتاْء والياء[٨]، فالقراءة بالتاء على القانون الذي ذكرناه مِن تغليب حُكم المتقدِّم، والقراءة بالياء مِن باب إسقاط العلامة مِن

---

(١) ينظر: أبو الفرج الجريري، المعافى بن زكريا وآراؤه النحوية والصرفية (محمد إبراهيم حسنين): ٤٩.
(٢) الأعراف: الآية ١٥٦.
(٣) سورة التكوير: الآية ١.
(٤) البيت من البسيط في ديوان بشار بن برد (السيد العلوي) ، وهو أول الشعراء المحدثين؛ لذلك لايعتدُّ النحويون بكلامه : ٢٢٤ والجليس الصالح (الجريري): ١٣٩.
(٥) ينظر: أبو الفرج الجريري، المعافى بن زكريا وآراؤه النحوية والصرفية: ٤٩. ٦٤ . ٦٦. ٨٥.
(٦) شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٦٥٧.
(٧) سورة الرعد: آية ١٦.
(٨) قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (يستوي) بالياء، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٥٨ وحجة القراءات: ٣٧٢ .

التأنيث المجازي))[١]. ومن تغليب المؤنث على المذكر قول الشاعر:[٢]

رأت قمرَ السَّماءِ فأذكرَتني ليالي وَصلنا بالرقمتين

كلانا ناظرٌ قمرًا ولكن رَأيتُ بعينِها وَرأت بِعيني

والشاهد وعقَّب الدماميني (ت٨٢٧هـ)[٣] على هذا الشاهد بأنَّ هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها، وأن قمر السماء قمر مجازي لمشابهته وجهها، فأنا قد رأيت القمر الحقيقي، أما هي فقد رأت القمر المجازي، ذلك أني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي، على حين رأت هي قمر السماء، وهو القمر المجازي[٤]، هن قد غلب المذكر القمر الحقيقي على وجهها وهو القمر المجازي، وقد وصف صلاح الصفدي(ت٧٦٤هـ)؛ ذلك بأنَّه أحسن ما يقال في معنى البيتين [٥].

وذكر مصطفى الغلاييني، أنَّه قد يكون للفظ معنيان حقيقي ومجازي، فلا يجوز تثنيته بمعنى أن يجتمع حقيقته ومراده فلا يقال: (رأيت أسدين)، وتعني بذلك أسداَ حقيقيًا ورجلًا شجاعًا[٦].

ويرى الباحث أنَّ مردَّ اختيار ابن الفخَّار عائدٌ إلى تفسيره لما جاء في (الكتاب)، فقد استشهدَ سيبويه بقول عامرِ بن جُوَين الطائى:[٧]

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٦٥٨.

(٢) البيتان من الوافر في الإفادات والإنشادات: ١٢ وحاشية الصبان: ١ / ١١٣.

(٣) هو مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر الْقرشِي المَخْزُومِي الاسكندراني بدر الدّين الْمَعْرُوف بِابْن الدماميني الْمَالِكِي النَّحْوِيّ الأديب. ولد بالإسكندرية سنة ثَلَاث وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة، وتفقه وعانى الْآدَاب، ففاق فِي النَّحْو وَالنّظم والنثر والخط وَمَعْرِفَة الشُّرُوط، ينظر: بغية الوعاة : ١ / ٦٦.

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ١ / ١١٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١١٣.

(٦) ينظر: جامع الدروس العربية : ٢ / ١٢.

(٧) سيبويه نسب البيت لعامر بن جوين الطائي ، ينظر: الكتاب: ٢ / ٤٥
والكامل في اللغة: ٢ / ٢٠٧ والمذكر والمؤنث: ١ / ٣٦٣ وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (أبو بكر الأنباري): ١٠٧ وتصحيح الفصيح وشرحه (ابن درستويه): ٣٩٨ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٢٥٢ والخصائص: ٢ / ٤١٣ والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٦٦.

فقد قَالَ: (أَبقَلَ) بالتذكير، ذلك لأَن تَأْنِيث الأَرض غير حقيقيّ، وَلا يوجد في اللَفْظ عَلامَة تَأْنيث، فَصارَ بِمنْزِلَة غير مؤنث، وَإِنَّما هذَا النَّحْو قد يجِيء فِي الشعر خَاصَّة، فلا يدلُّ على التَّذْكِير[1]، ولكن سيبويه إنَّما ساق هذه الشواهد للضرورة الشعرية [2].

ويرى الباحث أيضًا، أنَّه لمَّا كان الأصل في المذكر والمؤنث هو تقديم المذكر كما هو شائع عند العرب، إلَّا في استثناءاتٍ قليلةٍ ذكرناها في حديثنا السابق، لذا يغلب المذكر وإن تأخر لزومه، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى نجد أن المؤنث (الشمس) هو مؤنثٌ غير حقيقي(مجازي)، فحقَّ إسقاط علامة التأنيث، وهنا قد تعاضد الأمران: أمر أصل تقديم المذكر على المؤنث، وأمر كون المؤنث غير حقيقي؛ لذا تقدَّم التذكير بفعل هذين الأمرين من دون ترجيح أمرٍ على آخر فكلاهما شرطٌ متكافئ اجتمع في مسألةٍ واحدةٍ.

---

(١) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٦٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٧٧ وشرح التصريح على التوضيح: ١ / ٤٠٧.

(٢) ينظر: الكتاب / ٢ / ٤٥.

المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الأسماء

المسألة الأولى: رافع المبتدأ والخبر

في البدء علينا أن نعرفَ ماهيةَ كلٍّ من: الابتداء والمبتدأ والخبر أولًا، لكي يتسنى لنا إدراك أركان الجملة الاسمية العربية إدراكًا شاملًا ومحيطًا، ثمَّ الولوجُ والتوغلُ باتئادٍ وروية وتسلسلٍ في جوهرِ المسألة لمعرفةِ رافع المبتدأ والخبر الذي اختلف فيه النحويون.

لعل سيبويهِ أقدمُ من تحدث عن المبتدإ، إذ قال: ((كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه))[١].

وأمَّا الخبر فله تعريفاتٌ كثيرة من أشهرها تعريفه بأنَّه: ((هُوَ الْمسند الَّذِي تتمّ بِهِ مَعَ الْمُبْتَدَأ فَائِدَة))[٢]، وهذا التعريف يركِّزُ فيه النحاة على المعنى للفائدة.

إنَّ مسألة الخلاف بين النحويين على الابتداء شهيرة وتقوم على خمسة مذاهب:[٣]

الأول: أنَّ الابتداء هو رافع للمبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين

والثاني: أنَّ الابتداء رافعٌ للمبتدأ والخبر معًا.

والثالث: أنَّ الابتداء رافعٌ للمبتدأ وهو والمبتدأ معًا رافعان للخبر.

والرابع: أنَّ المبتدأ والخبر رفع كلٌّ واحدٍ منهما صاحبه. وهو مذهب الكوفيين.

والخامس: أنَّ الابتداء رافعٌ للمبتدأ والخبر معًا لا مطلقًا، بل يرفع المبتدأ بغير واسطة، ويرفع الخبر بواسطة المبتدأ.

وجديرٌ بالذكر أنَّ ابن الفخَّار قد عقَّبَ على آراء أهمِّ المذاهب التي سنتناولها شرحًا إن شاء الله.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٢٦ والأصول في النحو: ٥٨/١ والانتصار لسيبويه على المبرد: ١٣٦.
وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٥٦ والإيضاح العضدي: ٢٩.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام): ١١٧ وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية(الحازمي): ٣٣٤.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١ / ٦١٥.

فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ الابتداء لا يتحصل إلَّا بمبنيٍ عليه، فالأولُ هو المبتدأ وما بعده مبنيٌّ عليه فالمبتدأ مسندٌ والمبني عليه مسندٌ إليه[١]، وكما ارتفع المبني عليه بالابتداء فإن المبني يرتفع على المبتدأ؛ لأنَّه بمنزلته [٢].

وقد وافق ابن مالك سيبويه فذهبَ إلى أنَّ الخبرَ يرفعه المبتدأ أو الابتداء [٣].

ويرى ابن السراج أنَّ المبتدأ والخبر لايستغني الواحد منهما عن الآخر، وأنَّهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ قد رفع بالأبتداء والخبر مرفوع بهما، نحو قولك: (الله ربنا ومحمدٌ نبينا) ولا يتم المبتدأ إلا بخبره [٤].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر، وبالعكس أي الخبر يرفع المبتدأ كذلك؛ فهما مُترافعان، وذلك نحو: (زيد أخوك، وعمرو غلامك).

أمَّا البصريون فمذهبهم، هو أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، واختلفوا في الخبر، فمنهم من ذهب إلى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهبَ آخرون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وقد ذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ بدوره يرتفع بالابتداء.[٥]

أمَّا الجزولي فقد عرَّفَ الابتداء بأنَّه: ((هو جعل الاسم أول الكلام معنىً مسندًا إليه الخبر وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية))[٦]، وهذا يختلف عن مذهب سيبويه فالمبتدأ عند سيبويه يرفع الخبر.

واعترض ابن الفخَّار على مذهب الكوفيين قائلًا: ((فأمَّا من ذهب الى أنَّ كلَّ واحدٍ منهما عامل في صاحبه فيعتلُّ باقتضائهِ إيَّاه من جهة أنَّ هذا مخبر عنه وهذا مخبرٌ بهِ وهو أصلٌ في وجوب العمل، وهذا وإن كان ظاهرُهُ صحيحًا فباطنُه سقيمٌ؛ وذلك أنَّه إذا كان كلُّ واحدٍ منهما عاملًا في صاحبه؛ فهو علامة على ما هو علامة عليه من جهة أن العامل علامة على إعراب معموله الشيء إذا كان علامةً على شيء لم يستقمْ أن يكون معلمًا لذلك الشيء لما فيه من لُزومِ الدور))[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢ /١٢٧.
(٢) المصدر نفسه: ٢ / ١٢٧.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٨/١.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٥٨.
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٨(المسألة ٥).
(٦) المقدمة الجزولية في النحو العربي: ٩٣.
(٧) شرح الجمل لابن الفخَّار : ١٦١/١.

واستشهد ابن الفخَّار، بأن دلوك الشمس علامةٌ لوجوب الصلاة وليس العكس، بمعنى ليس وجوب الصلاة بدليل على دلوك الشمس؛ لأنَّ هذا الأمر يستلزم الدور وهو محال.

واعترض كذلك على الذاهبين إلى أنَّ الابتداء يرفع المبتدأ، وأنَّ الابتداء والمبتدأ كليهما يرفعان الخبر، بقوله: ((بأنَّه معنى يقتضيهما معًا، إلَّا أنَّه يقتضي المبتدأ بنفسه، فوجب أن يستقل برفعه، ويقتضي الخبر بتوسط المبتدأ، فوجب أن يشاركه في رفعه، ولا يلزم على هذا إعمال عاملين في معمول واحد))[1] وأنَّ وِزَانه (إن) الشرطية فهي تجزم فعل الشرط، وكلاهما يجزمُ الجواب وذلك لعدم الاستقلال، ولكن بمنزلة عاملٍ مركب، ويندرج في هذا الخصوص قول القائل: إنَّ الابتداءَ عاملٌ فيهما جميعًا، وهذا معنى اقتضائهما اقتضاءً واحدًا؛ لذا وجب أن يعمل فيهما جميعًا، وقد قصر العمل على أحدها، فهو فعل يقتضي اسمين اقتضاءً واحدًا، لذلك وجب أن يعمل فيهما كليهما[2].

وقد ردَّ ابن الفخَّار على هذين القولينً معترضًا، فقال: ((إنَّ العاملَ اللفظيَ أقوى من المعنوي من حيث اللفظ والمعنى، ولا يوجد في الأقوى ما يعمل رفعين من غير اتباع، لا بالاستقلال، ولا بالمشاركة، فأولى أن يمتنع ذلك في الأضعف المنفرد بأحد الوصفين))[3].

وردَّ ابن الفخَّار على مَن ذهبَ إلى أنَّ كلَّ واحدٍ منها قد ارتفع بتجرده من العوامل اللفظية شريطة التركيب، وهو مذهب أبي موسى الجزولي[4]، والحجة في ذلك هو أنَّ هذا المعنى قد ثبت له الرفع وذلك شريطة تركيب الاسم المجرد من وجه ما، نحو قولنا: واحد واثنان وثلاثة في حال عدُّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد، ويكون ذلك مع التركيب بالعطف، وإذا لم يعطف بعضها على بعض فهي ستكون حينئذٍ موقوفة.

ومِن هنا يردَّ ابن الفخَّار على أنصار هذا المذهب بأنَّ: ((التجرد من العامل اللفظي هو عدم العامل اللفظي، هذا معناه، لأن صاحب هذا المذهب لا يعني بالتجرد من العامل اللفظي زواله بعد وجوده، وإنَّما يعني أنَّه لا عاملًا لفظيًا له، فإن كان كذلك ظَهرَ فسادُ ذلكَ المَذهبِ من جهة أن عدم الشيء لا يتصور أن يكون موجبًا لعمل في معمول))[5].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ٢٦٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٦٣.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٦٣.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية: ٩٣.

(٥) شرح الجمل لابن الفخار: ٢٦٤/١.

ومعنى هذا أنّ قولك: عمروٌ قائم، يكون فيه (عمرو) مرفوع ولابد له من رافعٍ، وهذا الرافع هنا هو معنوي لا لفظي إذ ليس في اللفظ ما يرفعه، وعامل الرفع المعنوي، هو (الابتداء) وهو الاهتمام، والاهتمام هو جعلك الشيء أولًا لثانٍ، يكون الثاني فيه حديثًا عن الأول وهو المجرد من العوامل اللفظية، فإذا قلت: عمروٌ قائم، يكون فيه عمرو أولٌ لثانٍ، والثاني خبرًا للأول، وهو (عمرو) المجرد من العوامل اللفظية، وكل مبتدأٍ يقاسُ على هذا(١).

وعُنيَ البصريون والكوفيون بتحديد (العامل المعنوي)، فعبَّروا عنه بعباراتٍ بعيدةٍ عن مفهومه الأصيل والمراد، فالمبرِّد ذكرَ أنَّ الرافع للمبتدأ هو التجردُ من العواملِ، فالرافع عنده هو التجرد من العوامل، وكما ذكرنا فإنَّ التجرُّدَ من العوامل هو عدم العوامل، ولا يمكن تصور عدم الشيء موجبًا لعمله(٢).

وكذلك لا يتصور قول الكوفيين في أنَّ الرافع للمبتدأ هو الخبر والرافع للخبر هو المبتدأ، وقد أشرنا إلى ردِّ ابن الفخَّار على مذهب الكوفيين، إذ لا يمكن أن يكون الشيء عاملًا ومعمولًا لما فيه من التضاد، وإنَّما الصحيح هو ما ذكره ابن الفخَّار في اعتراضه المذكور سابقًا(٣).

وهكذا اختلفت الآراء بين نحويي المذهب الواحد، إلَّا أنَّ ابن الفخَّار قد مال إلى مذهب سيبويه والبصريين في أنَّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وأن الرافع للخبر هو المبتدأ، فابن الفخَّار يرى أنَّ الابتداء يتحصل بتقديم الاسم المجرد، الذي هو صدر الجملة، وأن هذا الابتداء هو أحد جُزأيها سواءٌ أكان حقيقةً أم حكمًا؛ ليُحدّثُ عنه المسندُ إليه بالجزء الثاني؛ ليتضمن هذا الوصف ما يسمى بالمبتدأ، وأنَّ هذا الوصف المذكور لاخبر له يعدَّهُ في حكم ما لا يصحُّ الإخبار عنه، إلا أنَّهم قد وفُّوا اللفظ حقَّه عندما قالوا في مرفوعه: (إنَّه سادٌ مسدَّ خبره)، فكانت إليه الإشارة: بوصفِ مرفوعهِ الإغناء؛ وبذلك حصل الجمع بين حقَّي اللفظ والمعنى(٤).

ويتضح من ردود ابن الفخَّار على من خالفوا سيبويه في هذه المسألة، هو أنَّ مذهبه هو نفسه مذهب سيبويه في أنَّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء، والرافع للخبر هو المبتدأ(٥).

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٤٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٤٥ ودروس في المذاهب النحوية(عبدة الراجحي): ١١٣.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٤٥ وشرح الجمل لابن الفخار:١/ ٢٦٤ ودروس في المذاهب النحوية.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ /٢٦١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٦١.

ونجد أنَّ رأي ابن الفخار شبيهٌ لرأي أبي البركات الأنباري إذ يقول: ((والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنَّ الابتداء، هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنَّه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلَّا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنَّما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنَّ التسخين إنَّما حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلَّا أنَّه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل))[١].

وهذا توجيهٌ حسنٌ من أبي البركات الأنباري ولا يبتعد فيه عمَّا ذهبَ إليه ابن الفخَّار الذي تبِع مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

ويذهبُ الباحثُ مع ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من البصريين وهو مذهب ابن الفخَّار بطبيعة الحال، مِن أنَّ الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية وكذلك لا يتحصل الابتداء إلَّا بمبنيٍ عليه وهو المبتدأ، وأنَّ ما بعده مبنيٌّ عليه، فالمبتدأ مسند إليه ومبنيٌّ عليه والخبرمسند ومبني، فكما ارتفع المبنيُّ عليه بالابتداء؛ فإنَّ المبني عليه يرتفع على المبتدأ لكونه بمنزلته، فالرافع للمبتدأ هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ[٢].

فالابتداء هو العامل ، ولا يجوز أن يقوم المبتدأ برفع الخبر ويرتفع هو أيضًا بالخبر لأنَّ العاملَ له علامة في معموله ولا يستقيمُ أن يكونَ معلمًا لمِن كان له هو علامة لما يلزم الدور، وقد وردَ هذا الاعتراض من ناحية الرد على الكوفيين.

أمَّا من ذهب مذهب الجزولي فيُرَدُ عليه بالقول: إنَّ الابتداء هو عامل رفع معنوي كما هو معلوم، وليس عاملًا لفظيًا، والعوامل اللفظية أقوى في العمل من العوامل المعنوية، لذا وجب أن يكون المبتدأ هو العامل اللفظي المؤثر في الخبر.

أمَّا من ذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، وأنَّ الابتداء والمبتدأ كليهما يرفعان الخبر، فيُرَدُ عليه أنَّ في هذه الحالة سَيترتب وجود عاملين يعملان في معمول واحد وهو الخبر، إذ سيجتمع عاملان الأول معنوي والثاني لفظي، وهذا غير جائز[٣].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣٩ ـ ٤٠ (المسألة ٥).

(٢) ينظر: الكتاب: ٢ / ٤٥٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣ / ٢٦٤.

المسألة الثانية: اختلاف النحويين في عامل المشتغل عنه

اختلف النحويون في هذا الباب في مواضعَ عديدة، سنتطرقُ إلى ما اعترضَ ابن الفخَّار عليها من دونِ نقصٍ أو تقصير، وَسنربط هذه المسائلَ المعترَض عليها مع أخرى يستوجبُ المقامُ التطرق إليها، لكي تكتمل فكرة البحث إن شاء الله.

ولكن وقبل الخوض في آراء العلماء علينا تعريف الاشتغال عند النحويين، فقد عرَّفه ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) فقال: ((هو أن يتقدَّم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ماجرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول وفي موضعه))[١].

وعرَّفه ابن خروف (ت٦٠٩هـ) بأنَّه: ((أن يتقدمَ فيه اسم من فضلات الفعل الذي بعده ؛ للاهتمام به والعناية، فيشتغل الفعل عنه بضميره، أو باسمٍ خافض لضميره، ويصلح ذلك الفعل أنيكون خبرًا عنه، أو يكون خبرًا لمبتدأ في موضع خبره))[٢].

وأجاز ابن العريف(ت٥٣٦هـ)[٣] وقومٌ آخرون[٤] الاشتغال في قولنا: زيدٌ قام، فجوَّز في (زيد) أن يكون فاعلًا، وذلك بإضمار فعل يفسره الظاهر، فهو لا يشترط ما يطلب الفعل؛ ويكون ابن العريف بذلك قد رجَّح الفاعلية على الابتدائية[٥]، وعدَّها أبو حيان نزعةً كوفية في بنائه على جواز تقدّم الفاعل على الفعل[٦].

أمَّا الأغلب من علماء العربية وأولهم إمام النحو سيبويه فقد أوجبوا الابتدائية وذلك لعدم تقدِّم طالب الفعل[٧]. وللعلماء في هذه المسألة مذاهب هي:[٨]

أ- ترجيح الرفع على الابتداء؛ لأنَّه لايحتاج إلى التقدير؛ وهذا مذهب الفراء هذا و أتباعه.

ب- ترجيح الرفع على أنَّه فاعل بفعلٍ محذوف؛ وهذا ما ذهب إليه ابن العريف.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور:١ / ٣٤٦.
(٢) شرح الجمل لابن خروف: ٤٠٣.
(٣) هو أَحْمد بن مُحَمَّد الصنهاجي الأندلسي المرّبي الْمَعْرُوف بِابْن العريف كَانَ من كبار الْعلمَاء الصَّالِحين، توفي في مراكش سنة ست وثلاين وخمسمائة، ينظر: كتاب الوافي بالوفيات (الصفدي): ٨ / ٨٨.
(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٤٦٠ وبغية الوعاة: ١ / ٥٢٧ .
(٥) المساعد: ١ / ٤٢٣ والتذييل والتكميل: ٦ / ٣٤٩ وهمع الهوامع: ٣ / ١٣٧.
(٦) التذييل والتكميل: ٦ / ٢٩٥ وارتشاف الضرب: ٤ / ٢١٧٣ وشرح الألفية للشاطبي: ٣ / ٧٥ .
(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ١٥٤ وشرح التصريح: ١ / ٤٦٠ .
(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ١٥٤ وشرح التصريح: ١ / ٤٦٠.

ج- وجوب الرفع على الابتداء، وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

د- جواز الرفع على أنَّه فاعل لفعل متأخرٍ عنه؛ وهذا هو مذهب الكوفيين.

أمَّا موطن اعتراض ابن الفخَّار فقد حدده على ما ذهب إليه ابن العريف ومن اتبعه؛ إذ قال: ((والصحيح أن هذا إنما يكون من باب المبتدأ والخبر، لا من باب الاشتغال، لأنَّه لمَّا لم يصح لهذا الفعل أن يعمل فيما قبله لو قُدِّرَ مُفرغًا له لما يلزم عليه من تقديم الفاعل، لم يجز أن يفسر حتى يكون هنالك ما يقوي الإضمار، وهو الحرف الطالب بالفعل، أو طلب المشاكلة))[١].

ويُلاحظ أنَّ ابن الفخَّار قد ذهب مذهب البصريين في وجوب الرفع بالابتداء، فهو يستشهد، بأدلتهم وبراهينهم.

ولأجل ما تقدم، يرجح الباحث مذهب البصريين وابن الفخَّار في وجوب الرفع على الإبتداء؛ لأنَّ الاشتغال يوجب وجود ضمير عائد على المشغول المتقدم (الفاعل)؛ وهذا لا يصحُّ لأنَّ الفاعل لا يتقدَّم على فعله مُطلقًا وإن أجازه الكوفيون وابن العريف.

وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ (زيدًا ضربته) قد نُصبَ بالفعل الواقعِ على الهاء، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّه قد نُصِبَ بفعلٍ مُقدرٍ فيه، تقديره، نحو قولنا: (ضربت زيدًا ضربته)، فقد جاز أضماره وذلك لوجود دلالةٍ دلت عليه سبقته وبذلك جاز أضماره[٢]، وحجة الكوفيين في ذلك أنَّ الهاء العائد هو الأول في المعنى؛ لذا ينبغي أن يكون منصوبًا به، نحو قولهم: أكرمت أخاك عمرًا وضربت أباك زيدًا[٣].

وذهب الفراء إلى أنَّ (زيدًا ضربته) لا إضمار فيه وأنَّ هذا الفعل هو الناصب للاسمين معًا؛ وقد جاز ذلك عنده لأنهما عبارة عن معنىً واحد، وقد عبر عنه بلفظين؛ لذلك تنزلا منزلةَ لفظٍ واحدٍ، وجاء الفراء بقاعدة فقال: إذا كان للمسمى اسمان، ليس أحدهما تابعًا للآخر، فإنَّ العامل الواحد يعمل فيهما معًا؛ دليل ذلك: (زيدًا ضربته)[٤].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار:١/ ٣٠٥ .

(٢) ينظر: الكتاب: ١ / ٨١ والمقتضب: ٣ / ٢٧ والأصول في النحو: ٢ / ٢٥٢ .

(٣) ينظر:الأنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٦٩(مسألة ١٢) والتبيين عن مذاهب النحويين(العكبري): ١: ٢٦٦ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٢٩٤ وشرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٥٥، ٢٥٦ والأنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٦٩.

واعترض ابن الفخَّار على الفراء، فقال: ((وهذا غير مستقيم، لأنه جعل موقع النزاع دليلًا))[١]. وقد أصاب ابن الفخَّار، إذ لايمكن أن نضع عاملًا لمعمولين، فيكون خارج حدود النحو.

ويرجح الباحث مذهب ابن الفخَّار ، مِن أنه جعل موضع النزاع دليلًا، وأنَّه لا يجوز للعامل المذكور أن يعمل في معمولين، وإن كان يعتقد الفراء أنَّ المعمولين قد تساويا مرتبةً، فهذا لا يعني أنَّهما قد شذَّا بقاعدةٍ خاصةٍ بهما، والصحيح أنَّ (زيدًا) معمولٌ لفعل محذوفٍ تقدَّمه تقديره (ضربت زيدًا ضربته) فإنَّ قال قائلٌ: قد اضطرب المعنى بهذا التقدير فالجواب: إنَّ التقدير لم يصنع لضبط القانون الدلالي النحوي وإنَّما وضع لضبط التركيب النحوي للجملة العربية.

أمَّا ابن الطراوة فزعمَ أنَّ (زيدًا) في قول: زيدًا ضربته، ليس على إضمار فعل ولكن انتصب بوقوع الفعل عليه وهو مفعولٌ من جهة المعنى [٢] ، وابن الطراوة معروفٌ بمقولته:((إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلًا وذلك، نحو: (ضرب زيد عمرًا) لو لم ترفع (زيدًا) وتنصب (عمرًا) لم يعلم الفاعل من المفعول))[٣]، فيلزم على قوله أنك إذا قلت: ضربتْ زيدًا هندٌ، فيجوز لك أن نرفع زيدًا وننصب (هندًا)؛ لأنَّ علامة التأنيث اللاحقة الفعل دالةٌ على أنَّ (هندًا) هي الفاعل، فلا يُحتاج إلى المحافظة على الإعراب، بحسب زعمه[٤].

وقد رُدَّ عليه بأنَّ المفعول به لا ينصبه المعنى، ولكن ينصبه الفعل أو الذي يجري مجراه[٥].

واعترض ابن الفخَّار على مذهب ابن الطراوة هذا بقول: ((وهذا غير مستقيم، لأنَّه لم يثبت في النواصب ولا يقتضيه قياس فيقال به، فالصحيح أنَّه نُصب بفعلٍ مضمرٍ يفسره الظاهر))[٦].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٢٨٥ ـ ٣٠٥

(٢) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي:١ / ٢٦٢ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣٠٥.

(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٦٢ والمسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة ، رسالة ماجستير (هاني القزاز): ٤٩٥.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٨٥، ٣٠٥: وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (مزيد اسماعيل): ٧٤.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣٠٥.

كذلك ردَّ عليه ابن أبي الربيع معترضًا عندما قال: ((وهذا الذي قاله ابن الطراوة ماعلمت أحدًا قاله قبله))[١]؛ فالعرب إنَّما تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، سواءٌ أفهمَ المعنى من غير الإعراب أو لم يُفهم، إلَّا أن يُضطرَّ الشاعر فيعكس؛ وذلك عند فهم المعنى[٢].

ويرى الباحث أنَّ الانتصاب من جهة المعنى عند ابن الطراوة هو انعكاس لنظريته التي أشرنا إليها حول الاكتفاء بالمعنى بدلًا من الإعراب؛ وهذا ما لا يقبله المنطق فهذه القرائن وإن صحَّت في موضعٍ ما فإنَّها لا تصح في مواضعَ أخر، ولا يمكن الاستغناء بالمعنى وحده دون الإعراب، وأنَّ العربَ قد التزمت برفع الفاعل ونصب المفعول بغض النظر عن فهم المعنى عن طريق الإعراب، كما أنَّ الفعل لا ينصب بوقوعه، وإنَّما بإضمارٍ يفسره الظاهر، كما أنَّ هذا المذهب ليس مما يُقاسُ عليه عند النحويين؛ لذا يذهبُ الباحثُ مع ما ذهبَ إليه ابن الفخَّار[٣].

المسألة الثالثة: (العطف على موضع اسم إنَّ)

لا إشكال في نصبِ هذا المعطوف من حيث إنَّ جميع هذه الحروف قد تساوت فيه، أمَّا رفع هذا المعطوف فقد انقسمت الآراء بالنظر إليه على ثلاثة أقسام: (إنَّ، ولكن)، قسمٌ، (وليت ولعل وكأن)، قسمٌ، و(أنَّ المفتوحة الهمزة) قسمٌ[٤]، أمَّا بالنسبة إلى (إنَّ، ولكن) فقد تطرَّق سيبويه إلى موضع العطف على(إنَّ)، وأفرد لها بابًا اسماه (باب مايكون محمولًا على إن)، وعدَّ ارتفاع الاسم المعطوف راجعًا لأحدِ وجهين: [٥]

الأول: حسن والثاني ضعيف، أمَّا الحسن من نظره فهو أن يكون محمولًا على الابتداء، ذلك لأنَّ المعنى من قولنا: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرو منطلقٌ وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، وما دخول (إنَّ) إلا للتوكيد، فكأننا قلنا: زيدٌ منطلقٌ وعمرو ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾[٦].

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٦٣ .

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٢٦٣.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٦٩ والبسيط: ٢٦٣ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣٠٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٣١ والتعليقة على كتاب سيبويه: ١ / ٢٩٤ وعلل النحو: ٢٤٠ واللمع في العربية: ٤٣ / ١٣ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٤٠

(٥) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٤٤

(٦) سورة التوبة: الآية ٣.

أمَّا الوجه الآخر الضعيف: فهو أن يكون محمولًا على الاسم المضمر في (المنطلق)، نحو قولك: منطلقٌ هو وعمرو[١]، فإذا قلت: إنَّ فيها زيدًا وعمرو، فإنَّ عمرو بعد (فيها) جرى مجرى الظرف، ذلك أنَّ (فيها) في موضع الظرف، وفيها إضمار، فإنَّ فيها اسمٌ مضمر مرفوع كالذي في الفعل[٢] نحو قول جرير: [٣]

إنَّ الخِلافةَ والنُّبوَّةَ فيهمُ والمَكرُماتُ وسادةٌ أطهارُ

غير أنهم اختلفوا في وجه هذا العطف كثيرًا، فمنهم من جعله من باب عطف المفردات، فهو عطفٌ حقيقي وأنَّ قولنا: إنَّ عمرًا قائمٌ وزيدٌ، عُطِفَ فيه (زيدٌ) على موضعِ (عمرو)، وهو الرفعُ، فهو كالعطفِ على موضعِ خبرِ (ليس) في نحو قول عقيبة الأسدي: [٤]

معاوي إننا بشرٌ فَأَسْجِحْ فلسنا بالجبال وَلَا الحديدا

فقد نصب (الحديد) على موضع (الجبال)، ذلك أنَّ موضعها النصب وليس للباء موضعٌ من الإعراب فهي زائدة، فكأنه قال: فلسنا الْجبَال وَلَا الْحَدِيد، لأنَّ الباء قد دخلت على شيء لن يختل معناه لو لم تدخل عليه، ألا ترى أنهم يقولون: (حسبك هذا وبحسبك هذا)، ولم يتغيَّر المعنى بدخول الباء[٥]، ومثله، قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ [٦]، فلولا الفاء لكان أصَّدق مجزومًا كذلك لولا وجود الباء لكانت الجبال منصوبة لأنها تقع خبرًا لـ(ليس)[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٤٤ والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٣ وشرح تسهيل الفوائد ٢ / ٤٨.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٧٣.

(٣) البيت من الكامل، ولم أقع عليه في ديوانه، ينظر:الجمل في النحو المنسوب لـ(الخليل بن أحمد): ١٥٥ والكتاب: ٢ / ١٤٥وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٧٣ والمفصل: ٣٩٣ و توجيه اللمع: ١٥٦ وشرح المفصل: ٤: ٥٣٩ والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٣/ ٢٠٩.

(٤) البيت من الوافر وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة: ٥٠٣ وينظر: الكتاب: ١ / ٦٧ والمقتضب: ٤ / ١١٢ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٤٥ وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٣٨٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ١ / ٦٧ والمقتضب: ٤ / ١١٢ والعقد الفريد(ابن عبد ربه): ٦ / ٢٣٧ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٨٨ وسر صناعة الإعراب: ١ / ١٣١.

(٦) سورة المنافقون: الآية ١٠.

(٧) المقتضب: ٤: ٣٧١.

وهذا مذهب الفارسي في إيضاحه[١]، والزجاجي في جمله[٢]، والشلوبين في التوطئة[٣]، وابن أبي الربيع في البسيط[٤]، ومنهم تأول عليه كلام سيبويه[٥].

أمَّا الجزولي فيرى أنَّ العطف يكون على (موضع إنَّ مع اسمها)، ويشكل عليه بأنَّ (إنَّ) مع اسمها لو كانت في حالة رفع بالمحل لكانت مبتدأة مع اسمها، ونعلم أنَّ المبتدأ هو الاسم المجرد، لكنها مع اسمها ليست اسمًا مجردًا فالأولى أن يقال: العطف بالرفع على اسمها فقط[٦].

وأجمَلَ ابن ابي الربيع مذاهب النحويين في حكم المعطوف في حالة الرفع في أوجهٍ ثلاثة: اتفق النحويون على اثنين منها واختلفوا في واحد.أما الاثنان اللذان اتفقوا عليهما فهما: [٧]

الوجه الأول: أن يعطف على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، ويَضْعُفُ هذا حتى يؤكد كقولنا: إنَّ محمدًا قائمٌ هو وعمرو.

والوجه الثاني: وأن يكون مبتدَأ، وخبره محذوف وتقديره: إنَّ محمدًا قائمٌ وزيدٌ قائمٌ، فقد حُذف (قائم) الثاني لدلالة الأول عليه.

الوجه الثالث المختلف عليه، هو في كون (زيد) معطوفًا على (محمد) على الموضع أي (موضع اسم إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) لم تغيِّر في المعنى، وهناك من منعه[٨].

واشترط ابن أبي العافية(ت٥٠٩هـ)[٩] للعطف على الموضع شرطين: [١٠]

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ١١٦ والمقاصد الشافية(لشاطبي):٢ / ٣٦٧.
(٢) ينظر: الجمل: ٦٨ والمقاصد الشافية:٢ / ٣٦٧.
(٣) ينظر: التوطئة: ٢٣٣ والمقاصد الشافية:٢ / ٣٦٧.
(٤) ينظر: البسيط: ٧٦٩ والمقاصد الشافية:٢ / ٣٦٧.
(٥) ينظر: المقاصد الشافية:٢ / ٣٦٧.
(٦) ينظر: المقدمة الجزولية: ١١٣ وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ٣٥٠ وتعليق الفرائد (الدماميني): ٤ / ٨٣.
(٧) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٧٩٣.
(٨) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٧٩٣، وشرح الجمل لابن فخار: ٢ / ٣٤١.
(٩) هو محمد بن أبى العافية النحوىّ المقرئ الإشبيلىّ،الإمام بجامع إشبيلّية أبو عبد الله. أخذ عن أبى الحجاج الأعلم الأدب وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب؛ أخذ الناس عنه ذلك، وقد ذكر فى باب الكنى أيضا، وقيل هناك: ابن العافية، إنباه الرواة على أنباه النحاة(القفطي): ٣ / ٧٣.
(١٠) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١/ ٧٩٣ـ ٧٩٤.

الأول: هو أن يكون الطالبُ بالموضع ظاهرًا.

والثاني: أن يكون مما يَجُوز ظهوره، كقولك: ليس محمدٌ بقائم ولا قاعدًا، إذ جوَّز النصب باتفاق العطف على (بقائم)، ذلك أنَّ الشرطين موجودان، ذلك أنَّ (ليس) طالبةٌ النصب، وبذلك يجوز أن يظهر، فتقول: ليس محمدٌ قائمًا، ويجوز كذلك قولك: ما محمدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا؛ فجاز العطف على الموضع، لأن الشرطين متوفران.

ويشرع ابن الفخَّار في بيان مذهب سيبويهِ في المسألة، فيعود إلى ما ذكره سيبويه حول أنَّ الاسم أوله الابتداء، وإنَّما يدخل عليه الرافع والناصب سوى الابتداء، والجار على المبتدأ، فالمبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء إلا أن تدعه، نحو قولك: عبد الله منطلقٌ، فإن شئت أدخلت عليه فتقول: رأيت عبد الله منطلقًا، فالمبتدأ أول، كما أنَّ الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة[١].

واعترض ابن الفخَّار على من ذهب إلى جواز العطف على الموضع، بقوله: ((فأمَّا من قال بجواز العطف على الموضع، فإنَّما غرَّه في ذلك ما نحا إليه سيبويه من أنَّ بعض العرب يتوهم الابتداء فيعطف عليه))[٢]، فقد قال في الكتاب: ((واعلم أنَّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال:

بَدَا لِيَ أَنَّى لستُ مُدْرِكَ ما مضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا))[٣]

فالعرب توهَّموا وجودَ حرفٍ زائدٍ يجر المعطوف(سابق) على خبر (ليس) المعطوف عليه، والذي يكون غالبًا مجرورًا بحرف زائد، نحو قول زهير:[٤]

بَدَا لِيَ أَنَّى لستُ مُدْرِكَ ما مضَى ولا سابِقًا شيئًا إذا كان جائيا

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٣ . ٢٤ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٣٤٢ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٤٢

(٣) الكتاب: ٢ / ١٥٥

(٤) البيت من الطويل، واضطرب في نسبته بين زهير بن أبي سلمى وصرمة بن قيس، وهو في: شرح شعر زهير بن أبي سلمى(فخر الدين قباوة):٢٠٨ والخزانة: ٣ / ٦٦٥ وذكره سيبويه في مواضع عدة في كتابه: ١ / ١٦٥ و ٣ / ٢٩، ٣ / ٥١، ٣/ ١٠٠ و ٤ / ١٦٠.

فالعرب على حدِّ قول سيبويه ذهبوا إلى توهم الابتداء، لاستحالة أن يعمل عاملان في معمول واحد، ولاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الخبر، فلو جعل المرفوع مبتدأً لوجب أن يكون ذاهبان مرفوعًا بـ(إن) وبالمبتدأ[١].

ويعترض ابن الفخَّار، فيقول: ((فالحاصل أن إطلاق االقول بجواز العطف على الموضع أو تقييده بخفاء الإعراب، أو تأخَّر المعطوف على الخبر لفظًا أوحكمًا غير مستقيم))[٢]؛ فهو لا يقبل بجواز العطف على الموضع بالإطلاق، وذلك واضحٌ على تقدم.

ومِثال هذا جاء به ابن أبي الربيع إذ قال: ((إذا عطف على الموضع فأنت توهمت إسقاط(إنَّ) فكيف يجعل دليلًا، ما لا يصح العطف إلَّا بعد توهم أسقاطه، بخلاف قولك: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو)، فإنَّك إذا توهمت إسقاط (إن) بقي الأسناد دالًا على أن زيدًا في الأصل مبتدأ، لأنَّ الإسناد على هذه الطريقة لا يكون إلا للمبتدأ))[٣].

وقول ابن أبي الربيع هذا يُعضِّدُ قولَ ابن الفخَّارِ الذي نفى الإطلاقَ بجواز العطفِ على موضعِ (إن) أو تقييده بخفاءِ الإعراب، وأغلبُ الظن أن يكون ابن الفخَّار قد اطلع على مَقال ابن أبي الربيع هذا فاستحسنه.

ويُرجِّحُ الباحثُ أن يكون المعطوفُ مبتدَأ خبره محذوف وتقديره:(إنَّ محمدًا قائم وزيدٌ قائمٌ) وقد حذف (قائم) الثاني لدلالة الأول عليه، وهو بخلاف قول: إنَّ محمدًا وزيدٌ قائمان، فهذا ممتنع عند البصريين، ذلك لأنَّه لم يَرِد مثله عندهم، حيث إنَّ الأول منصوب بـ(أنَّ) أمَّا الثاني فهو مرفوع بالابتداء وهذا بخلاف أن يكون (قائمان) معمولًا لـ(إن) وللابتداء معًا وذلك باطلٌ، لأنَّه إذا كان معمولًا للابتداء لم يجز أن يكون معمولًا لـ(إن) ومثل ذلك ما كان معمولًا لـ(إن) لا يكون معمولًا للابتداء، وإلا يلزم عليه اجتماع عاملين متباينين على معمولٍ واحدٍ، وهذا لا يستقيم[٤] ومثال ما ذهبنا إليه قول الشاعر بشر بن أبي خازم:[٥]

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٤٣

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٤٣

(٣) البسيط في شرح الجمل: ١ / ٨٠٩

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٥٤(المسألة ٢٣) والكناش في فني النحو والصرف (الملك المؤيد): ٢ / ٩٥ وارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٩٠ والبسيط في شرح الجمل: ١ / ٧٩٣.

(٥) البيت من الوافر وينسب لبشر بن أبي خازم، ينظر: الكتاب: ٢ / ١٥٦ والأصول: ١ / ٢٥ وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٨٢ والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٤ والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٥ / ٢٠٥.

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَا وأَنْتُم بُغَاة ما بَقِيْنَا في شِقَاقِ

والشاهد هنا قوله: (أنّا وأنتم بغاة)، حيث رفع (بغاة) على أنَّه خبر (إنَّ)، والنّيّة به التقديم، ويكون (أنتم) ابتداءً مُسْتَأنفًا، وخبره محذوف دلَّ عليه خبر (أنّ) [1]، ولو عطف على الاسم لكان حقه أن قول: (وإياكم) ولكنَّه بدأه فقال: (أنتم)، التي رُفعت بالابتداء.

المسألة الرابعة: العطفُ على المضمر

انقسم النحاة في موضوع عطف اللفظ الظاهر على المضمر المرفوع والمجرور، فأغلب البصريين استقبحوا ذلك العطف لكنهم أجازوه على الضمير المنصوب وعدوه حسنًا، لكونه لا يغيِّر في بناء الفعل عند دخوله عليه، نحو قولنا: (رأيتك وعمرًا)[2] حيث عطف (عمرًا) على الكاف.

ونقل لنا سيبويه عن الخليل أنَّ سبب قبح هذا الإضمار هو أنَّ هذا الإضمار قد بُنيَ عليه الفعل؛ لذلك استقبحوا أن يشرك المظهر مضمرًا لكونه يُغيِّر الفعل عن حاله إذا بَعُدَ عنه عل حين استحسنت شركته المنصوب لأنَّ الفعل فيه لا يغيِّر عن حاله التي كان عليها قبل الإضمار فصار عندهم بمنزلة المظهر لأنَّه أشبهه لأنه صار منفصلًا[3].

وقد يجوز أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور في ضرورات الشعر، فقد عطفت الأيَّام على المضمر المتصل بالباء[4] في قول الشاعر:[5]

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

وفي هذا الشاهد عُطفَ على المضمر المجرور من غير إعادة الجار للضرورة الشعرية، فقد ذكر الزجاجي أنَّ كل الأسماء يُعطف عليها ما عدا المضمر المخفوض، فالعطف عليه لا يتحصَّل إلَّا

---

(١) ينظر: هامش شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٥٤٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٧ وأصول النحو: ٢ / ٢٥١ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٨ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٤٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٥٧ و شرح المفصل: ٢ / ٢٨٢.

(٥) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢ / ٣٨٣ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٤٢ وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٦٥٧ واللمع في العربية: ٩٧ وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٨٢ وشرح ابن الناظم على الألفية: ٣٨٧.

بإعادة الخافض، فإذا قلت: (مررت به وعمرًا)، لم يجز، والصحيح قولك: (مررت به وبزيدٍ)[١] حتى إنَّهم لم يجوزوا قِراءةَ حَمْزَة [٢] للآية الكريمة:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾[٣]، إذ قرأها بجر (الأرحامِ) وقد حملها بعضهم على إضمار الجار، كأنّما قال: وبالأرحامِ، ثمّ حذف الباءَ، وهذا ما كان لحمزة أن يردَّ به، وهو اعتقاد وجود (باء ثانية) فتكون افتراضًا(وبالأرحامِ)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها[٤].

ونُقِلَ عن الكوفيين أنَّه يجوز عندهم ألَّا يُعادُ الخافض فتقول: مررت بك وزيدٍ، وجئت إليك وعمرو، وتبعهم يونس والأخفش(ت٢١٥هـ) في هذا الرأي[٥].

أمَّا عطف الظاهر على المضمر في الفعل المرفوع فمستقبحٌ، نحو: فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله، ورأى الخليل أنَّ سبب القبح هو أن هذا الاضمار يبنى عليه الفعل، لذا استقبحوا أن يُغيِّر الفعل عن حاله إذا بَعُدَ منه المضمر في حال إشراك المظهر مضمرًا، فلا يكون العطف على الضمير المرفوع حتى(يؤكد أو يُفصل)، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٦]، فـ(أنت) وأخواتها يقوى بها المضمر وتكون عوضًا عن السكون[٧].

وقد يُقدَّم المعطوف على المعطوف عليه للضرورة[٨]، نحو قول الشاعر: [٩]

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

إذ لم تُجعل (رحمةُ الله) معطوفًا على الضمير (عليك)[١٠]، والوجه عند جماعة هو: عليك السلام

---

(١) ينظر: الجمل للزجاجي: ٣١ وشرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٤٤٤.
(٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٣ / ٣٠ ومعاني القراءات (الأزهري): ١ / ٢٩٠ والخصائص: ١ / ٢٨٦.
(٣) سورة النساء:الآية ١.
(٤) ينظر: الخصائص: ١ / ٢٨٦ وشرح المقدمة المحسبة: ٢: ٤٣٢ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٣٨٢(المسألة ٦٥) واللباب: ١ / ٤٣٣ وشرح المفصل: ١ / ٤٤٤.
(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٥ / ١٥٦.
(٦) سورة البقرة: من الآية٣٥.
(٧) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٩ والأصول: ٢ / ١١٩ وشرح الكتاب للسرافي: ٣ / ١٤٤ و البسيط: ٣٤٤ والتذييل والتكميل: ٨ / ١٤٨ والكناش: ١ / ٢٢٩ وسُلم اللسان (جرجي شاهين عطية): ٣٥٠.
(٨) ينظر: شرح التصريح: ١ / ٥٣٢.
(٩) البيت من الوافر، وينسب للأحوص في خزانة الأدب: ١ / ٣٨٤.
(١٠) ينظر: المقاصد الشافية: ٤ / ٦٠٨.

ورحمة الله، إلَّا أنَّ ابن جني(ت٣٧٢هـ) يرى له وجهًا آخر ليس فيه تقديم أو تأخير، وهذا الوجه هو أن يكون (رحمة اللهِ) معطوفًا على الضمير الكاف في: (عليك) حيث إنَّ (السلام) مبتدأٌ مؤخر وخبره (عليك) مُقدَّم، فضميره مرفوع بالظرف[١].

أمَّا الكوفيون فجوزوا العطف على الضمير المرفوع، نحو قولك: قمتُ وعمرٌو، ولكن البصريين جوزوه فقط في الضرورات الشعرية وعلى قبح[٢].

أمَّا الضمير المتصل المنصوب وكذلك الضمير المنفصل مطلقًا، فالعطف فيهما جائز من دون توكيدهما بالضمير المنفصل كما في المرفوع، نحو: (رأيتك وعمرًا، وما فاز إلا أنت ومحمدٌ)[٣].

أمَّا ما كان من الأفعال التي لا يستغني بفاعلٍ واحدٍ فالعطف على فاعله لا يكون إلا بالواو نحو:اختصم زيدٌ وعمرٌو، وتقاتل زيدٌ وأخوك، فلو قلت:اختصم زيدٌ وعمرٌو وتقاتل زيدٌ فأخوك لم يجز ويجري هذا على بقية حروف العطف[٤]، ولا خلاف بين النحويين في قبح عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور؛ فهذا سيبويه قد احتج بما أوردناه من كلامه، كذلك احتج المازني حيث قال: ((لما كان المضمر المجرور لايعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك: مررت بزيدٍ وبك، ولا يجوز أن تقول: مررت بزيدٍ وك، كذلك تقول: مررت بك وبزيدٍ، فتحمل كل واحدٍ منهما على صاحبه))[٥].

وهذا من باب حمل الشيء على عكسه فلمَّا لزم تكرار الخافض في قولنا: (مررت بعمرٍ وبك)، فكذلك في عكسها، وسبب ذلك هو أن الواو لا تقتضي ترتيبًا، فكذلك المتأخر معها في حكم المتقدم[٦].

وقد أشرنا فيما سبق إلى قول الزجاجي في أنَّ كلَّ الأسماء يُعطف عليها ما عدا المضمر المخفوض، إذ قال:((واعلم أنَّ الاسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض يعطف عليه بإعادة

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٨٨ وشرح التصريح: ١ / ٥٣٢.
(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٤٤ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٥٥(مسألة٢٣).
(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٣٤٤ وسُلم اللسان في الصرف والنحو والبيان: ٣٥٠.
(٤) الجمل للزجاجي: ٣٢.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٤٥.
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣٣٢.

الخافض لو قلت: مررت به وزيدٍ أو دخلت إليك وعمروٍ، لم يجز حتى تقول: مررت بك وبزيد أو دخلت إليك وإلى عمروٍ، وكذلك ما أشبهه))[١].

واعترض ابن الفخار على قول الزجاجي المذكور، فقال: ((هذا التعميم غير صحيح، وذلك أنَّ الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه حتى يؤكد أو يفصل، وأن مخفوض بين، ومرفوع كل فعل لا يُستغنى بفاعلٍ واحدٍ، لا يعطف على واحدٍ منهما إذا كان مفرد اللفظ والمعنى إلا بالواو خاصة، وأنَّ الاسم الظاهر المخفوض لا يعطف عليه الضمير إلَّا بإعادة الخافض))[٢].

ومذهبُ ابن الفخَّار بيِّنٌ ويتفق مع مذهب سيبويه وأغلب البصريين، فهو يمنع عطف الظاهر على الضمير المخفوض، إلَّا في حال إعادة الخافض، وهذا من باب حمل الشيء على عكسه، فكما نقول مررت بك وبعمرو، يصح القول مررت بعمرو وبك، فالواو هنا لا تقتضي ترتيبًا معينًا، فالمتقدِّم معها بنفس حكم المتأخر[٣]، ولكن لو قلت: مررت بك وزيدٍ فهذا لا يجوز ويعدُّ من اللحن[٤] .

وذهب بعض النحاة إلى أنَّ إعادة الجار مع المعطوف على ضمير الجر يحصل بحجتين:[٥]

الأولى: هي أنَّ ضمير الجر يُشْبه التنوين فهو يعاقبه في الإضافة؛ وبذلك لا يمكن العطف عليه ولا يمكن العطف على التنوين.

الثانية: يمكن للمعطوف والمعطوف عليه أن يحل أحدهما محل الآخر، ولمَّا كان ضمير الجر لا يصلح لحلوله محل ما يعطف عليه، لذا امتنع العطف عليه إلَّا مع إعادة الجار.

وردَّ ابن مالك على هذا المذهب بأنَّ هاتين الحجتين ضعيفتين بما لا يخفى فيمكن ردِّ الأولى لو أنَّ منع العطف عليه بسبب شبهه التنوين لمنع توكيده والإبدال منه لأنَّ ضمير الجر يبدل منه ويؤكد بإجماع والتنوين ليس كذلك، والعطف تابع أيضًا وهو أولى بالجواز.

---

(١) الجمل للزجاجي: ٣١.

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٤٥ وشرح الكتاب للرماني: ٩٧ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٧٥.

(٤) ينظر اللمع في العربية: ٩٧ والبديع في علم العربية:١ / ٣٧٧ وتوجيه اللمع: ٢٩٤.

(٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ (ابن مالك): ١ / ٦٦٥ـ ٦٦٦ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

أمَّا ضعف الحجة الثانية فواضحٌ إذ لا يشترط حلول المعطوف محل المعطوف عليه، نحو قولنا: ربَّ رجلٍ وأخيه لقيت[١]، أو نحو قول الشاعر: [٢]

وأَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلّتِ

أي فتى هيجاء أنت وجارها، والواهب المائة الهجان وعبدِها، وكذلك:كلُّ شاةٍ وسَخلتِها بدرهم[٣].

واعترض ابن الفخَّار على مذهب ابن مالك هذا فقال: ((هذا نظر ضعيف، وذلك أنَّ الأصل في المعطوف أن يكون جاريًا على حكم المعطوف عليه، لأنَّه شريكه في العامل، والمسائل التي جلبهاعلى جهة الاستدلال واقعة على خلاف الاصول، ولذلك تكلَّفوا تقدير إضافة نحو: ربَّ رجلٍ وأخيه؛ غير محضة وجعلوها في نية الانفصال ؛ ليصير هذا المعطوف إلى حكم المعطوف عليه بوجهٍ ما))[٤].

ويرى سيبويه في قولهم: (ربَّ رجلٍ وأخيه منطلقين) قبحًا، والقول الصحيح عنده هو:(وأخٍ له)، والمنطلقان عنده مجروران من حيث أنَّ قوله: وأخيه في موضع نكرة لأن المعنى هو (وأخٍ له) فإذا قال قائل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟، فالجواب: إلى معرفة إلا أنها أجريت مجرى النكرة، نحو قولك: ربَّ مثلك، ودليلك على أنها نكره هو أنه لا يجوز القول: ربَّ رجلٍ وعمرٍ، كما لا يجوز القول: ربَّ أخيه حتى تكون قد ذكرت نكرةً قبل ذلك[٥].

ويميلُ الباحث إلى ما ذهب إليه سيبويه وأغلب البصريين وكذلك ابن الفخَّار في عدم جواز عطف المظهر على المضمر المخفوض فالعطف عليه لا يتحصَّل إلا بإعادة الخافض.

أمَّا عطف الظاهر على المضمر في المرفوع فمستقبح، فلا يكون العطف على الضمير المرفوع حتى يؤكد أو يُفصل ؛ وقد وردَ في الشعر للضرورة الشعرية، أمَّا الضمير المتصل المنصوب وكذلك الضمير المنفصل مطلقًا، فالعطف فيهما جائز ومستحسن من دون توكيدهما.

---

(١) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٦٦٥ ـ ٦٦٦ وشرح التسهيل الفوائد: ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٢) البيت من الطويل، وينسب للفرزدق وغير موجود في ديوانه، ينظر: الكتاب: ٢ / ٥٥ والأصول: ٢ / ٣٩. وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٣٨٧ وشرح الألفية للشاطبي: ٤ / ٣١٣ المعجم المفصل: ١ / ٥٥٢.

(٣) شرح التسهيل الفوائد: ٣ / ٣٧٦ وشرح الكافية: ١ / ٦٣ ـ ٣ / ١٢٤٧ والتذييل والتكميل: ٨ / ٧٧.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٧٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢ / ٥٤ ـ ٥٥.

ويرجح الباحث ما ذهب إليه ابن مالك في ردِّهِ على حجج بعض النحاة في أنَّ ضمير الجر يشبه التنوين فهو يعاقبه في الإضافة؛ وبذلك لا يمكن العطف عليه، كذلك لا يمكن العطف على التنوين، وقد ذكرنا في قبل هذا المقام من أنَّ منع العطف عليه بسبب شبهه التنوين لمنع توكيده والإبدال منه؛ لأن ضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، كذلك العطف، وبذلك يتبين ضعف هذه الحجة[١].

كذلك يميلُ الباحث إليه في ردِّ الحجة الثانية التي مضمونها أنَّه يمكن للمعطوف والمعطوف عليه أن يحل أحدهما محل الآخر، ولمَّا كان ضمير الجر لا يصلح لحلوله محل ما يعطف عليه؛ امتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

المسألة الخامسة: اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي

يُعرَّفُ اسم الفاعل بأنَّه: ((الصفة الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته))[٢] وله تعريفٌ آخر: ((وهو المجرى مُجرى الفعل إجراءً حقيقيًا، فيعمل عمله الصريح، وهو رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان هناك مفعول))[٣]. ولمَّا كان الاسم أصلًا للفعل في الإعراب، والفعل أصلًا للاسم في الإعمال، لذلك أعمل من أسماء الفاعلين، ما أشبه الأفعال المحمولة على الأسماء في الإعراب، وكان ذلك على الحاضر أو المستقبل، فإن كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل وهذا مذهب الجمهور، سوى بعض الكوفيين الذين اجازوا إعماله عمل الفعل، وذلك حملًا على جنسية الأفعال لا مخصوصها، وقد راعى اللفظ وقوة الشَّبَه[٤].

واسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردنا فيه من المعنى كما في يَفعَلُ كان منونًا، نحو قولنا: هذا ضاربٌ عمرًا غدًا، فمعنى عمله في هذا الموضع مثل: هذا يَضْرِبُ عمرًا، ومما جاء منونًا [٥] قولُ امرئ القيس: [٦]

---

(١) ينظر شرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٧٥.

(٢) البسيط في شرح الجمل: ٩٩٧.

(٣) المرتجل في شرح الجمل: ٢٣٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ١ / ١٦٤ وشرح أبيات سيبويه: ٢٨٦

(٦) البيت من الكامل في ديوانه: ١٤٤ .

والمرتجل في شرح الجمل: ٢٣٧ واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٤٤.

إنّي بحَبْلِكَ واصِلٌ حَبلِي وبِرِيشِ نَبْلِكَ رَائشٌ نَبلِي

ومما جاء غيرَ مُنونٍ في الشعرِ قول الفرزدق:[1]

****أتانى على القَعْساءِ عادِلَ وَطْبِه ****

وموضع الشاهد هنا هو (عادِلَ وَطْبِه) أراد به: (عادِلًا وَطْبَه)

واسم الفاعل يأتي على ثلاثة أحوال: [2]

الأول: بالألف واللام

الثاني: بالإضافة

الثالث: أن يأتي منونًا

فإذا تعرَّى ممَّا ذكرنا، فسيعمل بأربعة شروط: [3]

الأول: ألَّا يكونَ ماضيًا وأن يكون بمعنى الحال والاستقبال، وهذا توافق عليه أهل البصرة والكوفة إلَّا الكسائي الذي أجاز إعمال اسم الفاعل المقصود به المضيّ، وهو بذلك قد أجاز أن يعمل بمعنى الماضي مطلقًا، كجوازه بمعنى الحال والاستقبال وهذا مذهبٌ ضعيف، ذلك لأنَّ اسم الفاعل الذي قصده لا يشبه الفعل الماضي إلّا من حيث المعنى، فهو بذلك لا يُعطى ما أعطى المشابه لفظا ومعنى.

الثاني: أن يكون معتمدًا، بأن يكون صفةً لموصوف أو خبر لمبتدأ أو حالًا، أو تتقدم عليه إحدى أدوات الاستفهام، أو (ما) النافية، كقولنا: مررت برجلٍ ضارب عمرًا، وهذا ضاربٌ أبوه زيدًا، ومررت بزيدٍ وضاربًا أخاك، ومثال الأستفهام والنفي: أقائمٌ أبوك ؟ و ما قائمٌ أبوك.

---

(١) الشطر من من الطويل للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه وهو في شرح نقائض جرير والفرزدق: ٣ / ٧٥٧، وينظر: الكتاب: ١ / ١٦٦ وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٢ / ٥٩.

(٢) البسيط في شرح الجمل: ١ / ٩٩٨ ـ ٩٩٩ .

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ٩٩٩ وشرح المفصل: ٤ / ١٠٠ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٧٥ وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ٤١٧.

ولا يوجد من خالف ذلك إلا أبا الحسن الأخفش، فقد زعمَ أن اسم الفاعل يعمل وإن لم يعتمد، أي أن يكون خبر أو صفة أو حال، وقد ذهب إلى هذا المذهب لوروده في الشعر، إلَّا أنَّ الشعر قد يضطر به الشاعر ليقول ما لا يقوله غيره(١).

وزعم الأخفش أنَّ المنصوب في قولنا: (هذا الضارب عمرًا) إذا كان ماضيًا؛ فإنه ينصب كما ينتصب: (هذا الحسنُ الوجه) ويكون على التشبيه بالمفعول، لا على المفعول الصريح(٢).

الثالث: ألا يكون موصوفًا، لأنَّك إذا وصفت اسم الفاعل لم يصح عمله. ذلك أنَّ الوصف سيقوي فيه جانب الاسم، فالعمل لا يكون إلا بملاحظة معنى الفعل، نحو قولنا: مررت بضاربٍ عاقلٍ عمرًا الرابع: ألا يصغر، ذلك أن التصغير تنزل في الاسم منزلة وصف الشيء بالصغر، نحو قولنا: رجيلٌ فهو بمنزلة رجل حقير، أو: ضويرب فهو بمنزلة ضارب ضربًا قليلًا، حيث إنَّ تصغير الصفات لتقليل الوصف، مثل ذلك إذا قلت: مررت برجلٍ أسيود، فالمعنى: فيه سوادٌ يسير(٣).

والكسائي وحدَهُ أعملَ اسم الفاعل في حال تصغيره نحو: هذا ضويربٌ عمرًا، وقد أبى سائر النحويين ذلك، لأنَّه عندما صغره صحَّت له الاسمية(٤).

وقد أوضحنا مذهب الجمهور من المجرد من الألف واللام من أسماء الفاعلين، فإنَّه لا يعمل إذا قصد به الماضي، إلَّا الكسائي الذي أجاز العمل باسم الفاعل الماضي، محتجًا بقوله عزَّ وجل: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾(٥).

واحتج الكسائي ووافقه ابن مضَّاء (ت٥٩٢هـ) وابن هشام(ت٧٦١هـ) بأن: (باسطًا)، هو اسم فاعل بمعنى المضي، وأنَّه أعمل النصب في (ذراعيه)(٦).

وردَّ الجمهور عليه وقالوا: بأنَّ هذه القصة حكاية حال ماضية، والمعنى أن يفرض المتكلم عندما يتكلم أنّ القصة واقعة الآن، وهو يصفها، وبذلك لا يكون (باسط) ماضيًا وإنما هو حاضر(٧).

---

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ /٩٩٩.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ١٠٠.
(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل:١ / ٩٩٩ . ١٠٠٠.
(٤) ينظر: ليس في كلام العرب: ٢٠٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٩١.
(٥) سورة الكهف: آية ١٨.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠٤٣ وتوضيح المقاصد: ٢ / ٨٤٩ وشرح شذور الذهب: ٤٩٩.
(٧) ينظر: شرح الكافية: ٢ / ١٠٤٣ وأوضح المسالك: ٣ / ١٨٢ وشرح قطر الندى: ٢٧١
ومغني اللبيب:١ / ١٢٦٨ وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٠٦ وشرح شذور الذهب: ٢ / ٦٨٤.

وكذلك احتج الكسائي بقول العرب: هذا مارٌ بزيد أمسِ فَسُوَيْئرٌ فَرْسَخًا. وقد ردَّ عليه من منعه: بأن ذلك حكاية حال، وأنَّ الدليل أنه لا يوجد عاملٌ إلَّا في موضعٍ يسوغ فيه وقوع الفعل المضارع، نحو قولنا: كان عمرٌ ضاربًا زيدًا، فالضرب ماضٍ من جهة المعنى، وهنا لو صرحت بالفعل كان مضارعًا[1].

أمَّا ابن الفخَّار فقد اعترض على مذهب الكسائي وردَّه قائلًا: ((وأمَّا ماذهب إليه الكسائي من إعماله بمعنى الماضي، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾، وبقول العرب: (هذا مارٌّ بزيدٍ أمس فسويئرٌ فرسخًا)، فلا دليلٌ في شيءٍ من ذلك، أمَّا (باسطٌ ذراعيه)، فهو من باب حكاية الأحوال الماضية، وأمَّا (مارٌّ بزيدٍ أمس)، فإنَّ المعمول هاهنا مجرورٌ وهو يتعلق بمعاني الأفعال، ولا خلاف في ذلك وإنَّما كلامنا في إعماله في المنصوب والمرفوع الظاهر والجاري مجراه؛ فصحَّ صحَّةُ الشرط المذكور من قبل))[2]

ويميلُ الباحث إلى ما ذهبَ إليه الجمهور من أنَّ اسماء الفاعلين، تعمل إذا دلت على الحاضر والمستقبل، ولا تعمل في الماضي، أمَّا إذا جاءت بمعنى الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ فيفترض أنَّ المتكلم قد تكلَّمَ عن القصة كأنها

واقعة الآن، فهي حكاية حال، والمعنى وإن كان ظاهره يدلُّ على المضي، إلَّا أنَّه في معنى الاستقبال، وذلك بدليل ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾[3]، ولم يقل: قلبناهم، ثمَّ قال: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ﴾، فـ(باسط) بمعنى (يبسط)، لا بمعنى (بسط)، فهي إذن بمعنى حال ماضية تخرج من معنى الماضي إلى الحاضر.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ٣٢٦ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٩٢.

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٥١ .

(٣) سورة الكهف: من الآية ١٨.

المسألـة السادسـة: إعراب الأسماء الستـة

الأسماء الستة: (أبٌ، أخٌ، حمٌ، فو، ذو، هنٌ)، وهي أسماءٌ محذوفٌ لاماتها، ولامها واو في الأصل[١]، واختلف النحاة في علامات إعراب الأسماء الستة، فالمشهور أنَّها تعرب بالحروف وتكون معتلةً مضافة[٢]، وتسميتها معتلة لأن فيها حرف (الواو) وهو حرف علة ولأنَّ أصل كلمة (أخ) هو(أخو)وكذلك (أب) أصلها(أ بو)،وكذلك (حم) أصلها (حمو) و(هنٌ) أصلها: (هنو)،وكذلك (ذي مال)، وأصلها (ذوي)، وأخيرًا (فم)، وأصلها (فوه)، وهذا وحده لامه (هاء)، والهاء مشبهة بحروف العلَّة فحذفت كحذفها، ولهذا سميت (أسماء علة)، فهي اعتلت بحذف لاماتها في حال إفرادها لأنها إذا أفردت أعربت بالحركات لا الحروف[٣]، أما كونها مضافة في نحو: (أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال وهي بمعنى صاحب)، فالواو للرفع نحو: حضر أبوك، والألف للنصب نحو: رأيتُ أباعمرو، والياء للجر، نحو: ذهبتُ إلى أبيك[٤].

والجدلُ والاختلاف في علامات إعراب الأسماء الستة قديمٌ، فقد انقسم النحاة في إعرابها على مذاهب:

الأول: مَذْهب الخليل و سيبويه والفارسي وَجمهور الْبَصرِيين وَصَححهُ ابْن مالك وَأَبو حَيَّان وَابن هشَام وَغَيرهم من الْمُتأَخِّرين من أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الْحُرُوف وَأَنَّها أتبع فيهَا مَا قبل الآخر للْآخر فَإِذا قلت: قَامَ أَبوك فأصله أَبوك فأتبعت حركَة الباء لحركة الْواو فقيل (أَبوك) ثمَّ استثقلت الضمة على الْواو فحذفت، وَإِذا قلت: رَأَيْت أَبَاك فأصله أَبوك تحركت الْواو انْفَتح مَا قبلها[٥].

فقد ذكر السيرافي(ت٣٦٨هـ) نقلًا عن سيبويه قوله: ((أمَّا ما لا يتغيَّر فـ(أبٌ) و (أخٌ) و (نحوهما) تقول: هذا (أبوك) و (أخوك) كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين))[٦].

---

(١) ينظر:الكتاب: ٣ / ٣٥٩ واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٨٨

(٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٤٦ وشرح التصريح: ١ / ٥٧ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١ / ١٢٠

(٤) ينظر اللمع في العربية: ١٨ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ٦٤ . ١/ ٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣ / ٤١٢ وشرح الكتاب للسيرافي: ٤ / ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٦ وارتشاف الضرب: ٢ / ٥٦٨ وشرح الأشموني : ١/ ٥٤ وهمع الهوامع: ١/ ١٣٦

(٦) الكتاب: ٣ / ٤١٢ .

الثاني: والاختلاف الآخر بالحروف مثاله في الأسماء كقولهم: أخوك؛ وأبوك, وفوه, وذومال وحموها[١]، أَن هَذه الأحرف نَفسها هِيَ الْإِعْرَاب وَأَنَّها نابت عَن الحركات وَهذا مَذْهب قطرب والزيادي والزجاجي من الْبَصرِيين وَهشَام من الكوفِيّين وحجتهم بِأَنَّ الْإِعرَاب إِنَّما جِيءَ بِهِ لبَيَان مُقْتَضى الْعَامِل وَلَا فَائدَة فِي جعل مُقَدّر متنازع فيهِ دلِيلا وإلغاء ظَاهِر وافٍ بِالدّلَالَةِ الْمَطْلُوبَة ورد بِثُبُوت الْوَاو قبل الْعَامِل وَبِأَن الْإِعْرَاب زَائِد على الْكَلِمَة فيؤدى إِلَى بَقَاء فِيك وَذي مَال على حرف وَاحِد وصلًا وَابْتِدَاءً وهما معربان وَذَلِكَ لَا يُوجد إِلَّا شذوذًا[٢] وعلى ظاهر كلام الزجاجي والفارسي فإن الأسماء الستة معربة بالحروف، فمن كانت على معنى أنها علامات للإعراب فيعرف عن طريقها استحقاق المعرب للإعراب من دونِ أن تكون في نفسِها إعرابًا فهذا صحيح[٣].

واعترض ابن الفخَّار وردَّ قول من ذهب إلى أنها إعرابٌ محض، بقوله: ((وإن كان على معنى أنَّها إعرابٌ محض فغيرُ صحيح من جهة بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد، لأن الإعراب المحض زائدٌ على الكلمة، ولايوجدِ اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرفٍ واحدٍ غالبًا.))[٤].

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه ابن الفخَّار في كون هذه الحروف علامات للإعراب، وليست إعرابًا محضًا؛ فلا يجوز بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرفٍ واحد، وهذا ما لا وجود له في كلام العرب، وذلك يعدُّ خروجًا عن النظائر؛ لأنَّ الأسماء المفردة من نظائرها إنما تعرب بالحركات[٥].

الثالث: أن تكون معربةً بالحركات التي قبل الحروف والحروف ناشئة من الإشباع، وبذلك يكون إعرابها في حالتي الإفراد والإضافة جاريًا بإسلوبٍ واحدٍ[٦]، وقد ورد بِأَنَّ الإشباع بَابه الشّعْر وببقاء (فِيك) وَ(ذي مَال)على حرف وَاحِد[٧]، ومن شواهد الإشباع قول عنترة: [٨]

ينْباعُ منْ ذِفْرَى غَضوبٍ جَسرَةٍ زيَّافةٍ مثل الفَنيقِ المُكْدَمِ

---

(١) الإيضاح العضدي: ١٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ٥٦٩ وشرح الأشموني: ١/ ٥٤ وهمع الهوامع:١/ ١٣٦.

(٣) ينظر:الجمل: ١٨ .١٩ والإيضاح العضدي: ١٢ وشرح الجمل لابن الفخار: ١/٥٧.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١/٥٧.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٧ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٧.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ١ / ٧٧ . ٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٦ وشرح الجمل لابن الفخار: ١/٥٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣ / ٤١٢ وشرح الرضي: ١ / ٧٧ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٨ والهمع: ١/ ١٣٧.

(٨) البيت من الكامل في ديوانه: ١٥ وشرح المعلقات السبع للزوزني:٢٥٤، ينظر: فوائت كتاب سيبويه (السيرافي): ٩٠ وسر صناعة الإعراب: ١ / ٣٣٨ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٤ (المسألة ٢) .

أراد الشاعر (ينبع) فأشبع فتحة الباء، وهو ضعيف؛ وذلك لأنَّه يرد للضرورة الشعرية لغرض ضبط الوزن الشعري، لذا يمكن حذفه إذا لم يخل[١].

واعترض ابن الفخَّار على هذا التوجيه بالقول: ((وهذا المذهب غير مستقيم))[٢]، وذلك من وجهين: [٣]

أولهما: ((بقاء (فوك) و (ذو مال) على حرف واحد على ما تقدم؛ إذ الحرف المشبع زائد على الكلمة، وثانيهما: أن الإشباع لا يكون إلا في الشعر المبني على الضرائر))[٤].

ويرى الباحث أنَّ إشباع الحروف خاصٌ بالشعر حتى لا يختل الوزن، والإشباع يعني أيضًا بقاء كلٍ من (فوك) و(ذومال) على حرفٍ واحد، ولم يرد اسمٌ على حرفٍ واحد، وكان ابن عصفور قد سبق ابن الفخَّار في هذ الرأي أيضًا[٥].

الرابع: تُعرب بالحروف والحركات معًا، والوجه، هو أنَّ الحركات والحروف تكون مختلفة باختلاف العامل في الإعراب المحض، جعل ذلك إعرابًا وقد نُسب إلى الكوفيين أن الأسماء الستة المعتلّة: (أبُوكَ، وأخُوكَ وحَمُوكَ، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذو مال) أسماء مُعْرَبَةٌ من مكانين أي أنها معربة بالحروف والحركات،وعليه مذهب الْكسَائي وَالْفراء[٦].

واعترض ابن الفخَّار على هذا المذهب بالقول: ((وهذا غيرَ مستقيم من وجهين:[٧] أحدهما: بقاء (فوك) و (ذو مال) على حرفٍ واحدٍ، وإن كانت النسبة حقيقية. والثاني: عدم النظير:[٨]، لأنَّه لا يوجد ما يعرب بإعرابين؛ لأنَّ المراد حاصلٌ بأحدهما؛ فلا معنى لتكلف مالا يحتاج إليه))[٩] .

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات(الفارسي): ١١٣ وسر صناعة الإعراب: ١ ٣٣٨ وشرح الرضي: ١ / ٧٨.
(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٨.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٧ والبسيط في شرح الجمل: ١ / ١٩٤ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٨ وهمع الهوامع: ١ / ١٣٧.
(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٨.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٧.
(٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١ / ١٢٩ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٧(المسألة ٢) وارتشاف الضرب: ٢ / ٨٣٨ وشرح الاشموني: ١ / ٥٤ والبسيط:١ / ١٩٤ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٩.
(٧) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٩.
(٨) همع الهوامع: ١ / ١٣٧.
(٩) شرح الجمل لابن الفخار:١ / ٥٩.

ويبدو أنَّ ابن الفخَّار قد اطلع على اعتراض ابن أبي الربيع في الردِّ على أتباع هذا المذهب وكان الأحرى به أن يشير إلى ابن أبي الربيع الذي سبق أن اعترض من وجهين:[١]

أولهما: بقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ، نحو (ذي مال) و (وفيك) وبذلك يبطل، وثانيهما: لا يوجد اسمٌ يعرب بإعرابين.

ويرى الباحث أنَّه لا يمكن بقاء (فوك) و (ذومال) بحرفٍ واحدٍ لعدم ورود أسماء بحرفٍ واحدٍ هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى نجد أنَّ الإعراب متحققٌ في إحدى الحالتين فلا موجب للأخذ بكلتيهما وأنَّه لا يوجد نظيرٌ لهذا المذهب، فلا يوجد ما يعرب إعرابين لأنَّ العامل لا يحدث علامتي إعراب في معربٍ واحد، وكذلك يؤدي إلى بقاء كلٍّ من (فيك، و ذي مالٍ) على حرفٍ واحد.

وعلى ذلك يتفق الباحث مع ما ذهب إليه ابن عصفور وابن أبي الربيع وابن الفخَّار في عدم جواز الإعراب من مكانين وقد أوضحنا ذلك[٢].

الخامس: تعرب بالحركات التي قبل الآخر ومنقولةٌ من حروف العلَّة إلى ما قبلها، وأنَّ هذه الحروف (الألف والواو والياء) عبارة عن (لامات)، فإذا قلنا: هذا أبوك فأصله(أَبَوُكَ) وإنما نُقلت الضمة من الواو إلى الباء، حتى لا تنقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها[٣]، وصاحب هذا الرأي الربعي (ت٤٢٠هـ)[٤]، ويكون اختلافها بحسب العامل ولأنَّ أصلَ الإعراب يكون بالحركات[٥] .

ووردَ عن الزّجاج والسيرافي أَنَّهَا معربة بحركات مقدرَة فِي الْحُرُوف الَّتِي قبل حُرُوف الْعلَّة وَمنع من ظُهُورهَا كَون حُرُوف الْعلَّة تطلب حركات من جِنْسهَا؛ فهي بذلك على رأي ابن السراج على قول الأخفش: حروف إعراب والإعراب فيها لا ظاهرٌ ولا مقدر؛ فهي على هذا دلائل إعراب بهذا التقدير[٦]، والظاهر أنَّهما أي السيرافي وابن الزجاج قد اختلفا في معنى قول الأخفش، وهذا ظاهرٌ من قوليهما [٧].

---

(١) ينظر البسيط في شرح الجمل: ١ / ١٩٤ وشرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ٥٩ .
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٧ والبسيط: ١٩٤ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٩.
(٣) ينظر: شرح الرضي: ١ / ١٧٨ والمفصل لابن يعيش: ١ / ١٥٤ وهمع الهوامع: ١ / ١٣٧.
(٤) هو أبو الحسن على بن عيسى الرّبعى درس النحو على يد السيرافي وأبي علي الفارسي، ينظر: تأريخ بغداد (الخطيب البغدادي) وأنباه الرواة: ١ / ٤١ والأعلام (الزركلي): ٤ / ٣١٨.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٩.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ١ / ١٧٨ وهمع الهوامع: ١/ ١٣٨ والبرود الضافية: ١ / ٩١.
(٧) ينظر: همع الهوامع: ١ / ١٣٨.

ومنهم من قال: إن هذه الأسماء نقل إعرابها من الآخر إلى قبل الآخر، والأصل: جاءني أخَوُكَ فنقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل في النصب (رأيت أخَوَك)، تحركت الواو وقبلها فتحةٌ انقلبت ألفًا، والأصل في الخفض أخَوِك نُقِلت حركة الواو إلى الخاء ثم انقلبت ياءً للكسرة التي قبلها، ففيها في الرفغ النقلُ، وفي النصب البدلُ[١].

واعترض ابن الفخَّار على هذا المذهب بقوله: ((فإنَّ نقل حركات الإعراب مخصوص بالوقف، ولا يكون إلى متحرك، وليس ذلك هنا، فكان غير مستقيم))[٢].

ونجد أيضًا مثل هذا الرأي والردِّ عند ابن أبي الربيع، الذي عدَّ هذا المذهب فاسدًا؛ وذلك لأنَّ نقل حركة الإعراب من الآخر إلى ما قبله خاصٌ بالوقف، ولا يكون فيه إلَّا في حال كون ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا، فهم يقولون: (أخوك، وأخاك، وأخيك) في الوصلُ، ثمَّ أنَّ ما قبل الآخر متحرك هنا، فهذا لا يجوز[٣].

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن الفخَّار، إذ لا يجوز نقل حركة الإعراب من الآخر إلى ما قبلها إلا في حالة الوقف، ولا يتحصل ذلك إلَّا في حالة كون ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا[٤].

السادس: تكون معربة بالتغيير والانقلاب، ويحصل ذلك في حالتي النصب والخفض ويبقى من دون تغيير في حالة الرفع؛ ذلك لأنَّ التغيير والانقلاب صفة محلها لام الكلمة؛ فكان ذلك بمنزلة الحركة في حرف الدال من (زيد) على سبيل المثال وحركة الإعراب مقدرة فيهما[٥]، فقد ذهب الجرمي إلى أنَّهما معربان بالتغيير والانقلاب في حالتي النصب والجر، ولا يحصل ذلك مع الرفع، وقد نسبَ ابن عصفور هذا لسيبويه وهو مذهبه، ونسبه السهيلي إلى المازني[٦].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٨ والبسيط في شرح الجمل: ١ / ١٩٥.

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ٥٩/١.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ١٩٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٩.

(٤) ينظر: البسيط: ١٩٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ١: ٥٩.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٦ وارتشاف الضرب: ٢ / ٥٦٩ . ٥٧٠ وشرح ابن الفخار، ١/ ٥٩.

(٦) لم أجد مثل هذه النسبة في كتاب نتائج الفكر، ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ٥٦٩ .

واعترض ابن الفخار على هذا المذهب، بقوله: ((ويُردُّ على هذا الخروج عن النظائر، إذ ليس في المفردات ما يعرب هكذا))[١].

ويرى الباحث أنَّه لعدم وجود نظائر لهذا الإعراب في مفردات العربية؛ لذلك لا يمكن الأخذ به؛ لذا يتفق الباحث مع ابن عصفور وابن أبي الربيع وابن الفخَّار الذي اتفق مع ابن عصفور وابن أبي الربيع بحجج المعارضة نفسها[٢].

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٩ .

(٢) ينظر: البسيط: ١/ ١٩٥ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٨ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٥٩ .

الفصل الثاني

اختيارات ابن الفخار وعتراضاته النحويَّة في الأفعال

المبحث الأول: اختيارات ابن الفخَّار النحوية في الأفعال

المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الأفعال

الفصل االثاني: اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحويَّة في الأفعال

المبحث الأول: اختيارات ابن في الفخَّار النحوية في الأفعال

المسألة الأولى: تعدي الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل وجواز حذف المفاعيل

الفعل المتعدِّي، هو ذلك الفعل الذي ينصب مفعولًا أو مفعولين أو ثلاثة من دون الحاجة إلى الاستعانة بحروف أو غيرها، لما يُعدَّى بها الفعل اللازم(١).

أمَّا المتعدِّي إلى ثلاثة مفعولين وهو موضوع بحثنا في هذه المسألة، فقد اختلف علماء النحو في عددها وفي تعديتها كما سنبين إن شاء الله.

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل بمجملها سبعة أفعال: (أنبأ و نبّأ و أخبر و خبّر و أرى و أعلم و حدّث) أمَّا المجمع على تعديته فإلى ثلاثة(٢)، قال سيبويه: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ، ولا يجوز أن تقتَصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أباك، ونَبَّأْتُ زيدًا عمرًا أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْدًا عمرًا خيرًا منك)) (٣)، وبعضهم قال هي أربعة، (نبّأ و أنبأ و أرى و أعلم) وأضافوا (نبَّأ)(٤)، في نحو قول النابغة الذبياني:(٥)

نُبِّئْت زُرْعةَ والسَّفاهةُ كاسمها يهدى إليّ غرائب الأشعار

وابن هشام اللخمي زادّ (أنبأ)، وزاد الفراء (خبَّر و اخبر)(٦)، في نحو قول الشاعر : (٧)

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢ / ١٤٨ والتذييل والتكميل: ٩ / ٣٦ وشرح ابن عقيل:٢ /١٤٧ وشرح كتاب الحدود في النحو(لفاكهي): ١٧٦ وجامع الدروس العربية: ١ / ٢٧.

(٢) ينظر: البديع في العربية: ١/ ٤٥٤.

(٣) الكتاب: ١ /٤١ .

(٤) ينظر: الكتاب: ١ /٤١ والمساعد على التسهيل: ١ / ٣٨٢ وشرح الرضي على الكافية: ٣ / ١١٠ وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٥٥.

(٥) البيت من الكامل، في ديوان النابغة الذبياني: ٨٦، وينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢ / ١٠١ وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٧٠ وضياء السالك في أوضح المسالك(النجار): ١ / ٣٩٨.

(٦) ينظر: المساعد على التسهيل: ١ / ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٧) البيت من الطويل، وينسب للعوام بن عقبة كعب بن زهير بن أبي سلمى في ليلى الغطفانية في الدر الفريد وبيت القصيد (المستعصمي): ٨ / ١٣٢ ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ابن هشام): ٤٦٧ .

وَخُبِّرْتُ لَيْلَى فِي العِرَاقِ مَرِيْضَة فَأَقْبَلْتُ مِن أَهْلِي بِمِصْرٍ أعُودُهَا

وقال آخر: [١]

وَمَاعَلَيْكِ إذا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي

وزاد الكوفيون (حدَّث)، في نحو قول الحارث بن حلزة:[٢]

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسألُونَ فَمَنْ حُدّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا العَلاء

وأضاف الأخفش: (أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد)، نحو: أظننت عمرًا زيدًا قائمًا، واستند إلى القياس في (أعلم وأرى)، ولا يوجد له سماع[٣].

ونقلَ ابن الفخَّار عن أبي الحسن الأخفش قوله: ((أنَّ كل فعلٍ يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فإنَّه يُنقل بالهمزة فيتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بعد ما كان يتعدى إلى مفاعيل[٤]، فتقول: أظننت زيدًا قائمًا، وأحسبت زيدًا وعمرًا قائمًا، وأزعمت زيدًا عمرًا قائمًا، وأخلت زيدًا عمرًا قائمًا، فجعله قياسًا والأكثر على الأول))[٥].

واختلف النُّحاة في تعدي (أنبأ) و (نبَّأ) و (أخبر) و(خبَّر) و (حدَّث)، فمنهم من قال: إنها تعدَّت إلى ثلاثة مفعولين بالنقل من فعلٍ يتعدَّى إلى مفاعيل في التقدير،

ومنهم قال: إنما تعدت إلى ثلاثة مفاعيل بتضمينها معنى(أعلمت) لقرب هذه المعاني بعضها من بعض[٦]؛ فهذا ابن يعيش يقول: ((فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبارُ إعلامٌ، فلمَّا كانت في معنى الإعلام، قد تَعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدّي (أعلم)، فتقول: (أخبرتُ زيدًا

---

(١) البيت من البسط، وينسب لرجل من كلاب في المعجم المفصل: ٨ / ٢٥٦ وينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢ / ١٠١ وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٥٧٢ وشرح ابن الناظم:١٥٦ والتذييل والتكميل: ٦ / ١٦٥.

(٢) من بحر الخفيف في ديوانه:٤ وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٢٨٦ والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٢ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٣٠١ وأمالي الحاجب: ٢ / ٦٥٥ .

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ٣٨٣ وهمع الهوامع: ١ / ٥٤٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٣٠٢ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩ وهمع الهوامع: ١ / ٥٧٤.

(٥) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل : ٤ / ٣٠٢ ـ٣٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ١٦١ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣ / ١٥٢٧ ـ ١٥٦٣.

عمرًا ذا مال)، و(أنبأت محمدًا جعفرًا مقيمًا)، و(نبأتُ أباك أخاك منطلقًا)، و(أخبرت زيدًا الأميرَ كريمًا)، و(حدثت محمّدًا أخاه عالمًا))[1].

ويضيف ابن يعيش إللى ما فصَّل قائلاً : ((كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الأول. في باب "أعلمت"، ولا يجوز على الثاني ولا الثالث، كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني، وعلى الثاني في باب "علمت"، و"رأيت"، وهذا لا خلاف فيه. والظاهرُ من كلام سيبويه أن لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول والصوابُ ما ذكرناه، ويُحمَل كلام سيبويه على القُبْح، لا على عدم الجواز))[2].

إلّاَ أنَّ سيبويهِ كان واضحاً في عدم جواز الاقتصار على المفعول الأول ولا على الثاني ولا على الثالث، إذ قال: ((ولا يجوز أن تقتَصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا الفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى. وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك، ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان، وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيراً منك))[3] .

وَعدَّ ابن الفخَّار أنَّ كلا القولين ممكنٌ، أي التعدي بالنقل والتعدي بتضمين معنى أعلم، فقد قال: ((إنما تعدت إلى ثلاثةِ مفعولين بالنقلِ من فعلٍ يتعدى إلى مفعولين في التقدير، ومنهم من قال: إن تعديهما إلى ثلاثة مفعولين بتضمنها معنى أعلم لقرب هذه المعاني بعضها من بعض وكلاهما ممكن لوجود النظائر لكلِّ واحدٍ من القولين، والله أعلم))[4].

لقد أفصح ابن الفخَّار عن اختيار الثنائي، بقوله: (وكلاهما ممكن) فهو يرى أنَّ القولين حاصلان بدليل وجود النظائر لكليهما، وكلُّ رأيٍ منهما يحمل دليله النقلي الذي يضعه في موضع الصحة والقبول.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن الفخَّار من أنَّ القولين مقبولان؛ لأنَّ النظائر موجودة وكثيرة لكلٍ منهما، وكما هو بينٌ وواضحٌ من كلام أبي عبد الله بن الفخَّار، مما يعني أنَّ هذه الأفعال المذكورة (أنبأ) و (نبَّأ) و (أخبر) و(خبَّر) و (حدَّث) قد تعدَّت إلى ثلاثة مفعولين، أمَّا عن طريق النقل أو التعدي بتضمين معنى (أعلم).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٣٠٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٣٠٣.

(٣) الكتاب : ١ / ٤١ .

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٢٩ .

وبيَّن ابن الفخَّار أوجه الاختلاف بين النحويين، وهذه المرة في جواز الاقتصار على المفعول الأول دون الثاني والثالث، أو على الثاني والثالث دون الأول، فبعضهم من منع ذلك جملةً ومن غير تفصيل(١)، وسأقف على آراء بعضِ علمائِنا المتقدمين في هذه المسألة لتبيان الفرق والاختلاف بينهم، فهذا سيبويه يقول: ((ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في (ظَننتُ) الاقتصارُ على المفعول الأوَّل، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّة))(٢).

وكلام سيبويه بيِّنٌ؛ فهو لا يُجيز الاقتصار لا على الفاعل ولا على المفعول في ظننتُ، فاحتياج كلٍّ منهما في الجملة مِما لا يُستغنى عنه.

أمَّا المبرِّد فيرى عدم جواز الاقتصار على المفعول الأول، واحتياج الكلام للمفعول الثاني، لإتمام المعنى المراد بيانه،إذ قال: ((لَا يجوز الِاقْتِصَار على الْمَفْعُول الأول، لِأَن الشَّك وَالْعلم إِنَّمَا وَقعا فِي الثَّانِي، وَلم يكن بُدٌ من ذكر الأول، ليعلم من الَّذِي علم هَذَا مِنْهُ أَو شكّ فِيهِ من أمره، فَإِذا قلت ظَنَنْت زيدًا فَأَنت لم تشك فِي ذَاته، فَإِذا قلت مُنْطَلقًا فَفِيهِ وَقع الشَّك))(٣).

وكلام المبرِّد هذا هو عين الصواب إذ لا يمكن الاستغناء عن المفعول الثاني والذي يقوم عليه شك المتكلم أو علمه، فمن دونه يكون الكلام ناقصًا للمعنى غير مكتمل، وكما لا يُستغنى عن المفعول الثاني كذلك لا يمكن الاستغناء عن المفعول الأول، فكلاهما مكملٌ للآخر.

وأشار ابن السرَّاج إلى نكتةٍ في جواز عدم تعديَّة الفعل المتعدِّي، وذلك بالاكتفاء بالفاعل من دون الحاجة إلى مفعولٍ يوضح فعله لانتفاء الحاجة عند السامع لذلك، ليبين نوع العلاقة بين المتكلم والمتلقي والفهم المسبق بينهما، إذ قال ابن السرَّاج: ((واعلم: أن كلَّ فعلٍ متعدٍ لك ألاّ تعديه، وسواءٌ عليك أكان يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثةٍ لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنَّه قد كان منك ضرب، وكذلك(ظننت) يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك))(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٤٥ والمقتضب: ٢ / ٣٤٠ والأصول: ١ / ١٧٧ وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه (أبو علي الفارسي): ١ / ٢٩٠ وعلل النحو: ٢٨٩ وشرح المفصل: ٤ / ٣٠٣ .

(٢) الكتاب: ١ / ٤٥.

(٣) المقتضب: ٢ / ٣٤٠ .

(٤) الأصول في النحو: ١ / ١٨١ .

وهذا كلامٌ حسنٌ، فالاكتفاء بالفاعل في هذا الموضع مُغنٍ عن المفعولِ تامُ المعنى حيث اكتفى بضمير التاء المتصلة والتي محلها الفاعلية.

وذكر أبو علي الفارسي، أنَّ المبرِّد لا يجوّز الاقتصار على المفعول الأول، لأنَّه من باب (أعطيت)، وليس هو من باب (ظننت)[١].

أمَّا الْمَازِني، فنُقلَ عنه جوازٌ نادرٌ تفردَ به جديرٌ بالعناية والنظر، وهو أنَّه يُجِيز الِاقْتِصَار على الْمَفْعُول الأول كَقَوْلِنا: أعلمت عمرا، وتسكت، وعلى هذَا الْقياس يجوز ذَلك فِي ثَانِي الْأَفْعال، ليجري الْأَمر فِيهَا مجرىً وَاحِدًا[٢]، والمعنى يبدو غير مكتمل في ذهن السامع واحتياج المفعول الثاني يبدو ضروريًا لاكتمال المعنى، إلَّا أنَّ المعنى الحقيقي المكتمل قد يكون مكتملًا عند المتلقي إذا عَلِمَ بما يريد أن يوحي به المتكلم، وهذا يعتمد على نوع العلاقة بين المتكلم والمتلقي ولَا خلاف فِي جَواز الاقتصار على فاعل هَذِه الأَفعال وَإنما اختلفوا فِي جَواز الاقتصار على الْمفعول الأول حيث ذهب أكثرهم إِلَى جَوازه، نحو قَولِنا: أعلمت عمرًا، وقد منع مِنْهُ قوم[٣].

أمَّا من منع ذلك فهو القاضي أبو الوليد الوقشي (ت٥٣٤هـ)[٤]، إذ نقل عنه ابن الفخَّار والشاطبي أنَّه قال:((لمّا امتنع بإجماع حذف الثانى وحده والثالث وحده، وحذف الأول والثالث معًا، وحذف الأولى والثانى معًا، حُمِل حذف الأول وحده والثانى والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة فى الامتناع، من باب حَمْلِ الأقلّ على الأكثر))[٥].

وقد نسب الوقشي ذلك إلى سيبويه، وهو غير صحيح، فقد قال سيبويه ثلاثة مفاعيل[٦]. وبذلك يكون (الوقشي)، قد حمل ما ليس فيه مانع على ما فيه المانع، ليجري الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ[٧].

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١ / ٢٩٠ .

(٢) ينظر: علل النحو: ٢٨٩.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٥٨.

(٤) هو هِشَام بن أَحْمد بن هِشَام أَبُو الْوَلِيد الْكَاتِب الْمَعْرُوف بِابْن الوقشي كان فِي الْمغرب: من أهل طليطلة، عَارِف بِالْأَحْكَامِ والْحَدِيث وَعلم الْفِقْه والنحو وَالشعر والخطابة والمنطق والهندسة . ولد سنة ثمان وأربعمائة، وتوفي سنة تسع وثمانين واربعمائة، ينظر: بغية الوعاة: ٣٢٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٢٩ وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٢ / ٥١٩

(٦) الكتاب: ١ / ٤١ .

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٣٠.

وهناك من النحويين من قال: ((كلُّ مسألةٍ لها حكمٌ بنفسها، فما فيه مانعٌ امتنع وما لا مانعٌ فيه جازَ الوجهان))[١].

وقد اختار ابن الفخَّار هذا المذهب الأخير عندما قال: ((وهذا نظرٌ سديد))[٢].

ولابن مالك، توجيهٌ حَسنٌ وهو غيرُ بَعيدٍ عن مذهب ابن الفخَّار، فهو يرى ألَّا غنىً للمفعولٍ عن مفعولٍ آخر سبقه أو تلاه، فإن دلَّ دليلٌ على أحدهما جاز حذفه، ويتضح مدى تقارب المذهبين وتطابقهما في قول ابن مالك: ((وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله، على أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر، بعد أن صارا ثانيًا وثالثًا، كما لم يكن لأحدهما غنىً عن الآخر إذا كانا أولًا وثانيا، مراعاة لكونهما في الأصل مبتدأ وخبرًا، فإن دلَّ دليلٌ على أحدهما جازَ حذفه، كما كان يجوز في الحال الأول))[٣].

وكلام ابن مالك في توجيه هذه المسألة يتفق مع مذهب ابن الفخَّار الذي اختاره الذي سبق ذكره، ويرى الباحث أنَّ هذا توجيهٌ صائب قد جمع فيه جوازات الأفعال المتعدية باختلافها.

وأردف ابن مالك قوله في هذه المسألة بالحديث عن الحذف بطرح الأمثلة الدالة على صحة مذهبه فقال: ((ومثال الحذف لدليل قولك لمن قال: من أعلمك زيدً فاضلًا ؟، أعلمني عمرا، تريد: أعلمني زيدٌ عمرًا فاضلًا، فأضمرت الفاعل عائدًا إلى زيد، وحذفت (فاضلًا) لدلالةِ ما تقدم عليه، كما كنت تحذف في قولك: علمت عمرًا، إذا أجبت من قال: مَنْ علمت فاضلًا؟، وللثاني والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله))[٤]، ومن الإلغاء بعد النقل قول الشاعر:[٥]

وَأَنْتَ أَرانَى اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وأَرْأَفُ مُسْتَكْفىً وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

فألغى (أراني)، متوسطًا ومثله قول بعض من وثق بعربيته: ((البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر))[٦].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٢٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ١ / ٢٣٠.

(٣) شرح تسهيل الفوائدلابن مالك: ٢ / ١٠٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢ / ١٠٢.

(٥) البيت من الطويل، وينسب لطفيل الغنوي، ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٢ / ١٠٣ والتذييل والتكميل: ٦ / ١٦٠ وأوضح المسالك: ٢ /٧٣ والمساعد: ١ / ٣٨١ والمعجم المفصل في شواهد العربية: ١ / ٤٧٥ وشرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية: ١ / ٢٠٣.

(٦) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٢ / ١٠٣.

ويرى الباحث أنَّ كلَّ مسألةٍ لها حكمُها الخاصُ بها، ولا يجوز أن يكون الحكم واحدًا؛ فالإبقاء أو الحذف رهنُ المعنى الذي يُعدُّ قرينةً أساسيةً من قرائن النحو وبه يكتمل المعنى المراد.

ويرى الباحث أيضًا، أنَّ تجويز المازني بالاقتصار على المفعول الأول مردودٌ وتنقصه النظائر التي يعتمد عليها في وضع القواعد النحوية، وكذلك يميل الباحث إلى مذهب سيبويه الذي لا يجيز فيه الاقتصار لا على الفاعل ولا على المفعول في ظننتُ[١]، لأنَّ احتياج كلٍّ منهما في الجملة مما لا يُستغنى عنه .

المسألة الثانية: عمل كان وأخواتها التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

الأفعال الناقصة، هي: (كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وليس)، وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فيرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويُسمَّى المرفوع اسمًا، والمنصوب خبرًا[٢]، وألحق بها: (آض وعاد و غدا و راح)، كذلك أفعال المقاربة، وهي: (عسى و كاد و جعل و طفق وكرب)، كذلك جعلوا (قعد) بمنزلتها في قولهم: أرهف شفرته حتّى قعدت كأنّها حربة[٣].

أمَّا نقصانهن من حيث إن نحو: (أكل وقتل) كلامٌ متى أخذ مرفوعه، لكن هؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلامًا[٤].

وسَمَّى الزجاجي الأفعال الناقصة حروفًا[٥]، على حين أطلق عليها ابن عصفور في شرحه للجمل تسمية الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ فيبدو وكأنَّه يعترض على أبي القاسم في تسميته[٦]، أمَّا تسمية أبي القاسم فلها أسباب: منها أنَّه أراد بالحروف الكلم، إذ يعبرُّ النحويون

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٤٥.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٩ والبديع في علم العربية: ١ / ٤٦٠ وشرح المفصل: ٤ / ٣٣٥ والكافية في علم النحو(ابن الحاجب): ٤٧ وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٨١ والكناش: ٢ / ٣٧.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ١ / ٤٦٠.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٩ والبديع في علم العربية: ١ / ٤٦٠ وشرح المفصل: ٤ / ٣٣٦.

(٥) الجمل: ٥٣.

(٦) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل(البطليوسي): ١٥٧ وشرح الجمل لابن عصفور:١ /٣٦٠ والبسيط: ٦٦١ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣١١.

عن الكلمة بالحرف ونجد مثل هذا في كلام سيبويه[١]، أو لأنَّها أشبهت الحروف وذلك لتجردها من الدلالة على المصدر، وقد يكون سبب تسميتها، لأنَّها دلَّت على معنىً في الخبر الذي يليها كالمضي أو الاستقبال فأشبهت بذلك الحروف[٢].

ويشترط في الاسم المراد إدخال (كان) عليه خمسة شروط: [٣]

الشرط الأول: هو ألَّا يكون مما يلزم الصدارة في الكلام، كأسماء الشرط، وكم الخبرية، وأسماء الاستفهام، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء، ما عدا (ضمير الشأن)، فيجوز دخولها عليها، وإن كان مما يلزم الصدارة، نحو قول الشاعر:[٤]

إذا مُتّ كَانَ النَّاس صِنْفان شامِتٌ وَآخر مُثْن بِالَّذِي كنتُ أصْنَعُ

فقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ اسم كان ضمير شأن محذوف، والناس مبتدأ، أمَّا (صنفان) فتعرب خبر المبتدأ، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان[٥].

وذهب الكسائي إلى أنَّ (كان) مُلغاة لا عمل لها، وتبعه ابن الطراوة في هذا التخريج[٦].

الشرط الثاني: وهو ألَّا يكون الاسم في حال ابتدائية واجب الحذف، كالضمير المخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد المدح.

الشرط الثالث: وهو ألَّا يكون مُلازمًا لعدم التصريف، بمعنى أن يكون ملازمًا للوقوع في موقعٍ واحد من مواقع الاعراب، نحو: (طوبى) فهو ملازم لأن يقع مبتدأً، في نحو (طوبى للمؤمنين) وكذلك نحو (سبحان الله)، فهذا ملازمٌ للوقوع مصدرًا.

---

(١) الكتاب: ١ / ٥١.

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣١١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٤٨ وأوضح المسالك: ١ / ٢٢٦.

(٤) البيت من الطويل، وينسب لعجير السلولي كما في خزانة الأدب: ٩ / ٧٢ وينظر الكتاب: ١ / ٧١. وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٥٢ وشرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٥٤. وتوجيه اللمع: ١٣٨ والنحو الوافي: ١ / ٢٥٤ ومن تأريخ النحو العربي(الأفغاني): ١٢٠.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٩٩ والكناش: ٢ / ٣٩ وأوضح المسالك: ١ / ٢٢٦. والفوائد الضيائية (نور الدين الجامي): ٢ / ٢٢٩ والمدارس النحوية (شوقي ضيف): ٢١٨.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل:٢ / ٢٨٣ و ٤ / ٢٥٠ وأوضح المسالك: ١ / ٢٢٦.

الشرط الرابع: وهو ألَّا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه، وذلك في الأساليب التي التزمت صفةً واحدة لا يجوز تغييرها، حتى صارت كالأمثال، في نحو قولنا: أقل رجلٍ يفعل ذلك إلَّا زيدًا، ويعدُّ هذا الشرط مكملًا لما قبله، وإن ذكره العلماء مستقلًا.

الشرط الخامس: وهو ألَّا يكون مما يلزم الابتداء به بوساطة، نحو الاسم الواقع بعد لولا، وإذا الفجائية، فهما لا يدخلان إلا على المبتدأ كما هو معلوم.

وتؤثر هذه الأفعال في الاسمين معًا فهي ترفع الأول وتنصب الثاني، ويكون تأثيرها في الثاني لأنَّه هو مطلوبها الأساس والطالب يؤثر في المطلوب، أمَّا الأول فهو مطلوب مطلوبها، فهو مطلوبها بتوسط الثاني وهذا هو مذهب البصريين(١).

أمَّا الكوفيون فلم يسلموا ذلك للأول وسلموا تأثير هذه الأفعال في الثاني، فالأول عندهم باقٍ على رفعه كما كان قبل دخولها(٢).

وقد عَبَّرَ ابن عصفور عن ميله إلى ما ذهب إليه البصريون مُؤيدًا بالحجج والبراهين، وناقضًا مذهب الكوفيين، فقد قال: ((ومنهم من ذهب إلى أن (كان) وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ماكان مبتدأً ونصبت ما كان خبرًا، وهو مذهب البصريين وهو الصحيح))(٣)، وساق أدلته في إثبات ما ذهب إليه والدليل الأول على ذلك هو اتصال ضمير الرفع بـ(كان) فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لما اتصل به الضمير لأنَّ الضمير يتصل بعامله، كذلك الرافع له قبل دخول هذه الأفعال، إنَّما هو التعري من العوامل اللفظية.

أمَّا التعرِّي فقد ذهب بدخول العامل، كذلك يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، والمقصود بالأجنبي هو ماليس بمعمول للعامل، فعندما نقول: كان عمرُ قائمًا، وقدرنا (عمرا)، غيرمعمول لـ(كان)، نكون بذلك قد فصلنا به وهو أجنبي بين (كان) ومنصوبها(٤)، كما أنَّ اسم كان لما ارتفع بالفعل صار شبيهًا بالفاعل؛ لذا لا يجوز حذف هذا الفعل سواءٌ اختصارًا أو اقتصارًا، حتى وإن كان مبتدأً بالأصل، كذلك أيضًا لا يجوز حذف الخبر اختصارًا أو اقتصارًا(٥).

---

(١) ينظر:الكتاب: ١ / ٤٨ ، ٢ / ١٣١ وشرح الجمل لابن عصفور:١ /٤١٠ وشرح الجمل لابن الفخار: ١/ ٣١١.
(٢) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤١٠ وارتشاف الضرب: / ١١٤٦ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣١١.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور:١ / ٤١٠.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:١ / ٤١٠.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٠.

أمَّا ابن الفخَّار فقد اختار مذهب البصريين وأوجز ردَّهم على الكوفيين بأمرين:((أحدهما: أنَّه يتصل بها إذا كان ضميرًا، والضمير لا يتصل إلا بعامله [١]. والآخر: ما يلزم على قولهم من وجود فعلٍ يعمل نصبًا ولا يعمل رفعًا، وهو لا نظير له، ولا يقتضيه قياس وإنما الموجود بالعكس، فالصحيح ما قاله البصريون))[٢].

ويتضح على ما تقدَّم، أنَّ اختيار ابن الفخَّار لمذهب البصريين عن طريق سَوقه الأدلة والبراهين على صحة مذهبهم، وقوله: ((فالصحيح ما قاله البصريون))[٣]؛ هو تأييدٌ لمذهب البصريين وهو مبنيٌّ على أدلَّةٍ معتبرة.

ويُلاحظ أيضًا أنَّ ابن الفخَّار قد استعان ببعض أدلَّة ابن عصفور في رده السابق، ولكنَّه لم يشر إلى ابن عصفور في دُرج حديثهِ عن أدلَّة الاحتجاج، كما أنَّه أغفل حججًا أخرى أو تجاهلها لا تقلُّ أهميةً، كدليل التعرِّي مِن العوامل اللفظية الذي ذكره ابن عصفور، وهو دليلٌ قوي قد غض ابن الفخَّار عنه الطرف.

ويميل الباحث مع ما ذهبَ إليه جمهور نحاة البصرة في أنَّ العاملَ (كان) يؤثرُ بمعموله الثاني كونه مطلوب (كان)، أمَّا تأثيرُ هذا العامل بالأول فيكونُ عن طريق توسط الثاني، ويميل الباحث أيضاً إلى ما ذهب إليه ابن عصفور مِن أنَّه لو كان المرفوع غير معمول للفعل لما اتصل به الضمير لأنَّ الضمير يتصل بعامله، كذلك الرافع له قبل دخول هذه الأفعال، إنَّما هو التعري من العوامل اللفظية ، كما أنَّ الأفعال تعمل رفعًا ونصبًا، ولا يوجد نظير للأفعال التي تعمل على النصب، لذا يرجح الباحث مذهبَ البصريين .

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:١ / ٤١٠ وشرح الجمل لابن الفخار:١ / ٣١٢ وهمع الهوامع:١/ ٤٠٨ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٣١٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣١٢.

المسألة الثالثة: إعراب (كان) الواقعة بين (ما) و(أفعل) في التعجب

اختلف في إعراب (كان) الواقعة بين (ما)التعجبية وفعل التعجب، كقولنا:(ما كانَ أحسنَ زيدًا) وهذا الاختلاف كما يراه ابن الفخَّار تحت ثلاثة مذاهب:[١]

الأول: أنَّها ناقصة، وأنَّ اسمها ضمير يعود على(ما)، أمَّا خبرها فهو فعل التعجب، وهو مذهب الجرمي (ت٢٢٥هـ)، والزجاج والزجاجي، الذي نقله عن بعض البصريين وهو مذهبٌ فاسدٌ عند كثير من العلماء؛ لأنَّ المشهور هو أن يكون خبر (ما) في التعجب، على وزن (أفعل) كذلك التعجب يكون واقعًا على كان، ولا يكون مُغييرًا إلى ما يدلُّ على التعجب، فأنت لا تقول: ما قام عمرو، تريد التعجب من قيامه[٢] .

الثاني:إنَّها زائدة، ليس لها اسمٌ ولا خبرٌ ولا فاعلٌ، وهو مذهب اكثر البصريين والكوفيين واختاره الفارسي، إذ قال: ((كان أبو بكر يقول في قولهم: ما كان أحسن زيدًا: إن كان ملغى لا فاعل له، وقال قائل من متقدمي أهل العربية: إن في (كان) ضميرا وأحسن زيدًا في موضع خبره، وليس يخلو كان من أن يكون على أحد هذين الوجهين والدليل على أنَّ الوجه الثاني لا يجوز أن فعل التعجب على أفعل دون فعل))[٣]، وأبو بكر هو ابن السراج، ثم يضيف الفارسي: ((وشيء آخر من أجله لا يجوز أن يكون كان إلَّا مُلغى، وهو أن فعل التعجب إنما يتعدَّى إلى الأسماء فتنتصب به، نحو ما أحسن زيدًا، ولم يقع شيء منه موقع المفرد جملة، فيكون في موضع نصب، فكذلك، لا يجوز أن يكون أحسن زيدًا في قولك: ما كان أحسن زيدًا في موضع نصب))[٤]، واستدل على صحة مذهبه بأنَّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة، وإذا كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات، وهناك من النحويين من اطلق عليها لفظة (ملغاة) وأنَّ بعدها مبتدأٌ وخبرٌ، وهو ما ذهب إليه الكسائي وابن الطراوة[٥].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٠ والتذييل والتكميل: ١٠ / ٢١٧ ـ ٢١٨ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٦ وأوضح المسالك: ١/ ٢٥٠ وشرح قطر الندى: ١٣٨.

(٢) ينظر: الجمل للزجاجي: ١١٦ ـ١١٧ وشرح ألفية ابن معطي: ٢ / ٩٦٢ والتذييل والتكميل: ١٠ / ٢١٨ وأوضح المسالك ١ / ٢٢٦ وتمهيد القواعد: ١ / ٥٦٢ وهمع الهوامع: ١ / ٤١٠ والنحو الوافي: ١ / ٦٧.

(٣) المسائل المشكلة (البغداديات) (أبو علي الفارسي): ٥٠ وينظر: تمهيد القواعد : ٣ / ٧٥٤.

(٤) المسائل المشكلة (البغداديات): ٥٠ وينظر: تمهيد القواعد: ٣ / ٧٥٤.

(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف (الهروي): ١٨٧ وشرح المفصل: ٤ / ٤٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٣٩٨ والتذييل والتكميل: ٤ / ٢٥٠.

الثالث: إنَّها زائدة ، ولكنها تحمل فاعلًا، هذا مذهب السيرافي حيث قال: ((أن تكون زائدة، وقولنا: (تكون زائدة) ليس المعنى بذلك أنَّ دخولها كخروجها في كلِّ معنى، وإنما يعني بذلك أنَّه ليس لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنَّها دالّة على زمان، وفاعلها مصدرها: وذلك قولك: (زيد كان قائم) و (زيد قائم كان) تريد ذلك الكون، وقد دلّت كان على الزمان الماضي؛ لأنَّك لو قلت: (زيد قائم) ولم تقل: (كان) لوجب أن يكون ذلك في الحال))[١]، واستدلَّ على صحَّة ما ذهب إليه بأنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل، وقد يكون أفضل توجيهٍ لها هو التوجيه الذي جاء في شرح ألفية ابن معطي:[٢]

لكنَّ كانَ قد يجيءُ زائدًا تقولُ ماكانَ أشدُّ خالدا

فقد جاز الفصل بين(ما) وفعل التعجب بـ(كان) من دون غيرها، لأنَّها دخلت تقويةً لمعنى فعل التعجب في الفعلين، إذ صار بها كأنَّه ماضٍ حقيقةً، حتى كأنَّ الفصل لم يحصل[٣]، ولمَّا كان فعل التعجب غيرَ دالٍّ على الماضي، لذلك زيادة (كان)، نحو قول الشاعر:[٤]

ما كان أسعدَ مَنْ أجابك آخِذا بِهُداك مُجْتنبا هوى وعنادا

لفظة (كان) في الشاهد زائدة في قوله: (ما كان أسعد)، وهي بين (ما) وفعل التعجب، والتقدير هو: ما أسعد، أما قوله: (من أجابك) في محل رفع فاعل لفعل التعجب[٥]، ونظيره في الكثرة في وقوع (ماكان) بعد فعل التعجب، نحو: ما كان أحسنُ زيدٌ[٦]، ومذهب الفارسي هو الأوفر حظًا بالقبول عند أكثر الناس ذلك لأنَّه قد جاز الفصل بـ(كان) بين الجار والمجرور، نحو قول الشاعر:[٧]

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٢٩٦.

(٢) البيت من بحر الرجز في شرح ألفية ابن معطي: ٩٦١ .

(٣) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٨٧ و وشرح ألفية ابن معطي: ٩٦١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٦ وخزانة الأدب للبغدادي: ١٠ / ١٨٧.

(٤) البيت من بحر الكامل، نسب إلى عبد الله بن رواحة، ولا يوجود في ديوانه وهو في المعجم المفصل في شواهد العربية: ٢ / ١٧٣، ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ١: ٣٦٢ وشرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠٩٩ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٣٢ وتمهيد القواعد: ٣ / ١١٦٢ والمقاصد النحوية: ٣ / ١٤٨٤ وشرح الأشموني: ٢ / ٢٧٣ وحاشية الصبان: ٣ / ٣٦ وجامع الدروس العربية: ١ / ٦٨.

(٥) المقاصد النحوية: ٣ / ١٤٨٥ وجامع الدروس العربية: ١ / ٦٨.

(٦) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٧٣ وحاشية الصبان: ٣ / ٣٦ .

(٧) البيت من الوافر: وهو بلا نسبة أنشده الفراء في ضرائر، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٢٩٦ . وعلل النحو: ٢٤٩ و اللمع: ٣٩ وسر صناعة الإعراب: ١ / ٢٩٨ والمفصل: ٣٥١ وتوجيه اللمع: ١٤٢ وشرح المفصل: ٤ / ٣٤٦ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٤٩٦.

سُراةُ بني أبي بكرٍ تسامَوْا على كانَ المُسوَّمةِ العِرابِ

يريد بقوله: على المسوَّمة العراب، والشاهد فيه هو زيادة (كان) فقد زادها بين حرف الجر والمجرور[١]، لذلك جاز الفصل بـ(كان) بين (ما) و(فعل التعجب)، وذلك لأنَّ اتصال الجار والمجرور أقوى من اتصال (ما) بفعل التعجب[٢].

وهذا اختيار ابن الفخَّار إذ قال: ((ولا شك أنَّ اتصال الجار بالمجرور أشدُّ من اتصال (ما) التعجبية بـ(فعل التعجب)، والفصل من حيث هو قبيح، فإن يكون بالمفرد أخفُّ من كونه بجملة، فيترجح بهذا قول الفارسي على قول القاضي))[٣] ويقصد السيرافي .

وفصَّل النحويون في شرح هذا الخلاف بين الفارسي والسيرافي، فمذهب الفارسي هو أنَّ فاعلها مضمرٌ فيها، وهو ضميرُ المصدرِ الدالِ عليه الفعل الذي هو كان، كما لو أنك قلت: كان هو، أي كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها[٤].

أمَّا مذهب السيرافي، فهو أنّها لا فاعل لها، وحجته أنَّ الفعلَ إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل؛ ودليل ذلك أنَّ (قلّما) فِعلٌ، ولكن عندما استعملته العرب للنفي فقالت: (قلّما يقومُ زيدٌ)، في معنى: ما يقومُ زيدٌ، لم تحتج إلى فاعل كما أنَّ ما لا تحتاج إلى فاعل فصارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال؛ فتقول: قلّما يقومُ زيدٌ، فكذلك(كان)، لمّا زيدت للدلالة على الزمان الماضي، صارت بمنزلة (أمس)، فكما أنَّ أمس لا يحتاج إلى فاعل، فكذلك (ما) استعمل استعماله[٥].

وكان ابن الفخَّار ليرجح مذهب السيرافي فيما لو أنَّه قال: ((أصل الفعل من حيث هو فعل عدم الخلو من فاعل أو نائب فاعل، فأصل (كان المزيدة) أن يكون لها فاعل، اعتبارًا سائر الأفعال، ليترجَّح قولُ القاضي على قولِ الفارسي بهذا النظر))[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٣٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٥٠ وشرح الشافية: ١ / ٧٠ وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٩٠ واللمحة في شرح الملحة: ٢ / ٥٨٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٩٦١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٦.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٦

(٤) ينظر: علل النحو: ٢٤٩ واللباب: ١ / ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٥٠ والهمع: ١ / ٤٣٩.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٢٥٠ والتذييل والتكميل: ٤ / ٢١٤ وتمهيد القواعد: ٣ / ١١٥٨

(٦) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤٩٦ .

وكان ابن مالك قد نقدَ مذهبَ السيرافي عندما قال: ((وزعم السّيرافي أنّ كان الزّائدة مسندة إلى ضمير مصدر منوي، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يبالى بأن يقالُ خلوها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كون الفعل حديثًا من غير محدث عنه، لأنَّ كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد، كما أنَّ الضمير الواقع فصلًا لمَّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها، استجيز ألَّا يكون له موضع من الإعراب، وأيضًا فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها فإذا نوي معها فاعل لزم الفصل بين الجار والمجرور بجملة ولا نظير لذلك وإذا لم ينوِ معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة فلا يمتنع كما لم يمتنع الفصل بما بين (من) و(عن) و(الباء)، وربما والكاف ومجروراتها))[1]، واختيار ابن مالك لمذهب الفارسي بيِّنٌ وواضحٌ عندما قال: ((والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأنَّ الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة))[2]، وقد أشار ناظر الجيش إلى مذهب ابن مالك هذا بقوله:((والذي اختاره المصنف من أنَّ (كان) لا فاعل لها هو مذهب الفارسي))[3].

أمَّا الباحث فيرى أنَّ السيرافي كان يعي أنَّ (كان) الزائدة لا تخلو من الفاعل، سواءٌ أكان ظاهرًا أم مضمرًا وليس بالضرورة توضيح الواضح كما اقترح ابن الفخَّار على السيرافي، من أنه كان ينبغي له القول إنَّها لا تخلو من الفاعل ونائب الفاعل، فالقول به من عدمه هو تحصيل حاصل يعلمه أهل العربية، هذا بالنسبة لـ(كان) التامة.

أمَّا عن توجيه ابن الفخَّار للفارسي في قوله: إنها زائدة لتعبر عن الماضي، فإنَّ جملة التعجب تحكي عن الماضي في قولنا: (ما كان أحسنُ محمد) ولكن وجود (ما) الزائدة هو للاستغراق في الماضي وزيادة في التوكيد.

وإذا ماعلمنا أنَّ أنواع (كان) هي: التامة والناقصة والزائدة، فإننا سندرك مسبقًا أنَّ هذا الفعل لا يأتي على صيغةٍ واحدةٍ، لأنَّه قد يأتي ناقصًا، فهو مختلف عن بقية الأفعال التامة، ما يعني أنه قد يأتي زائدًا كما ورد في كلام العرب، ولأن مجيء (كان) بين (ما) التعجبية و فعل التعجب قد ورد بكثرة، لذا يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الفارسي من تجردها من الفاعل[4].

---

(١) شرح تسهيل الفوائد: ١ / ٣٦١ وينظر: التذييل والتكميل:٤ / ٢١٤ وتمهيد القواعد: ٣ / ١١٥٧.

(٢) شرح تسهيل الفوائد: ١ / ٣٦١.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ١١٥٧.

(٤) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ١٨٧ وشرح المفصل: ٤ / ٤٢٣ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٣٩٨ والتذيل والتكميل: ٤ / ٢٥٠ .

المسألة الرابعة: تنازع العاملين على معمولٍ واحد

قد يجتمع عاملان أو أكثر من الأفعال يليهما اسمٌ متعلقٌ بهما في المعنى[١]، ومعنى إعماله فيه هو أن تجعله معربًا بما يقتضيه تعلّقه به من رفع أو نصب أو جر بحرف جر، فإذا أعملت أحدهما فيه، لم يجز لك أن تعمل الآخر[٢].

وقال بن الاثير في هذا الباب: ((إذا اجتمع فعلان بعدهما اسم له بهما تعلق في المعنى، حمله البصريّ على الثاني؛ لأنه الأقرب، وحمله الكوفيّ على الأول؛ لأنه الأسبق تقول قام وقعد زيد، فالبصري يرفع (زيد) بـ(قعد) والكوفي بـ(قام)))[٣].

كذلك عرفه ابن هشام بتعريفٍ أوسع شموليةً إذ قال: ((يُسمى هَذَا الْبَاب بَاب التَّنَازُع وَبَاب الإعمال أَيْضا وضابطه أَن يتَقَدَّم عاملان أَو أَكثر ويتأخر مَعْمُول أَو أَكثر وَيكون كل من الْمُتَقَدّم طَالبا لذلك الْمُتَأَخر))[٤]

وسبب تسميته بـ(التنازع) هو أنَّ العاملين يتنازعان معمولًا واحدًا، ففي جملة (قام وقعد زيدٌ) طلب كل من الفعلين (قام) و(قعد) الفاعل (زيدٌ)، ولمَّا لم يمكن أن يكون الفعل بلا فاعل، وأنَّه لا يمكن أن يكون الاسم فاعلًا للفعلين معًا؛ لذلك قالوا تنازع الفعلان على هذا الفاعل[٥].

ولأنَّ كلَّ فعلٍ يحتاج إلى فاعل، وكلَّ معمول لا يعمل فيه عاملان؛ لذا ذهب النحويون إلى أن يكون من الفعلين عاملٌ، فقدروا وأضمروا مالم يكن مذكورًا[٦]. وإن كانوا قد أجمعوا على جواز إعمال

أيَّهما شئت، ولكن الاختلاف عندهم في الأولى منها، فإذا أعملت الأول، أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع، ومنصوب، ومجرور، وإذا أعملت الثاني، أضمرت في الأول المرفوع، والمنصوب، ولا يضمر غير ذلك[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٧٣ ـ ٧٧ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٦٧ والبديع في علم العربية: ١٥٠ والمقدمة الجزولية: ١٦ وارتشاف الضرب: ٤ / ٢١٣٩ وحاشية الصبان: ٢ / ١٤٢ ومعاني النحو: ٢ / ١٤٥.

(٢) ينظر: أمالي الحاجب: ٤ / ٤٩٧ .

(٣) البديع في علم العربية : ١٥٠ .

(٤) شرح قطر الندى : ١٩٨ .

(٥) ينظر: معاني النحو: ٢ / ١٤٢ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ١٤٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ١: ٢٠٥ وشرح شذور الذهب : ٢ / ٧٣٩.

ويُشترط في المعمول المتنازع فيه أن يكون مؤخرًا عن العوامل المتنازعة فيه، فالتنازع لا يقع في معمول متقدم، نحو: عمرًا ضربت وأكرمت، كما لا يقع في معمول متوسط، نحو: ضربت عمرًا وأكرمت[١]، خلافًا للفارسي الذي أجاز التنازع في المتوسط[٢].

ومن الشروط الأخرى، هو أن يكون العاملان متصرفين، فالتنازع لا يقع بين جامدين أو جامد وغيره، كما يشترط أن يكون المعمول مطلوبًا لكل من العاملين من حيث المعنى؛ فالتنازع لا يقع بين فعلين أكد أحدهما بالآخر فالثاني لم يؤتَ به إلَّا للتوكيد، نحو قول الشاعر:[٣]

فَأَيْنَ إلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُّون أحْبِسِ أحْبِسِ

والشاهد هنا قوله: (أتاكِ أتاك اللاّحقون) فهو ليس من باب التنازع بل (اللاحقون) فاعل (أتاك) والأول والثاني تأكيد له، لأنَّه لوكان من التنازع لقال: أتاك أتوك اللاحقون، أو أتوك أتاك. ولا يجوز حذف الضمير لأنَّه فاعل، فقد اختلف في أي الفعلين هو العامل.

أمَّا الكوفيون فقد حملوه على إعمال الأول وأدلتهم هي:

١. لأنَّه الأسبق، نحو قولك: قام وقعد زيد.

٢. كذلك قالوا إنَّ إعمال الأول أولى ذلك أنه أقدم الطالبين، وأنَّ احتياجه إلى ذلك المطلوب هو أقدم من احتياج الثاني[٤].

وأمَّا البصريون فكانت أدلتهم في إعمال الثاني هي :

١- حملوه على إعمال الثاني، فـ(زيدٌ) مرتفع عند الكوفين بـ(قام)، على حين يرتفع عند البصريين بإعمال الثاني(قعد) لقُربِ جواره[٥].

٢- ولأنَّ إعماله لا يغيِّر في المعنى، والمجاورة، واتخذ النحويون في المجاورة معيارًا، ومِمَّا يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة، قولهم: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، (وماءُ شَنّ بارِدٍ)، فقد أتبعوا

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢ / ٧٣٩.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٧٨ وشرح شذور الذهب: ٢/ ٢٣٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، وبلا نسبة كما ورد في البلاغة العربية (الدمشقي):١ / ٢٦٧ وينظر: الخصائص: ٣ / ١٠ وتوجيه اللمع: ٢٦٧ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٠٢ وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٤٢ والمعجم المفصل : ٤ / ٧٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٤ والبديع في علم العربية: ١٥٠والمقدمة الجزولية: ١٦٤وأمالي ابن الحاجب:٢/ ٤٩٧.

الأوصافَ إعرابَ ما قبلها، حتى وإن لم يكن المعنى عليه؛ فالضبُّ لا يوصَف بالخَراب، والشنَّ لا يُوصَف بالبُرُودة[١].

٣ـ كذلك لو أنَّك أعملت الأول في العطف كقولك: (قم وقعد زيدٌ)، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي وذلك بلا ضرورة وقد أبقيت منه بقية، وكلاهما خلافُ الأصل[٢]، فإذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغيرِ توكيدٍ، أو إنَّهما مختلفان بما تأخر غير سببيّ مرفوع عمل فيه أحدهما لا كلاهما، خلافًا للفرَّاء الذي أجاز إعمال عاملين في معمولٍ واحد، في نحو: قامَ وقعد زيدٌ[٣].

وجديرٌ بالذكر أنَّ سيبويهِ قد أفرد بابًا لهذا الغرض تحت عنوان: ((هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربتُ وضَربَنَى زيدٌ، وضربَنى وضربتُ زيدًا، تَحمل الاسمَ على الفعل الذى يَليه، فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ، وأمّا في المعنى فقد يُعْلم أنَّ الأوّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ، وإنّما كان الذى يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنه لا ينقُضُ معنىً))[٤].

وقد أعمل سيبويه الفعل الثاني لقربه وجواره، ومن الواضح أنَّ البصريين قد اختاروا مذهب إمامهم سيبويه[٥].

وقد تحدَّث ابن جني عن هذا الباب قائلاً: ((وهذا الباب أطلق عليه النحويون باب الإعمال، وهو أن يتقدَّم عاملان فصاعدًا، وكذلك يتأخّر عنهما معمول فصاعدًا، كلُّ واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك: ضربَنِي وضربتُ زيداً، فزيد معمول وقد تقدَّم عاملان وهما ضربتُ وضَربَني، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه))[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢١١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٥ ومعاني النحو: ٢ / ١٤٣.

(٣) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢ / ١٦٤ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ٤٥٢.

(٤) الكتاب: ١ / ٧٣.

(٥) شرح المفصل: ١ / ١٨.

(٦) الجمل لابن عصفور: ٢ / ٧٣ .

أمَّا الكوفيون الذين وجدوا أنَّ الفعل الأول هو الأولى بالإعمال ودليلهم في ذلك هو النقل والقياس معًا، فقد نقلوا عن إمرىء القيس قوله:[١]

فَلَوْ أنّ ما أسعَى لأدْنى مَعِيشَةٍ كَفاني، وَلمْ أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، ولو أعمل الفعل الثاني لنصب (قليلًا)، وهذا من منقولِ الكوفيين، وأمَّا القياس، فيحصل في كون أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالحٌ للعمل كالفعل الثاني ولمَّا كان مبتدأً به كان إعماله أولى وذلك لقوة الإبتداء[٢]، ونجد أيضًا أنَّ الفارسي أشار إلى دليل إعمال الأول في قول امرىء القيس[٣].

أمَّا سيبويه فيُرجع سبب الرفع لأنَّه لم يجعل (القليلَ) مطلوبًا، وإنَّما مطلوبه (المُلكَ) وجعل القليل كافيًا، وإذا لم يرد ونصبَ سيفسد المعنى[٤].

وجوَّزَ ابن عصفور إعمال الأول والثاني وإن كان الاختيار هو إعمال الثاني مُستشهدًا بقول الشاعر:[٥]

قَطوبٌ فما تلقاهُ إلاّ كأنّما زَوَى وجهَهُ إنْ لاكهُ فوهُ حنظل

فابن عصفور يرى أنَّه لا يخلو أن تُعمِلَ في هذا الباب الأول أو الثاني لأنك إن أعملت الأول وأضمرت في الثاني كلَّ مايحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض[٦].

واعترض ابن الفخَّار على مذهب إبن عصفور هذا قائلًا: ((زعم أنَّ باب الإعمال من شرطه أن يكون العامل الثاني مرتبطًا بالعامل الأول، إمَّا بحرف عطف، وإمَّا أن يكون من باب الإعمال عنده،

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه: ١٣٩، ينظر: الكتاب: ١ / ٧٩ والمقتضب: ٤ / ٧٦ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٧٠ والإيضاح العضدي: ٦٧ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٧١ واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٥٦ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥٤٤.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٧٤ (المسألة ١٣).

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٦٧ وشرح الجمل لابن الفخار:: ٢ / ٥٤٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١ / ٧٩ والمقتضب: ٤ / ٧٦ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٧٠ ،

(٥) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله وهو في التمام في تفسير اشعار هذيل (ابن جني): ٧٧ وينظر: كتاب الأفعال(ابن الحداد): ٣ / ٤٨١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٧٥ والتذييل والتكميل: ٧ / ٩٥ وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٣ / ١٧٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٧٥.

وليت شعري، ما يصنع بقوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[1]و﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[2]و﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾[3]، وكل ذلك من باب الإعمال باتفاق، وليس على الوجه الذي قاله ابن عصفور))[4].

ويرى الباحث أنَّ ابن عصفور قد ذكر مثل هذا المعنى بما يخص الآيات الكريمة؛ فهو أعمل الثاني في كلٍ من الآيتين: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ و ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾، فقد بيَّنَ أنَّ(قطرًا) منصوب بـ(أفرغ) ولو كان منصوبًا بـ(آتوني) لكان: (أفرغه عليه)، كذلك (كتابيه) فقد نصب بـ(اقرؤا) ولو كان بـ(هاؤم)، لكان ﴿ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[5]، ومن ذلك يتضح لنا مذهب ابن عصفور الذي أثبت إعمال الثاني مع جواز إعمال الأول كما في قول أبي عثمان السابق الذكر.

وأغلبُ الظن أنَّ ابن الفخَّار قد اعتقد أنَّ مذهب ابن عصفور في جواز إعمال الأول والثاني هو مُطلقٌ وينطبق على جميع المتنازعين، وهو غير ذلك عند ابن عصفور الذي ساق بالشواهد في جواز إعمال الأول أو الثاني، ولكن ليس بالمطلق.

وذكر ابن الفخَّار أنَّ سبب اختيار البصريين إعمال الثاني؛ هو أنَّه لم يرد إلا بإعمال الثاني، كما أنَّ إعمال الأول يلزم الفصل بين الفاعل وفعله بجملة أجنبية، كذلك أنَّ الأصلَ هو اتصال المعمول بعامله، كما أنَّ مزية القرب مقدمة عند العرب مع فساد المعنى في قولهم: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ)[6]، فتقديمهما مع صحة المعنى أحرى.

واختيار ابن الفخَّار لما ذهبَ إليه البصريون واضحٌ، بقوله: ((فجاء من هذا كله أن طريقة البصريين في المسألة أرجح من طريقة الكوفيين والله أعلم))[7].

---

(١) الحاقة: الآية ١٩.
(٢) الكهف: الآية ٩٦.
(٣) النساء: الآية ١٧٦.
(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥٤٦.
(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٧٥.
(٦) ينظر: الكتاب: ١ / ٦٧ ـ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ والمقتضب: ٤ / ٧٣ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٢٢٢ والخصائص: ١ / ١٩٢ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥٤٧.
(٧) شرح الجمل لابن فخار: ٢ / ٥٤٧.

ويذهب الباحث مع ما ذهب إليه ابن عصفور من ترجيح العامل الثاني مع جواز إعمال الأول، أمَّا ما جاء في التنزيل من آياتٍ في إعمال الثاني فليست بحجة، إذ يقابلها السَّماع من كلام العرب الذي جوَّز إعمال الإثنين والشواهد في ذلك متعددة، ومنها: قول المرار الأسدي:[١]

وقد نَغْنَى بها ونَرى عُصورًا بها تَقْتَدْنَنَا الخُرْدَ الخِدَالا

فقد أعمل الأول، ولو أراد إعمال الثاني لقال: يقتدننا الخرد الخدال، فإعمال الأول جائز هنا وذلك مراعاةً لحركة الروي، وقد أشار إلى هذا الفهم جمعٌ من النحويين[٢].

والشواهد متعددة بما يخص جواز الإعمال، بما يمنع القطع في الرأي في انفراد أحدهما بالعمل عن الآخر مطلقًا، فقد ذكر أبو حيان الأندلسي أنَّ مذهب الكوفيين هو ترجيحُ إعمال الأول وقد تظافرت النصوص على نقله عنهم[٣] .

المسألة الخامسة: الاختلاف في (حبذا)

اعْلَم أَن (حبَّذا) مَعْنَاهَا الْمَدْح وتقريب الْمَذْكُور بعْدهَا من الْقلب، وَهِي بذلك ترفع الْمعرفَة وتنصب النكرَة الَّتِي يحسن فِيهَا (مِنْ) على التَّمْيِيز تَقول: (حبذا زيدٌ وحبذا أَخُوك فـ(حبذا) فِي مَوضِع اسمٍ مَرفُوع بِالِابتدَاءِ، وَزيدٌ فِي مَوضِع خَبره[٤]، وعنى (حب) صار محبوبًا جدًا، وفيه لغتان: فتح زائداً الحاء وضمها، وعليها روي قول امرىء القيس:[٥]

فقلتُ اقْتُلُوها عَنْكُمُ بِمِزاجِها وحُبّ بها مَقتُولَةٌ حينَ تُقْتَلُ

---

(١) البيت من الوافر، ويُنسب للمرار الأسدي ولم أجده في ديوانه وهو في شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية وينظر: الكتاب:١ / ٧٨ والمقتضب: ٤ /٧٧ والبديع في علم العربية: ١ / ١١١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤ / ٧٧ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٧٣ وشمس العلوم(نشوان الحميري): ٣ / ١٧٣٤ والبديع في علم العربية: ١ / ١١١ والاقتراح : ١٢٧.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٧ / ٨٨.

(٤) ينظر: اللمع في العربية: ١٤٢ وتوجيه اللمع: ٣٩٢.

(٥) البيت من الطويل في دوانه:٢٢٤، ينظر: الأصول: ١ / ١١٦ وسر صناعة الإعراب: ١ / ١٤٣ والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٤ والبديع في علم العربية: ١٢٨.

فقد ضُمَّت الحاء كما هو ظاهر، وفي رواية أخرى بالفتح[١]، و(حبَّ) فعلٌ ماضٍ، وأصله (حَبُبَ) أي صار حبيبًا، فأدغم كغيره وألزم منع التصرف، مثل ظرف لأنَّ اسْم الْفَاعِل مِنْهُ (حبيب)، وهو متعدٍ ثمَّ بني على فعلٍ لإنشاء المدح فلا يتعدى، فهُوَ لَازم فأمَّا (حَبَبْتُ الرجل)، فَهُوَ فعلت مثل ضرب[٢]، واختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال:[٣]

الأول: أنّه بمنزلة (نِعمَ الرجل زيدٌ)، فكما أنَّ (نِعمَ) فعلٌ ماضٍ و(الرجل) فاعل و(زيد) مبتدأ خبره في الجملة مقدم، أو هو خبر مبتدأ مضمر، كذلك (حبَّ) فعل ماضٍ و (ذا) فاعل و (زيد) مبتدأ خبره في الجملة أو خبر لمبتدأ محذوف، فقد ذهب كلٌّ من ابن درستروية (ت٣٤٧هـ) وابن كيسان، والفارسي في البغداديات وابن برهان، وابن خر، إلى أنَّ (ذا) فاعل[٤].

وقد نقل لنا سيبويه رأي أستاذه الخليل في هذه المسألة فقال: ((وزعم الخليل رحمه الله أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول

حبّذهِ، لأنَّه صار مع حبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنَّه كالمثَل وصار المذكر هو اللازم، لأنَّه كالمثَل))[٥]. ولكن، لا يُفهم منه التركيب؛ وهذا هو ظاهرُ مذهب سيبويه والجمهور[٦].

وفهم كثيرٌ من النحاة قول سيبويه هو أنَّ (حبذا) مبتدأ وما بعدها خبر، نحو قول الشاعر:[٧]

وَحَبَّذَا أَرْضُ الْبَقِيْعِ أَرْضَا وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ١٤٣ وشرح المفصل: ٤ / ٤٠٥ ـ ٤٠٩ وأمالي ابن الحاجب: ١ / ٤٥٥ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٢٩ وشرح الكافية الشافية: ٢ / ١١١٨.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٨٨ وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٢٩ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٢٢ وارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٥٩ والتذييل والتكميل: ١٠ / ١٥٢.

(٣) ينظر: البغداديات: ٦٥ ـ ٦٧ وعلل النحو: ٢٩٦ واللباب: ٢ / ١٨٨وشرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٧٠ ـ ٧١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥٢٩ وتسهيل الفوائد: ١٢٩.

(٤) ينظر: البغداديات: ٦٥ ـ ٦٦ وشرح الكتاب: ٣ / ١٢ وارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٥٩ والمساعد: ٢ / ١٤٠.

(٥) الكتاب: ٢ / ١٨٠.

(٦) ينظر الكتاب: ٢ / ١٨٠ والمقتضب: ٢ / ١٤٥واللباب: ٢ / ١٨٨وشرح المفصل: ٤ / ٤٠٥ ـ ٤٠٩.

(٧) البيت من بحر الرجز، لم أعثر على قائله في كتب الأدب ، ينظر: ملحة الإعراب: ٤٠ واللمحة: ١ / ٤١٥.

فكلمة (حبَّذا) كما يراها ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) هنا تتألف من كلمتين: إحداهما:(حَبَّ)، والأخرى: (ذا)، إلَّا أنَّهما قد جُعلا كالشيء الواحد، وبلفظٍ واحد مع المفرد المذكر، والمؤنث، والمثنى، والجمع[١]، وقد وجه ابن الفخَّار لهذا القول نقدًا من أربعة أوجه: [٢]

أولهما: امتناع تثنية هذا الفاعل وجمعه وتأنيثه.

ثانيهما: امتناع الفصل بين الفعل والفاعل بظرف أو مجرور.

ثالثهما: اتفاق المختلفين على كتابته متصلًا.

رابعهما: جواز تقديم المخصوص بالمدح على المنصوب، ولو كان بمنزلة (نِعمَ) لامتنع تقديم المخصوص على المنصوب، كما يمتنع ذلك في باب (نِعمَ).

الثاني: أنَّ (حبَّذا) مركب، غُلِّبَ عليه جانب الفعل لتقدمه لفظًا، ولمَّا رُكبَ الفعل مع الحرف في (هلم)، فصار الجميع اسمًا، فكذلك هذا؛ فيكون قول: (حبذا) بمجموعه فعلًا ماضيًا والمخصوص فاعل به، وهذا مذهب الأخفش، ونسب إلى ابن درستويه[٣].

وقد نقدَ هذا المذهب ابن الفخَّار؛ لأن التركيب لا يكون في الأفعال، ولا في كلِّ ما يجري مجراها من الأسماء، وبذلك بَطُلَ هذا القول[٤].

الثالث: أنَّه مركب، إلَّا أنَّه غُلِّبَ فيه جانب الاسم لتأصله، فصار الجميع اسمًا واحدًا، في موضع رفع بالابتداء، وخبره ما بعده، وقد يكون خبرًا مقدمًا، وما بعده يكون مبتدأً، فتقول: حبذا عبد الله[٥] .

وقد اختار ابن الفخَّار هذا المذهب الأخير بقوله: ((وهذا القول الثالث أجودهما؛ لسلامته من الاعتراضات المذكورة، وعليه الحذَّاق من النحاة والله أعلم))[٦].

---

(١) ينظر: ملحة الإعراب: ٤٠ واللمحة في شرح الملحة: ١ / ٤١٥.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٥٢٩ .
(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٢ وألفية ابن معطي: ٩٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٧١ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٤٢.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥٣٠.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢ / ١٤٥ والأصول في النحو: ١ / ١١٤ .١١٥ وعلل النحو: ٢٩٧.
(٦) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥٣٠ .

ويميل الباحث، إلى رأي إبن جني أنَّ (حبذا) الذي هو للمدح أصله من (حبَّ)، ويُنفى بـ(لا حبَّذا) التي للذم، و(حبَّذا) كـ(نِعمَ) في العمل وفي المعنى، مع زيادة أنَّ الممدوح بها محبوب للقلب[1].

ويرجح الباحث أنَّ اسم الإشارة (ذا)، وهو الفاعل للفعل(حبَّ)، وتُعرب الجملة الفعلية من الفعل والفاعل (حبَّذا)، في محلِ رفعِ خبرٍ مُقدم، و(ذا) لا يتصرف ولا يتغيَّر، بل يلزم الإفراد والتذكير أيًّا كان المخصوص بالمدح أو الذّم، مثل: (حبَّذا زيدٌ) و(حبَّذا هندٌ) و(حبَّذا الغلامانِ القادمانِ)، و(حبَّذا الرجالُ القادمونَ)، ولا يُفصل بينها وبين الفعل، إذ لا يجوز أنْ نقولَ مثلًا: (حبَّ اليوم ذا زيدٌ) المخصوص بالمدح أو الذم، ويُعرب مبتدأ مؤخر، ولا يجوز أنْ يتقدَّمَ على الفعل، فلا نقول: (زيدٌ حبَّذا).

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ١٤٢.

المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الأفعال

المسألة الأولى: الزمن في الفعل

لعلَّ أقدم تعريف للفعل هو ما وردَ عن سيبويه في (باب علم الكلم من العربية) في(الكتاب) يقول فيه: ((وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، وما يكونُ ولم يقع، وما هوَ كائنٌ لا ينقطع))[١].

وأشارَ الجرجاني(ت٤٧١هـ) إلى فهم النحاة لهذا التعريف ونعتهم بقصور الفهم أو الوهم بما جاء في تعريف سيبويه واستبعد بأنَّ باستطاعتهم الإتيان بما يوازي كلام سيبويه في هذا التعريف، ووسمهم بالضعف والقصور في تقسيمهم للفعل بأقسام الزمان إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل[٢].

وتطرَّقَ العكبري لتعريف سيبويه في ذكره كلمة (أمثلة) وهي خاصة بالأفعال أكثر منها بالأسماء والحروف، وأن الأفعال مشتقة من المصادر[٣].

أمَّا السيرافي في شرحه للكتاب فقد تناول أقسام الفعل، وأما قوله: ((وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولمَّا هو كائن لم ينقطع)) فإن (سيبويه) ومن تبعه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة هي: ماضٍ ومستقبلٍ وكائنٍ في وقتِ النطقِ وهو الزمان الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي. وبالنسبة إلى الماضي فهو يختص مثالًا واحدًا والحال والمستقبل الذي ليس بأمرٍ يختصان ببناءٍ واحد، فإذا دخل عليه حرفٌ يخلص له الاستقبال وهو سوف والسين وأن الخفيفة[٤].

أمَّا ابن جني فجعل الأفعال ثلَاثة أضرب تنقَسِم بأقسام الزَّمان مَاض وحاضر ومستقبل فالماضي ما قرن به الْماضِي من الْأَزمِنة، نحو قَوْلك: (قام أمس) أمَّا الحاضر مَا قرن بِهِ الْحاضر من الْأَزْمنة في قَوْلك: (هُوَ يقْرَأ الْآن)وَ(هُوَ يُصَلِّي السَّاعَة) ويصلح هذا اللفظ للمستقبل لكن الْحَال أولى بِهِ من الِاسْتِقْبَال، تَقول: (هُوَ يقْرَأ غَدًا وَيُصلي بعد غَد) فَإِذا أردْت إخلاصه للمستقبل أدخلت فِيهِ السِّين أَو سَوف فتقول: (سيقرأ غَدا) و(سوف يُصَلِّي بعد غَد)، أمَّا المستقبل فهو ما قرن بِهِ

---

(١) الكتاب: ١٢/١.

(٢) ينظر: دلائل الأعجاز: ٦٠٥/١

(٣) ينظر: كتاب التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤٠.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٨.

الْمُسْتَقْبل من الْأَزْمِنَة كقولك سينطلق غَدا وسوف يقوم غدًا، وَكَذَلِكَ في كافة أَفعال الْأَمر وَالنَّهْي كقَولك:(قُم غَدا وَلَا تقعد غدًا)[١].

أمَّا البطليوسي(ت٥٢١هـ)، فيرى في تقسيم الزجاجي الأفعال إلى: فعلٍ ماضٍ، وفعلٍ مستقبلٍ، وفعلٍ في الحال يُسمي الدائم[٢]، مخالفة لما جاء في صدر كتابه مِن أنَّ الفعل ما دلَّ على حدث وزمان:ماضٍ أو مستقبل[٣].

ويُذكرُ أنَّ قومًا تعقبوا عليه في قوله: (وفعل في الحال) يسمى (الدائم)، حيث قالوا: ((فعل الحال لا يثبت ولا ينفى منه جزء حتى يلحق به جزء آخر، ولكن الجزء الثاني لا يأتي إلا وقد صار الأولُ ماضيًا، فكيف يصحُّ أن يسمى دائمًا))[٤].

وهذا الاعتراض غير صحيح، لأنَّ هذا التعقيب يصحُّ على سيبويه أيضًا عندما قال: ((وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، وما يكونُ ولم يقع، وما هوَ كائنٌ لا ينقطع))[٥]، فقول سيبويه: (ولما هو كائن لم ينقطع)، كقول الزجاجي أنَّه يُسمَّى الدائم[٦].

أمَّا مَن هو أسرع الأزمنة الثلاثة فهناك أجوبة ثلاثة: [٧]

الأول: (زمان الحال)، لأنَّ الشيء في حال وجوده يكون في أقوى أحواله.

الثاني: هو أنَّ المستقبل قبل الحال والماضي؛ ذلك لأنَّه بعد أن يقع بما ليس بموجود، ثمَّ بعد ذلك يصير موجودًا، ثم يمضي.

الثالث وهو الأولى عند ابن الورَّاق (ت٣٨١هـ)، وهو أنَّ الماضي من جهة اللفظ قبل المسقبل؛ لأنَّ في قولنا (ضرب) ثلاثة أحرف فإذا قلنا (يضرب) فقد زدنا حرفًا .

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ٢٣.
(٢) ينظر: الجمل للزجاجي: ٢١ والحلل في اصلاح الخلل: ٨٨.
(٣) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل : ٨٨.
(٤) المصدر نفسه: ٨٨.
(٥) الكتاب: ١ / ١٢.
(٦) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: ٨٨.
(٧) ينظر: علل النحو : ١٨٠ وشرح الجمل لابن خروف: ٢٥٢.

أمَّا الزجاجي فقد عدَّ فعل المستقبل أسبق الأفعال؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان وكذلك العدم سابقٌ الوجود؛ لذا هو في التقدم منتظرٌ، ثم يصير في الحال ثم ماضيًا فيخبر عنه بالمضي، فالمستقبل هو الأسبق ثم الحال ثم الماضي(١).

وهناك من أنكر (زمان الحال) وحجته بذلك هو عدم تصور الاخبار عنه أواقعٌ أم غير واقع، فإن وقع فهو ماضٍ، وهو مستقبلٌ إن لم يقع ولا يوجد سبيل ثالث(٢).

وردَّ ابن عصفور على هذه الحجة بالقول: ((إنَّ زمن الحال لقصره يتعذّر الإخبار عنه لأنّه الزمن المتوهّم الفاصل بين الماضي والمستقبل، فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذّر الإخبار عنه بمنزلة من قال: أخبرونا عن العقل مثلًا هل هو طويل أو قصير أو مُنحنٍ أو مستقيم؟))(٣) .

كذلك اعترض ابن الفخَّار على هؤلاء الذين أنكروا زمان الحال بحجة عدم الاخبار عنه بكونه واقعًا أو غير واقع، فهو غير محسوس يشهد بوجوده، فقد رَدَّ ابن الفخَّار على أهل هذا المذهب بالقول: ((وهذا مذهبٌ فاسدٌ، لما يلزم عليه من إثبات العالم في غير زمانٍ موجودٍ، وهو عين المحال))(٤).

ونُقلَ عن ابن الخبَّاز أنَّه قال: أنَّ الأصل في (الآن) أن يطلق على زمان الحال ويجوز إطلاقه على الماضي والمستقبل القريبين، و (الآن) من ظروف الزمان التي جعلها بعض النحاة قرينةً تخلص المضارع للحال، وذلك إذا استعمل على حقيقته، ولكن إذا تجوَّز فيه واستعملَ تقريبًا فإنه بذلك يصلح مع المستقبل والماضي(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ ﴾(٦) وقوله تعالى: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ ﴾(٧).

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٦.

(٢) ينظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ٨٨ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٢٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٣٣ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ٣ /٣٣ .

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٠.

(٥) ينظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل: ٨٩ وتوجيه اللمع: ٤٤ وشرح المفصل: ٤ / ٢٠٧ وارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٥٩ والتذييل والتكميل: ١ / ٩١ .

(٦) سورة الأنفال: الآية ١٦٦.

(٧) سورة يوسف: لآية ٥١.

وأنكر آخرون فعل الحال دون زمانه[١]، ووجه الإنكار في أنَّ فعل الحال هو الدال على حدثٍ وزمانٍ بين الماضي والمستقبل، وكلُّ فعل يعبر عن وقوعه لا يسعه ذلك الزمن؛ وبذلك صار إثباته مؤديًا إلى التناقض لأن معناه أنَّه وقع فيه وهو لم يقع فيه، وهذا تناقض، أمَّا كونه يدل على أنه قد وقع فهو معنى فعل، وكذلك إذا كان غير واقع فيه فلمَّا علم أنَّه لا يمكن وقوعه في زمن الحال، فقد أخبر عما لا يمكن وقوعه بأنَّه قد وقع وهذا غير مستقيم[٢]. وأيضًا احتج آخرون بأمرين:[٣]

الأول: الإخبار عنه في حال كونه حالًا يتعذر لقصر زمن الحال، وكذلك يتعذر وجود فعلِ الحالِ فيه؛ وذلك لأنَّه بقدر ما يلفظ به يكون الزمان قد عاد ماضيًا.

الثاني: لو كان ثَمَّ فعل حالٍ لخصَّته العرب ببناءٍ كما خصت الماضي والمستقبل؛ وهذا دليلٌ آخرُ على عدم وجوده.

وعقَّبَ ابن الفخَّار على هذين الاحتجاجين قائلًا: أمَّا جواب الأول: ((أنَّ الحال في استعمال العرب إنَّما هي ما ذكرناه آنفًا، مِن أنَّها ما وقع ودام، ولم ينقطع، فالإخبار على هذا عن فعل الحال في حال كونه حالًا غير متعذر))[٤].

أمَّا جواب الثاني: هو أنَّ العرب إنما فعلت ذلك في كلامها، مما لا يخالفون فيه، فإنَّ لفظ (رائحة) إنَّما يقع على كثيرٍ من الأنواع، تنفرد كلها بالتقيِّد، لا بصيغة مفردة، بل تقول: رائحة العنبر، رائحة السمك، ونحو ذلك[٥].

وعودًا على من أنكر زمان الحال، مُحتجًا بعدم تصور الإخبار عنه، لكونه غير محسوس ولا يعلم بوقوعه من عدمه[٦]؛ فقد ردَّ ابن الفخَّار معترضًا: ((هذا مذهبٌ فاسدٌ لما يلزم عليه من إثبات العالم في غيرِ زمانٍ موجودٍ، وهو عينُ المُحال))[٧].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٢٠٧ والتذييل والتكميل: ١١ / ٣٩٣ والجنى الداني: ١٣٥ وتمهيد القواعد: ١ / ١٨٤ والفوائد الضيائية: ٢ / ١٣٧ والهداية في النحو (علي بن نايف): ١١٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢ / ٨٣٧.

(٣) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٨ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٠.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١/٧٠.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٧ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٠.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١/ ٧٠.

(٧) المصدر نفسه: ١/٧٠.

ويرى الباحث أنَّ الحالَ هو ما وقع ودام ولم ينقطع، فهو غير متعذرٍ عن الإخبار، وأنَّ العرب قد وردَ عنها ذلك، والدليل على إثبات فعل الحال هو قولنا: يَفعلُ الآن، ولا نقول: إفعل الآن، ولا فَعَلَ الآن، وكذلك قول زهير بن أبي سُلمى:[١]

وأعلَم ما في اليومِ والأمسِ قَبلَهُ ولكنّنِي عن علم ما في غدٍ عمِ

وفي هذا البيت وجه الدليل هو أنَّ اليوم والأمس وغد، قد تؤخذ على حقائقها أو تكون كنايات عن زمنه، فلو أخذت على الحقائق لاختلَّ معنى البيت، ذلك لأنَّه يعلم علم ما قبل الأمس، ولا يعلم ما بعد، عندما بطل أخذها على حقائقها، ثبت أنها كنايات عن الأزمنة[٢].

المسألة الثانية: تسمية الأفعال المضارعة

يدورُ معنى المضارعة في اللغة حول معنى المشابهة والمماثلة، قال الأزهري(ت٣٧٠هـ): ((والمضارعة للشَّيْء: أَن يضارعَه كأنّه مثلُه أَو شِبْهه، والنحوي يَقُول للْفِعْل الْمُسْتَقْبل: مضارِع؛ لمشاكلتِهِ الْأَسْمَاء فِيمَا يلْحقهُ من الْإِعْرَاب))[٣].

والمضارعة هي المشابهة، ويقال: فلان يضارع الأسد، أي: يشابهه, ولمَّا شابه الاسم سمُي مضارعًا، كأنَّه رضع معه ضرعًا واحدًا، فالمضارعة من لفظ الضرع[٤].

والفعل المضارع سُميَ مضارعًا بسبب مضارعته الاسم، ومعنى المضارعة هو المشابهة، وأمَّا أصل المضارعة فهو تقابل السخلين على ضرعِ الشاة أثناء الرضاع، ويقال: تَضَارَعَ السّخلان، عندما يأخذ كلٌ واحدٍ بحلمةٍ من الضرع، لذلك قيل لكل مشتبهين متضارعان، إذن، فاشتقاقه من الضرع لا من الرضع، والمراد بأن الفعل ضارع الأسماء، أي شابهها[٥].

---

(١) البيت من الطويل في ديوان زهير بن أبي سلمى(علي حسين فاعور): ١١٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) تهذيب اللغة: ١ / ٢٩٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٥ والتذييل والتكميل: ٦٧.

(٥) ينظر: المفصل: ٤ / ٢١٠ وأسرار العربية: ٤٨ وشرح الرضي: ٤ / ١٥ والحدود في علم النحو(الأبذي): ٤٤٢.

وَيعدُّ سيبويهِ من أوائل النحاة الذين أشاروا إلى أوجه الشَّبه بين الفعل المضارع والاسم، وله في هذا الباب تفصيلٌ كثيرٌ، فقد قال: ((واعلم أنَّ ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ وذلك نحو أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصفرَ، فهذا بناء أذْهَبُ وأَعْلَم فيكون في موضع الجرَّ مفتوحًا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء))[1]، إذن، فتسمية المضارعة التي أطلقت على الفعل المضارع مردُّها الشبه الحاصل بين الفعل والاسم من جوانب متعددة.

وقد أشار ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) إلى أوجه الشبه هذه بقوله: ((المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسّين وسوف))[2].

فالهمزة للمتكلّم مفردًا، والنّون له مع غيره، والتّاء للمخاطب مطلقاً وللمؤنّث والمؤنّثتين غيبة، والياء للغائب غيرهما والمضارعة والضارع، بالكسر؛ لأنَّه اسم فاعل من: ضارع يضارع، والفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع يضارع الأسماء فهو مضارع، بالكسر[3]، فإنَّ زيادة هذه الحروف على أول الماضي، وتغيير بعض حركاته يعدُّ سببًا مُحصِّلًا لجعل مشابهة المضارع للاسم[4].

ويضيف الرّضي(ت٦٨٦هـ): ((وتركوا الكسر؛ لأنَّ الياء من حروف المضارعة يُستثقل عليها، وكسر حروف المضارعة ـ إلاَّ الياء ـ لغة غير الحجازيين))[5] .

ويرى الدكتور تمَّام حسان أنَّ في تسمية المضارع مضارعًا إصابةٌ للحق، فإنَّ هذه التسمية ذات دلالةٍ شكليةٍ لا زمانية، فالنحاة يقولون إنَّ تسمية المضارعِ مضارعًا لمضارعته المشتق من حيث الإعراب والشكل، وهذه التسمية لو جرت في الماضي والأمر على هذا النمط لما احتاجت اصطلاحات العربية للتمعن والتفكر في الزمان ولا استطاع النحاة من بعدهم من تخليص النحو من آثار الفلسفة[6].

---

(١) الكتاب: ١ / ٢١.
(٢) الكافية في علم النحو: ٤٤ وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٥ والبرود الضافية: ١ / ١٣٨١.
(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٢/ ٧٣٨.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١٥.
(٥) شرح الكافية: ٢ / ٢٢٨ وينظر: حركة حروف المضارعة، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (عبد الله القرني): ٤٦١.
(٦) ينظر: مناهج البحث في اللغة (تمام حسان): ٢١٢.

وبعد أن فصَّلنا في أصلِ تسمية المضارعةِ، إذ عرضنا ما سطَّره اللغويون والنحويون من فهمهم لهذا المصطلح النحوي؛ رأينا أنَّ من الأجدر أن نُفردَ لمذهبِ ابن عصفور في رؤيته ومذهبه في أصل تسمية المضارعة حقلًا خاصًا من الشرح لأن ابن عصفور تفرَّد بما ذهب إليه في أصل تسمية المضارعة، ولأنَّ هذا المذهب لم يلقَ قبولًا عند أغلبِ النحاةِ، فقد نقل أبو حيان والمرادي(ت ٧٤٩هـ) عن ابن عصفور زعمه أنَّ لفظة (المضارعة) مقلوبة من (المراضعة). وهو مذهبٌ مردود، فلا ضرورة تدعو إلى دعوى القلب حيث أنَّ اللفظ إذا وجد كامل التصرف فلا يُدَّعى فيه القلب، عندما تقول: ضارع يضارع مضارعة وهو مضارع[١]، وقد سُمِّي مضارعًا لمضارعته الِاسْم فِي الحركات والسكنات، نحو: ضَارِبٍ ويَضْرِبُ؛ وَلذلك أعرب، والمُضارَعَة تعني المشابهة مَأْخُوذَة من ارتضاع اثْنَيْنِ من ضرعِ امْرَأَةٍ فالإثنان أَخَوان[٢]، فقيل لكلّ مشتبهَيْن: متضارعان، ومن هذا اشتقاقُه إذن من (الضرع) لا من (الرضع). والمقصود أنه ضارَعَ الأسماءَ، بمعنى: شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع المعروفة، وهي الهمزة والنون والتاء والياء[٣]، والمضارع لفظةٌ مشتقةٌ من المضارعة، وتعني المضارعة في اللغة المشابهة؛ لذا سُمِّي الفعل المضارع مضارعًا بسبب مشابهته الاسم، وكذلك قيل إنَّ المضارعة مأخوذةٌ من الضرعِ، كأنَّ كلًا من المشتبهين المقصودين الاسم والفعل المضارع قد ارتضعا من ثديٍ واحدٍ، فالاثنان إخوان رضاعًا[٤].

أمَّا وجه الشبه الذي جعل الفعل المضارع قد وجدت فيه علة إعراب الاسم فأعرب لوجود هذه العلَّةِ حملًا على الاسم، هو أنَّ القاعدة العامة المعروفة عند العرب أنَّ الشيء إذا أشبه شيئًا آخر فإنَّه يأخذ حكمه، فإذا أشبه الاسم الحرف كذلك يأخذ حكمه وهو البناء، وإذا أشبه الاسم الفعل فيأخذ حكمه وهو المنع من الصرف[٥].

واعترض ابن الفخَّار على مذهب ابن عصفور إلى أنَّها من مقلوب الرضاع، فوزنها على ذلك يكون (معافلة)، فقال ((وهذا ضعيف، لأنَّه لا يدعي القلب إذا كان اللفظ معلومًا، وعلى ما يذكر في باب التصريف إن شاء الله))[٦] . وسبق المراديُّ ابن الفخَّار في ذكر هذا المعنى عندما قال:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٦٧ وارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٢٧ وتوضيح المقاصد: ١ / ٢٣١ ـ ٣٠٤ والبرود الضافية: ١ / ١٣٨١ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١ / ٩٢.

(٢) ينظر: فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال (حمد بن محمد المالكي): ٥٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢١٠.

(٤) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ٣٢٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٢.

(٦) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٤.

((وزعم ابن عصفور أنَّ المضارعة مقلوبة من (المراضعة)، ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف))[١].

ومن المتأخرين أيضًا نجد الصنعاني(ت٨٣٧هـ) الذي اعترض على هذا المذهب، ولكن لسببٍ آخرَ مختلف عندما قال: ((وزعم ابن عصفور أنَّه مأخوذ من الرضاع؛ لأنَّ المتراضعين يشتبهان، و(مضارع) مقلوب: (مراضع)، والمعنى مستقيم؛ إلَّا أنَّه لا ملجئ إلى تكلفِ القلب))[٢].

ويميل الباحث إلى كون لفظة المضارعة قد أُخذت من الضرع كأنَّما رضعت مع الأسماء من ضرعٍ واحد، حتى بدت معها كالأخوين اللذين اجتمعا في الرضاع من الضرع الواحد، أمَّا من ذهب إلى أنَّها من مقلوب الرضاع على وزن (معافلة) كابن عصفور، فيبدو أنَّ هذا الرأي فيه إجحاف وتكلُّف فلا يُدَّعى القلب إذا كان اللفظُ معلومَ التصريف[٣].

المسألة الثالثة: استحقاق المضارع للإعراب وعلَّة رفعه

إنما دخل الإعراب الأفعال المضارعة لمضارعتها الأسماء، ولولا أن الأسماءَ معربةٌ لما وجبَ إعرابُ هذه الأفعالِ، والذي ضارعَ الأسماءَ هي الأفعالُ التي دخلت عليها إحدى الزوائد الأربع (نأيت) التي تنقل الفعل من الماضي إلى الوقت الذي أنت فيه أو لما لم يقع[٤]، وكما يوجد حروف تقوم بنصب الفعل المضارع، ولا تعمل في الأسماء؛ يقابلها حروف تنصب الأسماء ولا تعمل في الأفعال، والحروف التي تختص بالعمل في الأفعال، هي: (أن)، في قولك: أريد أن تفعل، و(كي) في قولك: جئتك لكي تفعل و(لن) التي زعم الخليل أنَّها (لا أن) وأنَّهم حذفوا منها الألف والهمزة لكثرته في كلامهم[٥].

واستحقاق المضارع للإعراب مشروطٌ بأن لا تباشره نون التوكيد، فهو يُبنى معها على الفتح، كذلك نون الإناث، فالمضارع يُبنى معها أيضًا ولكن على السكون[٦].

---

(١) توضيح المقاصد: ١ / ٣٠٤.
(٢) البرود الضافية: ١ / ١٣٨١.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١ /. ٣٠٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٧٤ وتعليق الفرائد: ١ / ٩٢.
(٤) ينظر: المقتضب: ٢ / ١.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣ / ٥ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٨٩ والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٦.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ١٧٥ .

والمضارع هو: ما كان في أولِّه إحدى الزوائد الأربعة، وما يفيد الحال والاستقبال وكذلك ما حسن معه (الآن) أو (غداً)، وأول الزوائد الهمزة للمتكلم نحو: ((أقوم أنا) أمَّا النون فتعطي المتكلم مع غيره، نحو: (نحن نقوم)، أو تفيد التعظيم، كقوله تعالى ﴿ نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ ﴾[1]، وتعطي التاء التأنيث والخطاب، نحو قولنا: (أنت تقوم) و (هند تقوم)، أمَّا الياء فتعطي معنى الغيبة، كقولنا: (زيدٌ يقوم)[2]. وإعرابُ الفعل بالرفع والنصب والجزم، ولا جرَّ في الفعل المضارع، كذلك لا جزمَ في الأسماء؛ وهذا هو معنى قوله: (والجزم مكان الجرّ)[3].

فالمعرب من الأفعال هو الفعل المضارع، على أن يسلم من النونات الثلاث: النون الخفيفة، والنون الشديدة، ونون جماعة النسوة، فأصل الفعل هو أن يكون مبنيًا، وقد أعربَ لشبهه الاسم النكرة، أمَّا وجه الشبه فهو أنَّ كلَّ واحدٍ منهما عامٌ ثم تخصص بالحرف، فعندما تقول: رجل فيمكن أن يقع على كلِّ واحدٍ من جنسه، وعندما تدخل الألف واللام يكون واقعًا على واحدٍ من ذلك الجنس وميِّز بالخصوص[4].

وقبل أن نشرع بتناول آراءِ أهل البلدين (البصرة والكوفة) ومذاهبهم حول عللِ إعراب الفعل المضارع، لا بدَّ أن نقف على أوجه المشابهة بين الأفعال المضارعة والأسماء وذلك لوشاجة هذه الأوجه وتعاضدها مجتمعةً في تحقيق مُرادِ ما نسعى إليه من إثبات أحقِّية إعراب الفعل المضارع وهذه الأوجه خمسة وهي: [5]

الوجه الأول: أن يكون شائعًا فيتخصص، فعندما تقول: (يقوم) فهو يصلح للحال والاستقبال،عند دخول السين أو سوف؛ فإنَّه يختص بالاستقبال، فكذلك قولك:(رجل)؛ فإنَّه يصلح لجميع الرجال، وعند دخول الألف واللام سيختص برجلٍ بعينه؛ فالاختصاص الذي حلَّ بالاسم والفعل كليهما معًا هو وجه الشبه بينهما.

الوجه الثاني: دخول لام الابتداء عليه ودخولها على الاسم، فقولك: إنَّ زيدًا ليقوم، كقولك: إنَّ زيدًا لقائم، فلام الابتداء تختص بالأسماء، فلمَّا دخلت على الفعل، بانت المشابهة بينهما، وممَّا يثبت هذا الدليل هو أنَّ فعل الأمر والماضي لا يدخل عليهما هذه اللام لبعدهما عن شبه الاسم .

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢ / ١ وشرح الجمل لابن خروف:١ / ٢٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٦٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢١١.

(٤) ينظر: البسيط: ١ / ٢٧٢.

(٥) ينظر: اسرار العربية: ٤٨ ـ ٤٩ والبديع في علم العربية: ١ / ٢٩ ـ ٣٠ وشرح الجمل لابن خروف: ١ / ٢٧٣.

الوجه الثالث: هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال وكذلك الأسماء المشتركة كالعين التي تطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وغير ذلك، فأشبه هذا الفعل الأسماء بالاشتراك.

الوجه الرابع: أن يكون هذا الفعل صفةً، كما يكون الاسم صفةً أيضًا، فتقول: مررت برجلٍ يضرب؛ كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ، حيث قام (يضرب) مقامَ (ضارب).

الوجه الخامس: الفعل المضارع يجري مَجرى اسم الفاعل في حركاته وسكونه، نحو قولنا:(يضرب) على وزن (ضارب) في حركاته وسكونه؛ ولهذا نجد أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل[١] ؛ فعندما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه؛ استحق بذلك جملة الإعراب والذي هو الرفع والنصب والجزم، بعوامل خاصة تناسب هذه الأنواع.

وهنالك إجماع من البصريين والكوفيين على أنَّ الأفعال المضارعة (معربة)، لكن الاختلاف يتعين في علَّة الإعراب؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ علَّة إعرابها هو دخولها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة وهذا غير مستقيم، ذلك أنَّ الحروف ربما دخلت عليها المعاني المختلفة وليس بالضرورة أن يوجب ذلك لها إعرابًا، نحو قولك: (ألا) فهي تصلح للعرض والتمني والاستفهام، كذلك (لمَّا) فهي تصلح للزمان، نحو قولنا: لمَّا جاء عمرٌو أكرمته، وتأتي جازمة بمعنى (لم)، وكذلك (مِن) تكون للتبعيض، ولابتداء الغاية وغير ذلك[٢] .

أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّها إنَّما أُعربت لأوجهٍ ثلاثة: [٣]

الوجه الأول: هو أنَّ الفعل المضارع يكون شائعًا، فيتخصص، ويحصل ذلك مع الاسم، عندما تقول: (يذهب) فإنها تصلح للحال والاستقبال، فاختص الفعل بعد شياعه، كذلك الاسم يختص بعد شياعه فتقول (رجل) فإذا قلت (سوف يذهب) هو مختص بالاستقبال، فعندما تقول: (رجل) فإنَّه يصلح لجميع الرجال فإذا قلت (الرجل) فقد اختص بعد شياعه؛ وهذا وجه شبه بين الفعل والاسم[٤].

---

(١) ينظر شرح المقمة المحسبة: ٢ / ٣٤٨ والمرتجل في شرح الجمل: ٢٢ والرّد عَلى النّحاة:١٣٠. والبديع في علم العربية: ١ / ٢٩.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ١٩٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ١ / ١٥ والمقتضب: ٢ / ١ـ ٤ . ٨١ والأصول في النحو: ١ / ٢٤١ وحروف المعاني والصفات: ١ / ٤٢ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٤٨ والبديع في العربية: ١ / ٢٩ والمسائل الحلبيات: ٢١١ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦(المسألة ٧٣).

(٤) ينظر: والإيضاح العضدي: ١٣ والتبصرة والتذكرة (الصميري): ٧٦ وشرح الجمل لابن خروف: ١ / ٢٧٣.

الوجه الثاني: مشابهته اسم الفاعل في حركته وسكونه، نحو قولك (يضرب) على وزن (ضارب) لذا وجب على الفعل المضارع أن يكون معربًا؛ على أنَّ الاسم معربٌ لأوجه الشبه المذكورة سابقًا.

الوجه الثالث: دخول لام الابتداء عليه في خبر (إنَّ) كدخولها على الاسم، دلَّ على مشابهةٍ بينهما، نحو قولك: إنَّ زيدًا ليقوم، وقول: إنَّ زيدًا لقائم، وهذه اللام لا يجوز دخولها على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، فأنت لا تقول: (إن زيدًا لقام) ولا (إن زيدًا لأضْرِبْ عمرًا)، وذلك لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم، وهذا ما ذهب إليه الصيمري(ت٤٣٦هـ)[١].

واعترض ابن الفخَّار على مَن ذهبَ مِن المتأخرين إلى أنَّ دخول لام الابتداء على المضارع إذا كان خبرًا لـ(إنَّ)، من جملة أوجه الشبه الموجب للإعراب كما عند الصيمري[٢] فقال: ((وليس هذا بصحيح عند الحذَّاق؛ لأنَّ لام الابتداء نظير الإعراب، كل واحدٍ منهما أصله أن يكون في الأسماء، فكما أنَّ الإعراب في المضارع إنَّما كان بعد استقلال الشبه بالأسماء فكذلك دخول هذه اللام عليه إنَّما كان بعد استقلال الشبه من جهة اتفاقها مع الإعراب، في الاختصاص بالأسماء))[٣].

ويرى الباحث أنَ ثمةَ أوجهَ شبهٍ متعددةٍ مشتركةٍ بين الفعل المضارع والأسماء، ولا بأس أن يكون دخول لام الابتداء من أوجه الشبه المشتركة الموجبة للإعراب، فإنَّ دخول (اللام) على الفعل المضارع في قولنا: إنَّ زيدًا ليقوم، ودخولها على اسم الفاعل يعدُّ قرينةً مشتركةً على الشبه والمماثلة بين الفعل المضارع والاسم.

كذلك اختلف النحاة في سبب رفع الفعل المضارع؛ وهل سبب الرفع هو التجرد، والتجرد هو علامة العدمية، أم الزيادة في أوله، أم حلوله محل الاسم، إلى غير ذلك من الآراء المتباينة، فقد ذهب سيبويه وتبعه أبو العباس المبرِّد إلى أنَّ شبه هذه الأفعال بالأسماء وحلولها محلها هو سبب دخول الرفع، أمَّا العلَّة في ذلك فهي أنَّ عمل حروف الجزم هو جزم الأفعال المضارعة للأفعال حصرًا، مثلما الجر الذي يكون في الأسماء فقط، والجزم في هذا الموضع هو نظير الجر في الأسماء[٤]، والأفعال ترتفع بكينونتها في موضع الاسم، ولا ترتفع بالابتداء على زعم بعضهم لأنَّ ذلك يفرض عليها أن تنتصب في موضع انتصاب الاسم، وكذلك جرَّها في موضع جره[٥] .

---

(١) ينظر: التبصرة: ٧٦ ـ ٧٧ والبديع في علم العربية: ١ / ٢٩ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٥ .

(٢) ينظر: البديع في العربية: ١ / ٢٩ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٥ .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ١/ ٧٥ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ٩ ـ ١٠ ـ ١١١ والمقتضب: ٢ / ١ والأصول: ٢ /٢٣١ وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ١٥٥ ـ ٣ / ١٩٩ وشرح المفصل: ٥ / ٢٩٥ والمساعد: ٣ / ١٥٢ وشرح التصريح: ١ / ٨٥.

(٥) ينظر: الكتاب: / ٣/ ١١ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٠.

وذهب الفراء والكوفيون وبعض البصريين إلى أنَّ الأفعال المضارعة ترتفع لتعريها من العوامل[١].

واعترض ابن الفخَّار عليهم لأنَّ التعرِّي من عوامل الأسماء المبتدأت، إذا ما علمنا أنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإن دخل ناصبٌ عليه نصبه، وإن دخل جازمٌ عليه جزمه[٢]، واستنكر ابن الفخَّار عليهم محتجًا في اعتراضه بما ردَّ به بعض المتأخرين من النحاة وأضاف، فقال: ((أنَّ التعري قد ثبت عاملًا في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وهذا أصلٌ مقررٌ عند علماء العربية، وهذا الردُّ أقرب إلى الوهم، لأنَّ تعري الأفعال خلافَ تعري الأسماء فتعري الأفعال تعرٍّ من الناصب والجازم وتعري الأسماء تعرٍّ من نواسخ الابتداء، وإنَّما وقع الإشتراك في مجرد لفظ التعري، ومن هنا أتي على الراد والله أعلم))[٣].

ويميل الباحثُ إلى أنَّ هذه الأفعال ترتفع بتعريها من النواصب والجوازم ولا ترتفع بالإبتداء؛ لأن ارتفاعها بالابتداء يفرض عليها أن تنتصب بما ينتصب الاسم، وكذلك تُجَرُ بما يُجَرُّ به الاسم وهذا غير ممكن، وهي وإن ضارعت الأسماء في أوجه شبهٍ كثيرة، لكنها لا تتقبل عوامل الأسماء من الأفعال الناسخة، ولها عوامل نصب وجزم خاصة بها تمييزها عن الاسم، وليس بالضرورة أن تجتمع عوامل رفع الأسماء بعامل رفع الفعل المضارع (التعرِّي)، فقد افترقا في عامل الرفع لكلٍّ منهما .

وقيل إنَّ الكسائي يعزو ارتفاع المضارع بفعل الزوائد التي في أوله[٤]، فقد ذهب إلى أنَّ العامل فيه الزوائد الأربعة، بدعوى أنَّ الفعل قبلها كان مبنيًا؛ فرفعت بها، وأنَّ عملها كان ضرورة حيث لا حادث سواها، وهذا لا يستقيم، ذلك أنَّ حرف المضارعة يصير من الفعل نفسه إذا دخل الفعلَ والجزء لا يعمل في باقية، فلا يتصور أن يكون عاملًا في نفسه، على أنَّ الناصب ينصبه والجازم يجزمه فلا يُتصوَّر أن تكون الزوائد عوامل رفعٍ فيه وتدخل عليه عواملُ أخر[٥] .

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١ / ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٠

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١ / ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٠ وشرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٤٧ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٤٨ ـ ٤٤٩(المسألة ٧٤) وشرح المفصل: ٤ / ٢٢٠ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٣٦.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٧ ـ ٧٨.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٤٨ (المسألة ٧٤) وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٨.

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف:٢ / ٤٤٨(المسألة٧٤) وشرح المفصل: ٤ / ٢٢٠ وشرح ابن الفخار: ١ / ٧٨.

وهذا المذهب فاسدٌ عند الأنباري من أوجه عدة: [١]

الأول: لو كانت عوامل رفع لما جاز دخول عوامل النصب والجزم عليها، فالعوامل لا تدخل على العوامل.

الثاني: إنَّ دخول النواصب والجوازم على هذه الزوائد وعملها فيها دلَّ على فسادِ هذا الرأي.

الثالث: أنَّ هذه الزوائد أجزاءٌ من اللفظ ومتتمة لمعناه، دلَّ على ذلك أنَّها غير عاملة، وكيف يعمل الشيء في نفسه فهذا من المحال.

وقد اعترض ابن الفخَّار على مذهب الكسائي فقال: ((وهو أيضًا غير مستقيم من جهة انتصابه وانجزامه، مع ثبات حروف المضارعة فيه، وليس الرفع أحقُّ من غيره، ولا يصحُّ الإعمال ولا التعليق في هذه الحروف))[٢].

ويذهب الباحث مع ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري مِن أنَّ حروف المضارعة (أنيت) لا يمكن أن تكون عوامل رفع للفعل المضارع؛ لأنَّ هذه الحروف حين تدخل على الفعل المضارع تكون كالجزء من الفعل فكيف يعمل الشيء بنفسه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنَّ هذه الأفعال مع الزوائد تقبل دخول عوامل النصب والجزم، ولو كانت الزوائد عاملة لما دخلت عليها عوامل تعمل فيها، بالإضافة إلى ذلك فضلًا عن أنَّ هذه الزوائد متممة لمعنى اللفظ وهذا مما يدلُّ على أنَّها غير عاملة، فكيف يدلُّ الشيء على نفسه[٣].

ويتفق الباحث مع ابن الفخَّار الذي أضاف حجةً أخرى قوية إلى ما ذُكر من جهة انتصاب الفعل المضارع وانجزامه، مع ثبات هذه الحروف، وأنّ الرفع ليس أولى من النصب والجزم[٤].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،: ٢ / ٤٤٨ ـ ٤٤٩ (المسألة ٧٤).

(٢) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٧٩.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٤٨ . ٤٤٩ (المسألة ٧٤).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ٧٨.

المسألة الرابعة: الخلاف في اسمية كلٍ من (نِعمَ وبِئسَ) وفعليتهما

تحدَّث سيبويه عن هذه المسألة فقال: ((وأصلُ نِعمَ وبِئسَ: نعم وبئسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغيرِ هذا المعنى))[١].

و(نِعمَ وبِئسَ) عند أهل البصرة: فعلان ماضيان، وأصلهما: (نِعَمَ) و(بِئسَ)، وقد كُسرت الفاء منهما من أجل حرفي الحلق، والحرفان هما: العين في (نِعَمَ) والهمزة في (بِئسَ) فصار:(نِعمَ وبِئسَ)[٢] و(نَعمَ وبِئسَ) فعلان موضوعان للمدح والذم فـ(نِعمَ) للمدح، و(بِئسَ) للذم[٣]، فهما فعلان لا يتصرفان وليسا باسمين عند هؤلاء، وذلك للزومهما إنشاء المدح والذم ومعناهما المبالغة[٤]، أمَّا فاعلاهما فلا يكونان إلَّا اسمين معرَّفين بالألف واللام تعريف الجنس أو يكونان مضمرين شريطة التفسير، نحو: نعم الرجلُ عمرٌو، وبئسَ الولدُ محمدُ، فالرجل قد رُفِعَ بفعله، وعمرٌو مرفوع؛ لأنَّه وقع خبرًا للمبتدأ المحذوف[٥]، إذن، هما فعلان (عند البصريين والكسائي). ودليلُ ذلك في ثلاثة أشياء: [٦]

الأول: اتصال تاء التأنيث الساكنة، والدالَّة على تأنيث الفاعل بها، وليس كالتي في تاء (ربَّت) و(ثمَّت) ذاك أنَّها متحركة غير دالة على تأنيث الفاعل، نحو: نعمت الجارة، وبئست المرأة[٧].

والثاني: يستتر فيها الضمير وليست اسم فاعل ولا مفعول.

والثالث: إنَّهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، والأسماء لا تُبنى على الفتح من دون علَّة.

---

(١) الكتاب: ٢ / ١٧٩ وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٧ .
(٢) ينظر: المقتضب: ٢ / ١٤٠ والأصول في النحو: ١ / ١١١ وحاشية الصبان: ١ / ٤٠ .
(٣) ينظر: الكتاب: ٣ / ٢٦٦ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٩ وشرح ألفية ابن معطي: ٩٦٧. وهمع الهوامع: ٣ / ٢٩ وعلل النحو: ٢٩٠.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٥٦ ـ ٥٧ واللمع في العربية: ١٤٠ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٥ وشرح الكافية الشافية: ٢ / ١١٠٠ واللمحة في شرح الملحة: ١ / ٤٠٥ والمساعد: ٢ / ١٢٠.
(٥) ينظر: حروف المعاني والصفات (الزجاجي): ١٦ / ٥٦ واللمع في العربية: ١٤٠.
(٦) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٧٩ وأسرار العربية: ٩٠ واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٨٠. وارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٤١ وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣ / ٩٢.
(٧) ينظر: الكتاب:٢ / ١٧٨ ـ ١٧٩ والمقتضب: ٢ / ١٤١ ـ ١٤٦.

وقد حكى الكسائي: نعما رجلين ونعموا رجالًا ورفعهما للفاعل الظاهر، ودخول لام القسم، في قول زهير: [١]

يمينًا لنعمَ السيدان وجدتما على كلِّ حالٍ من سحيلٍ ومبرمِ

ونحو قوله تعالى:﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾[٢]

وفي أماكن يتقدَّم المخصوص على نعم وبئس، نحو: عمرو نعم الرجل، وهو قليل[٣]، وحُكي أنَّ بعض فصحاء العرب قالوا: (نعم السيرُ على بئسَ العِير)[٤] .

وفصَّلَ سيبويهِ في في قول العرب: (هذه الدار نعمت البلدُ) إنَّه لما كان البلد الدارَ أقحم العرب التاء، فصار كقولنا: من كانت أمَّك، وما جاءت حاجتك، كذلك من قال: نعمَ المرأةُ قال نعم البلدُ، وأيضًا: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، لمَّا كانت البلد ذُكرت، فلكثرته لزم في كلامهم، فهو صار كالمثل[٥].

أمَّا الفراء ومن تبعه من الكوفيين الذين قالوا باسميتهما، ودليلهم دخول حرف الجر عليهما؛ وحروف الجر لا تدخل إلَّا على الأسماء[٦]، وكذلك نُقِلَ عن أبي بكر الانباري عن ثعلب عن الفراء، أنَّ أعرابيًا من بني عقيل، وُلِدت له مولودة، فقيل له: نعم المولودة مولدتك! فقال: (والله ماهي بنعم المولودة نصرتها بكاء، وبرها سرقة)[٧]، وبها احتج الكوفيون و الفراء باسمية (نِعمَ و بِئسَ) لأنَّ حروف الجر لا تدخل إلَّا على الأسماء وهي من خصائصها، كذلك قول حسان بن ثابت: [٨]

---

(١) البيت من الطويل في ديوانه : ١٠٥ وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/٨٦(المسألة١٤) وشرح ألفية ابن معطي: ٩٦٧ وشرح الرضي: ٤ / ٢٤٤ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ١٨ وشرح الكافية: ٢ / ٨٥٤ وهمع الهوامع: ٢ / ٤٨٨ .

(٢) سورة النحل: الآية ٣٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٤٧.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٩٢ (المسألة ١٤) وشرح الكافية: ٢ / ١١٠٢ وشرح ابن الناظم: ٣٣٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٧٨ ـ ١٧٩والمقتضب: ٢ / ١٤١. ١٤٦ ـ ١٤٩ والأصول: ١ / ١١٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٦٨ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٩٢(المسألة ١٤).

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٩٣ (المسألة ١٤) وشرح ألفية الشاطبي: ٤ / ٥٠٨ وسورة الكهف دراسة نحوية وصرفية : ١ / ١٥٥.

(٨) البيت من الطويل في أمالي ابن الشجرى: ٢ / ٤٠٥ وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٨١ (المسألة ١٤) وأسرار العربية:١: ٩.

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

ولا حجة لهم في ذلك لأنَّ الحكاية مقدرة فيه، وحرف الجر قد يدخل مع تقدير الحكاية[١].

ونُقِلَ عن الرؤاسي (ت١٨٧هـ) قوله: سمعت العرب تقول: (فيك نعمت الخصلة)[٢]، وقد جعلها مبتدأً و (فيك) خبرها[٣].

وزعمَ بعضهم أنَّ لا خلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية (نِعمَ و بِئسَ) في قولنا: نعم الرجل عمرو، وبئس الرجل زيد، فالاسم بعدهما هو فاعلٌ مرفوع بهما، لكن الخلاف بينهم في كون مجموع الجملة قد صار اسمًا أو لا، فالبصريون ذهبوا إلى أنَّها جملة غير مؤولة باسم.

أمَّا الكسائي، فقد ذهب إلى أنها اسم محكي كتأبط شرًا، حيث إنَّ (نعم الرجل) اسم للممدوح، و(بئس الرجل) للمذموم، وكتلاهما جملةٌ في الأصل[٤].

ويمكن إجمال حجج الكوفيين باختصار وهي على ستة أوجه: [٥]

الوجه الأول: قبولها حرفِ النداءِ كقولنا: (يا نِعم المَولى ويا نِعم النَّصير) ونحن نعلم بأنَّ النداء مختص بالأسماء.

والوَجه الثّاني: دخولُ حرفِ الجرِّ عليها، نحو قولنا: (قولك: ما عمرٌو بِنِعم الرّجل)

والوجهُ الثالثُ: لو كانتا من الأفعال لدلَّتا على حدثٍ وزمانٍ.

والوجهُ الرَّابعُ: لو كانَتا من الأفعال لتصرّفتا تَصرُّف الأفعال فكان منهما مستقبلٌ وأمرٌ ومصدرٌ واسم فاعلٍ.

---

(١) ينظر: علل النحو: ١: ٢٩٢ واللمحة في شرح الملحة: ٤١١ وهمع الهوامع: ٣ / ٢٣ والمدارس النحوية(شوقي ضيف): ٢٠٦ وسورة الكهف دراسة نحوية وصرفية: ١٥٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ٧٠ والمساعد: ٢ / ١٢٠ والبرود الضافية: ١ / ١٦٢٢.

(٣) ينظر: المساعد: ٢/ ١٢٠.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٢٠ .

(٥) ينظر: التبيين في مذاهب النحويين: ٢٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٦٣ وشرح الكافية: ٢ / ١١٠٢.

والوجَهُ الخامسُ: اللامَ تدخلُ عليهما إذا وقعَتا خبرًا، نحو قولنا: إنّ عمرًا لنعمَ الرّجل ومعلومٌ أنَّ هذه اللام لا تدخلُ إلا على الاسم أو على الفِعل المضارع، و(نعمَ) ليست فعلًا مضارعًا ومعلومٌ أنَّ الماضي لا تدخلُ عليه وبذلك فثَبت أنها اسمٌ: والوجهُ السادسُ: قولنا (نَعِيْمَ الرجل) وهذا البناءُ ليس من أبنية الفِعل، وعليه ثبت أنه اسم.

واعترض ابن الفخَّار على من ذهب إلى اسمية (نِعمَ وبِئسَ) وعلى الاستدلال بدخول حرف الجر عليهما[١]، بقوله: ((ولا دليلٌ في ذلك لاحتمال أن يكون دخول حرف الجر عليهما، على تقدير موصوف حذف لفهم المعنى))[٢]؛ وبذلك يذهب ابن الفخَّار مذهب البصريين في فعلية (نعم وبئس)، وهو مذهب سيبويه وينقض مذهب الكوفيين بما استدل به من قبله من أنصار هذا المذهب، ويؤكد فعليتهما بدلالة لحاق تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث المرفوع بهما، وأيضًا بما حُكي من اتصال الضمير المرفوع البارز بهما، وأنَّ هذين من أحكام الأفعال[٣].

وردَّ الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) أيضًا على من قال من الكوفيين باسمية (نعم و بئس)، لدخول حرف الجر عليهما، نحو قولنا: نعم السير على بئس العَير، فقد تأولها المانعون على حذف الموصوف وصفته، ودخول حرف الجر على معمول الصفة، والأصل هو: ونعم السير على غير مقول فيه بئس، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل لى الاسم؛ وذلك لأنَّ تاء الفاعل لا تدخل على (نعم و بئس) بخلاف (ليس وعسى) فإنهما يقبلان العلامتين[٤].

---

(١) ينظر: اللمحة : ١ / ٤١١ وشرح التصريح: ١ / ٣٤ وحاشية الخضري على ابن عقيل:١ / ٦٣

(٢) شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٥١٩ .

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٦ ـ ٨٧ (المسألة ١٤) وشرح ألفية بن معطي لابن القوَّاس: ٩٦٧ والمساعد: ٢ / ١٢٠ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥١٩.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ١ / ٣٥

ويميلُ الباحث إلى فعلية (نِعمَ و بِئسَ) وهو مذهب سيبويه وابن الفخَّار، وذلك لقبول كلٍ منهما تاء التأنيث الساكنة التي هي خاصية الأفعال، نحو قولنا: نعمت الجارية، وبئست المرأة، كما أنَّ الضمير يتصل بين تصل بهما كما في الأفعال، نحو قولنا: نعما رجلين، ونعما رجالًا، ونعموا رجالًا؛ كقولهم: قاما، وقاموا، فضلًا عما ذكرنا فإنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما بُنيا على الفتح، فالبناء على الفتح من خصائص الأفعال[1].

(١) ينظر:الكتاب: ٢ / ١٧٩ وأسرار العربية: ٩٠ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٥١٩ .

الفصل الثالث:

اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحوية في الحروف

المبحث الأول: اختيارات ابن الفخَّار النحوية في الحروف

المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الحروف

الفصل الثالث: اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحوية في الحروف

المبحث الأول: اختيارات ابن الفخَّار النحوية في الحروف

المسألة الأولى: دخول (حتى) على الأسماء

تدخل (حتى) على كلٍّ من الأسماء والأفعال والجمل، وعملها بالفعل هو النصب بإضمار (أن) الخفيفة، أمَّا إذا دخلت على الجمل فإنها غير مؤثرة فيها، نحو قولنا: قام القوم حتى عمروٌ قائمٌ، فالاسم بعدها مرفوع على الابتداء، وقائمٌ خبره [١].

وقد قسَّم البصريون (حتى) على ثلاثة أقسام: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء[٢].

أمَّا الكوفيون فقد زادوا قسمًا رابعًا[٣]، وهو أن يكون (حتى) حرف نصب، ينصب المضارع[٤].

وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا، وهو أن تكون (حتى) بمعنى الفاء[٥]، والأقسام الخمسة هي الآتي: القسم الأول: (حتى) الجارة ومعناها انتهاء الغاية، وتكون جارة بنفسها عند البصريين، أمَّا الفراء، فقال: تخفض كـ(إلى)[٦]، وأحيانًا يظهرون (إلى) بعدها، نحو قولنا: جاء الخبر حتى إلينا، أمَّا مجرورها فاسمٌ صريح نحو (حتى حين) أو مصدر يكون مؤوَّلًا من أن والفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [٧]، ذلك أن التقدير هو: حتى أن يقولَ الرسول. كما أنَّ لمجرورها شرطين في دخولها على لأسماء:

---

(١) الجمل للزجاجي : ٧٧ وشرح المفصل: ٤/ ٤٦٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ١ / ٩٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٨٠ والإيضاح العضدي: ٢٥٧ والحلل في أصلاح الخلل: ١٩٧والبسيط: ٩٠١ والجنى الداني: ٥٤٢ وهمع الهوامع: ٢ / ٣٧٩.

(٣) اللمع في العربية: ٧٦ وتوجيه اللمع: ٢٤٣.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٢ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٢٩.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٧ / ٣٢١ و ٥٤٢ وارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٦٧وتوضيح المقاصد: ١ / ١٣١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٧٥٢ والجنى الداني: ٥٤٢ وهمع الهوامع: ٢ / ٣٨٠ والشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء: ١٩٦.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٢١٤.

الأول: أن يكون ظاهرًا وليس ضميرًا[١]، فهي لا تجر الضمير وهذا مذهب سيبويه والبصريين.أمَّا الكوفيون ومعهم المبِّرد فقد أجازوا جرها للضمير، نحو قول الشاعر: [٢]

فَلا واللهِ لا يلفِي أناسٌ فتىً حَتَّاكَ، يابنَ أبي يزيدِ

الثاني: هو أن يكون آخر جزء، أو ملاقيه، نحو قولنا: (أكلت السمكة حتى رأسها)[٣]،أمَّا كونه ملاقيَ آخر جزء كقولهم: سرت النهار حتى الليل، ولو قلنا: أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثها لما جاز، ذلك أن الفعل المتعدي بها غرضه أن ينقضي شيئًا فشيئًا، حتى يأتي عليه[٤]، نحو قول الشاعر: [٥]

عُيّنتْ ليلةً فما زلتُ حتّى نِصْفِها راجيًا، فعُدْتُ يئوسا

وهذا الاستشهاد لاحجة فيه، إذ لم يتقدم (حتى) شيء، يكون ما بعدها جزءًا له، ولا يكون ما بعدها ملاقيًا لآخر جزء منه [٦].

أمَّا في قولنا (أكلت السمكة حتى رأسها) فهنالك وجهان في (رأسها): إمَّا النصب في حال كونها حرف عطف، وإمَّا الخفض في حال كونها حرف جر[٧].

القسم الثاني: (حتى) عاطفة، نحو قولنا: قدم الحجاج حتى المشاة، فـ(حتى) هنا حرف عطف تشرك في الإعراب والحكم، وهذا مذهب سيبويه والبصريين [٨].

أمَّا الكوفيون فقالوا: إنها ليست عاطفة، وإعراب ما بعدها على إضمار عامل [٩].

---

(١) ينظر: الكتاب: الكناش في فني النحو والصرف: ٢ / ٣٤٦ وضياء السالك: ٢ / ٢٨٨ .

(٢) البيت من الوافر، وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها في خزانة الأدب: ٩ / ٤٧٤، وينظر: شرح الرضي: ٤ / ٢٧٧ وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٤٥٥ وتوضيح المقاصد: ٣: ١٦٦٣ والجنى الداني: ٥٤٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢ /٤٣ والأصول: ١ / ٤٢٤ والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٨٠ وشرح المفصل : ٤ / ٤٦٥ والتذييل والتكميل: ١١ / ٢٤٨ وشرح تسهيل الفوائد: ٤/ ٢٤ وشرح قطر الندى: ٣٠٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ١ / ٩٤ والجنى الداني: ٥٤٤.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في المعجم المفصل: ٤ / ٣٥، ينظر: التذييل والتكميل: ١١ / ٢٤٨ و الجنى الداني: ٥٤٤ ومغني اللبيب: ١٦٧ وتمهيد القواعد: ٦ / ٢٩٨٦ .

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٤ . ٥٤٥ وتوضيح المقاصد: ٢ / ٧٥٢ وتمهيد القواعد: ٦ / ٢٩٨٩.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب:٤ / ١٧٥٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٤١٣ وتمهيد القواعد: ٦ / ٢٩٨٩.

(٨) ينظر: الكتاب: ١ / ٩٦ والأصول: ١ / ٤٢٤. ٤٢٧ والجمل للزجاجي: ٨٠ ولباب الإعراب(الشعراني): ٥٣.

(٩) ينظر: الجني الداني: ٥٤٦ وحاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣ / ٣٣٠ ولباب الإعراب: ٥٣.

وللمعطوف بـ(حتى) شرطان:[١]

الأول: هو أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه، وقولنا في كونه بعض نحو: قدِم الحجاج حتى المشاة، أو كونه كبعض، نحو: قدم الصيَّادون حتى كلابهم، أو ربما كان مباينًا، فبعضيته تقدر بالتأويل، نحو قول أبي مروان النحوي: [٢]

ألقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَه والزادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها

أي ألقى كلَّ ما يثقله حتى نعله، فقد أدخلوا بهَا الثَّانِي فِي إِعْرَاب الأول، حَتَّى صَارَت تجْرِي مجْرى الْحُرُوف المخلَّصة للْعَطْف[٣] .

الثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما بعدها في النقص والزيادة، والنقص يشمل الضعف والتحقير، والزيادة تشمل القوة والتعظيم [٤] .

القسم الثالث: (حتى) الابتدائية، وليس المعنى أن يليها المبتدأ والخبر، ولكن المعنى هو أنها صالحة لذلك؛ فهي حرف ابتداء، يستأنف بعدها الكلام؛ فيقع بعدها المبتدأ والخبر[٥]، نحو قول جرير: [٦]

فَمَا زَالَت الْقَتْلَى تمج دماءها بدجلة حَتَّى مَاء دجلة أشكل

كذلك يليها الجملة الفعلية مصدرة بمضارعٍ مرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[٧]، وذلك على قراءة الرفع، أو بماضٍ كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾ [٨] فالجملة بعدها لامحل لها من الإعراب [٩] .

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٧.

(٢) البيت من الكامل ، وينسب إلى أبي مروان النحوي قاله فِي قصَّة المتلمس حِين فر من عَمْرو بن هِنْد ينظر: الكتاب: ١ / ٩٧: والجمل للزجاجي: ٨١ ورصف المباني(المالقي): ١٨٢ وشرح شواهد المغني (السيوطي) : ١ / ٣٧٠ وخزانة الأدب: ٣ / ٢٣ وشرح الشواهد الشعرية: ٣ / ٣١١.

(٣) ينظر: المخصص(ابن سيدة): ٤ / ٢٣٥.

(٤) ينظر: لجنى الداني: ٥٤٨ .

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٥٥٢.

(٦) البيت من الطويل في ديوانه: ٣٧٥ وينظر: الأزهية في علم الحروف: ٢١٦.

(٧) سورة البقرة: الآية ٢١٤.

(٨) سورة الأعراف: الآية ٩٥ .

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٥٥٢

القسم الرابع: (حتى) الناصبة للفعل، والكوفيون هم من أثبت هذا القسم فـ(حتى) عندهم تنصب الفعل المضارع بنفسها، كما أجازوا إظهار (أن) بعدها توكيدًا، وأمَّا البصريون، فيذهبون إلى أنَّها جارة، والنصب يكون بـ(أن) المضمرة بعدها[١]، سواءٌ بمعنى (كي)، نحو قولنا: أطع والديك حتى تدخل الجنة، أو بمعنى (إلى) كقوله عزَّ وجل: ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[٢]، هذا فيما يخص النصب أن المضمرة بعد حتى[٣]، وشريطة هذا النصب هو أن يكون المضارع بعدها مستقبلًا لزمن التكلم، فإذا لم يكن مستقبلًا فيجب رفعه، أو كان مسببًا عما قبله[٤].

القسم الخامس: (حتى) التي بمعنى الفاء، فإذا رفع المضارع بعدها، نحو قولنا: سرتُ حتى أدخلُ المدينة، برفع أدخل، والتقدير: سرت فدخلت، فهي حرف ابتداء وليست عاطفة، فهي تعطف المفردات لا الجمل على مذهب الجمهور، فـ(حتى) هنا كالفاء في أفادة معنى السببية[٥].

وقد ظهر أثر هذه الأقسام المتعددة لـ(حتى) في قولهم: (أكلت السمكة حتى رأسها)، إذ احتملت (حتى) أوجه عدَّة، فقد أشار الزجاجي إلى وجهين في إعراب (رأسها) إذا لم يُذكر فعلٌ بعدها، والوجهان هما: (النصب و الخفض) وتكون في حالة النصب (حتى) عاطفة، وأمَّا في حالة الخفض فتكون فيه (حتى) جارة، وقد منع الزجاجي الرفع[٦].

واختار ابن الفخَّار الخفض قائلًا: ((وهذا أجود الوجهين لأنه الأصل فيها، ولا يجوز رفعه بالابتداء وحذف الخبر، خلافًا للكوفيين ومن وافقهم، لأنَّ (حتى) إذا وقع بعدها مفرد تطلبه بالخفض اعتبارًا بالغالب عليها، فلو رفعته على هذا الفرض لكنت قد غلَّبت حكم اللفظ، لأنَّك إنَّما كنت ترفعه بالابتداء، والابتداء عامل معنوي، ولا يجوز تغليب العامل المعنوي على العامل اللفظي؛ لأنَّ ذلك ضربٌ من التهيئة والقطع))[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ١٧ والمقتضب: ٢ / ٣٨ والأصول في النحو: ١ / ٢٣٤ والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢ / ١٣٥ والأزهية في علم الحروف: ٢١٥ وهمع الهوامع: ٢ / ٣٨٠ وشرح قواعد الإعراب: ١ / ٩٩.

(٢) سورة طه: الآية ٩١.

(٣) ينظر: شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، شيخ زادة: ١/ ٩٩.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٤/ ٣٤٦ وقرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي، أطروحة دكتوراه (إيهاب عبد الحميد): ٢١١.

(٥) ينظر الكتاب: ١ / ٩٧ والتذييل والتكميل: ٧ / ٣٢١ وارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٦٧ وتوضيح المقاصد: ١ / ١٣١ وتمهيد القواعد: ٤ / ١٩٤٣.

(٦) ينظر الجمل للزجاجي: ٨٠ وشرح الجمل لابن الفخار: ٤١٤.

(٧) شرح الجمل لابن الفخار: ٤١٤.

ويرى الباحث أنَّ وجهي (النصب والخفض) متعادلان في المرتبة الإعرابية من حيث أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على معنىً في نفسه مختلفٍ عن الآخر، فجملة:(أكلت السمكة حتى رأسها)، التي جاء فيها اسمٌ بعد (حتى)، سيكون لإعراب هذا الاسم بعد (حتى) وجهان:

الوجه الأول: أمَّا النصب أو الخفض، فأمَّا في النصب فتأتي (حتى) حرفَ عطفٍ، وستشترك حينها في الإعراب والحكم، وشرط العطف في هذه الحال هو أن يكون المعطوف جزءًا من الذي قبله أو بعضه، كما يشترط أن يكون ما بعدها غايةً لما قبلها بالزيادة والنقص.

الوجه الثاني: وأمَّا في الخفض فتكون (حتى) فيه حرف جر، وهنا سيكون معناها انتهاء الغاية، ومجرورها هو آخر الجزء أو ملاقيه، والفرق واضحٌ بين النصب والجر إذ لا يمكن أن نُرجِّح وجهًا على آخر وإن كان الأصل في (حتى) أن تكون جارة، وإن كانت غير خارجة عن معنى الغاية[١]، فالأصلَ في (حتى) يعينه سياق الجملة التي هي فيه والذي يغيِّر الإعراب تبعًا لقرينة المعنى، فالنصب فيها أصلٌ كما هو الجر أصلٌ أيضًا، لذا يرى الباحث أن لا معنىً لترجيح إعرابٍ على إعراب باعتبار الأصل؛ لأنَّ الغايتين في كلٍّ من (حتى) الناصبة والخافضة مختلفتان .

المسألة الثانية: الاختلاف في عطف (أم) المتصلة والمنقطعة

المشهور عند الجمهور أنَّ (أم) قسمان: متصلة ومنقطعة، وقد أضاف لها أبو زيد الأنصاري(ت٢١٥هـ) قسمًا ثالثًا هو: الزائدة[٢].

و(أم) هو حرفٌ مهمل، ومن النحويين من جعلها أربعة أقسام: [٣]

أولًا: متصلة عاطفة وتكون لازمة لهمزة الاستفهام ولا تدخل عليها[٤]، وسُميت (متصلة) لأنَّ ما قبلها وما بعدها، لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ولهذا هي لم تقع إلَّا بين مفردين أو تقع بين جملتين في تقدير مفردين[٥]، وتكون معادلة لهمزة التسوية، فالاستفهام وما يتصل به جملة في

---

(١) ينظر : علل النحو: ٣١٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢ / ١٠٠٥.

(٣) ينظر الجني الداني: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ورصف المباني: ٩٣ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ٩٦ .

(٤) ينظر:الأصول في النحو: ٢ / ٥٩ والكافية في النحو: ٥٣.

(٥) ينظر توضيح المقاصد: ١٠٠٥ ورصف المباني ٩٣ وشرح ابن الناظم: ٥٤٨.

موضع خبر (سواء)، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[1]، فأنت غير مستفهم، وإن كان بلفظ الاستفهام، فقد دخلت ألف الاستفهام.

و(أم) لمعنى التسوية وإن لم يكن استفهامًا لما ذكرناه فيهما من معنى التسوية والمعادلة[2]، فالاستفهام مع (أم) يفيد معنى التسوية كقولنا: (أقام زيدٌ أم قعد)، فقد سويت بينهما في علمك، فالمعنى: أي الفعلين أوقع[3].

وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل (أم) المتصلة، لأمن اللبس، وهو من الضرورات الشعرية، والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها (أم)المتصلة، وذلك لكثرته نظمًا ونثرًا[4]، نحو قول عمر بن أبي ربيعة:[5]

لَعَمْرُك ما أدري وإن كنتُ داريا بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمان

والمراد بالقول هو: (أبسبعٍ) وقد دل على قوله: (أم بثمان) و(أم) عديلة الهمزة، وهو لم يرد (المنقطعة)، ذلك أنَّ المعنى: ما أدري ماكان منها، فأعرفه[6] وجوَّز الأخفش حذفها اختيارًا[7].

وذكر الغزني[8] في البديع في النحو أنَّ (أم) ليست بحرف عطف، أما كونها حرف عطف فهو مذهب جمهور النحاة[9].

---

(١) البقرة: آية ٦.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٤٣٥ وشرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٣٦٩ وأمالي الحاجب: ٢ / ٨٢١ وشرح تسهيل الفوائد: ١ / ٣٠١ وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٣٠٥.

(٣) ينظر المقتضب: ٢ / ٥٣ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٤١١ والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢ / ٢٨٠. ونتائج الفكر: ١٥٥ ـ ٣٣٣ وارتشاف الضرب: ٤ / ٢٠٠٤ وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥ / ١٠٥.

(٤) ينظر الجني الداني: ٣٤ والتذييل والتكميل: ٧ / ٢١٢.

(٥) البيت من الطويل في أمالي الشجري: ١ / ٤٠٧ وينظر: الكتاب: ٣ / ١٧٣ والمقتضب: ٣ / ٢٩٤ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٤١٥والمفصل: ٤٣٨والبديع في علم العربية: ٢ / ٢١٧وشرح تسهيل الفوائد: / ٣٦١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥ / ١٠٤ ومغني اللبيب: ٢٠/ ٥ وهمع الهوامع: ٣ / ١٩٨.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢١٦ والجنى الداني: ٣٤.

(٨) صَاحب كتاب البديع في النحو، أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ، وَذكره ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي، وَقَالَ: إِنَّه خَالف فِيهِ أَقْوَال النَّحْوِيين، وذكره السيوطي ولم يؤرخ لوفاته، ينظر بغية الوعاة: ١ / ٢٤٥ ومعجم المؤلفين(كحالة الدمشق): ١٢ وسُلم الوصول إلى طبقات الفحول (حاجي خليفة): ٣ / ٢٦٦ والجنى لدني: ٢٠٥.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٢٠٥.

وإلى ذلك ذهب ابن الفخَّار، بقوله: ((أمَّا (أم) المتصلة، فحرف عطفٍ بلا إشكال، وفيها معنى الاستفهام كما هو في الألف التي تعاد لها))[١]، نحو قولنا: أزيدٌ قام أم عمرو، فكل واحدٍ من الاسمين مسؤولًا عنه، إذ إنَّ الأول مسؤولٌ عنه بالألف، والثاني مسؤولٌ عنه بـ(أم)، فإذا اجتمع فيها معنى العطف والاستفهام، فجازَ أن نصفها بـ(حرف عطف)، ويجوز أن نقول عنها: حرف استفهام، وهو قليل في الاستعمال، وذلك فرارًا من اشتراك التعبير بينها وبين المنقطعة، فيقع اللبس، ويجوز أن نجمع بينهما فنقول حرف عطف واستفهام؛ ذلك لأنَّه قد تقرر أنَّ الحرف عبر عنه بحسب معناه، كما تقول في (لكن) المثقلة: حرف استدراك وتوكيد[٢].

ويتَّضحُ مذهبُ ابن الفخَّار مما تقدَّم فقد اختار مذهب الجمهور في أنَّ (أم) المتصلة هي حرف عطف، ولكنها تحمل معنى الاستفهام، وهذا ما يذهب إليه الباحث أيضًا، وذلك استشهادًا بما تقدَّم من أدلَّةٍ وشواهدٍ بيَّنها ابن الفخَّار، ومنها كقولنا: أحضر محمدٌ أم عليٌ؟، فكلٌ واحدٍ منهما يكون مسؤولًا عنه، فالسؤال عن حضور (محمد) بالألف، والسؤال عن حضور(علي) بـ(أم)، وبما أنَّ (أم) تحمل معنى العطف ومعنى الاستفهام، فقد جاز لنا على ذلك أن نقول عنها حرف عطفٍ واستفهام، كما جاز في (لكن) المثقلة أن نقول: حرف استدراك وتوكيد، كذلك جاز لنا في (أم) أن قول: حرف عطف واستفهام[٣].

وذكر ابن الفخَّار أنّ بعض النحاة قد عدَّ (أم) دخيلةً على حروف العطف؛ ذلك أنها تكون لسؤالٍ مستأنفٍ غير معادلٍ بها الألف وهي المنقطعة، وهي ليست بعاطفة، فالاستفهام غير مفارقٍ لها، أمَّا العطف فقد يفارقها[٤].

ثانيًا: المنقطعة، وسميت (منقطعة) أو منفصلة، لوقوعها بين جملتين مستقلتين، ولا تكون عاطفة ويقع قبلها الاستفهام وغيره، نحو قولنا: أقام زيدٌ أم انطلق عمرو، أو قولنا: يقوم زيدٌ أم ينطلق عمرو، فلا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول[٥]، وهي التي لا يسبقها إحدى الهمزتين، واختلف العلماء في معناها، فالبصريون ذهبوا إلى أنها تُقدر بـ(بل) والهمزة مطلقًا، نحو قولهم:

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٦٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٦٦.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١٦٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٦٧.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢ / ١٠٠٦ ورصف المباني: ٩٥ والنحو الوافي: ٣ / ٥٩٧

(إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ)[١]، والمعنى: بل أهي شاءٌ[٢].

تناول ابن الفخَّار (أم) المنقطعة بإسهاب، حيث قال: ((وأمَّا المنقطعة فحرف إضراب واستفهام لتضمنها المعنيين، وهو الأكثر، فإن جاءت لمجرد الإضراب عبر عنها بذلك، ومثال الوجهين في قولهم: إنَّها لإبلٌ أم شاء، فتقديرها على الأول: إنَّها لإبلٌ بل أهي شاءٌ))[٣]، وهذا ما ذهب إليه بعض النحويين ومنهم الفارسي، فهم يرون أنَّ (أم) المنقطعة تستعمل بعد الخبر والاستفهام جميعًا، وأنَّ مثال استعمالها بعد الخبر، نحو قولهم: إنَّها لإبلٌ أم شاء، كأنَّه رأى أشخاصًا، فسبق إلى نفسه أنهُ رأى (إبل) فأخبر عن ذلك، ثم شك فقال: أم شاء؛ وبذلك صار سؤاله بـ(أم) مضربًا عمَّا كان قد أخبر به ومستأنفًا السؤال عنه، فكأنَّه في التمثيل: بل أهي شاء، لأنَّ فيها دلالةً على الإضراب، كما في (بل)، وأيضًا فيها دلالة على الاستفهام كما في الهمزة، فترجموا (أم) هذه بـ(بل)، والهمزة إلى الاستفهام لا اشتمال (أم) على معنييها[٤].

أمَّا تقدير الوجه الثاني والذي يستكمله ابن الفخَّار، بقوله: ((إنَّها لإبلٌ بل هي شاء، وعلى هذا تكون عاطفة مفردًا على مفرد، يصحح ذلك الرواية الأخرى أنَّ هناك إبلًا أم شاءً، بنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطفٌ صريح، وقائلُ هذا يزعم أنَّ هذه المنقطعة عاطفة في كل موضع، وليها فيه مفردٌ))[٥].

أمَّا اختيار ابن الفخَّار فقد بانَ جليًا، بقوله: ((والأصحُّ، أنَّها مخصوصة بالجمل، لفظًا أو تقديرًا، وفيها عطفٌ ما؛ عطف جملة بما تضمنته من معنى (بل) ولهذا المعنى لم تقع أولًا، أمّا من عبر عن المتصلة بأنَّها عاطفة وعن المنقطعة بأنَّها غير عاطفة، فلأنَّ المتصلة أمكن في باب العطف، لأنَّها تعطف المفرد والجملة التي في معناه، وما بعدها وما قبلها في حكم الجملة الواحدة، بخلاف المنقطعة، فإنَّ ما بعدها مستأنفٌ أبدًا ولم يرد أنَّها مجردةٌ من معنى العطف جملةً لما ذكر

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٧٢ ـ ١٧٤ والأصول: ٢ / ٥٨ ـ ٢١٣ وحروف المعاني والصفات: ٤٨ / ١١١ والإيضاح العضدي: ٢٩١ والتعليقة: ٢ / ٢٧٨ ـ ٢٨٢ ورسالة منازل الحروف: ٥٨ وشرح أبيات سيبويه: ٢ / ٧٩ واللمع: ١ / ٩٤ وشرح المقدمة المحتسبة: ١ / ٢٦٢.

(٢) ينظر: رسالة منازل الحروف: ٥٨ و المساعد على تسهيل الفوائد: ٢ / ٤٥٦.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٦٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٧٢ والأصول في النحو: ٢ / ٢١٣ والإيضاح العضدي: ٢٩٢.

(٥) شرح الجمل لابن الفخار:١ / ١٦٧.

من قبل))[١]، فابن الفخَّار في هذه المسألة يرى أنَّ (أم) المنقطعة فيها شيٌ من العطف، وأنَّها مخصوصة بعطف جملة على جملة، لما تضمنته من معنى (بل)، ودليل ذلك أنها لا تقع أولًا.

وبيَّنُ ابن الفخَّار الفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة، فالمتصلة لا يعطف بها إلا بعد ألف الاستفهام، لفظًا أو تقديرًا وهي مقدرة بـ(أي)، ويكون الجواب معها بالتعيين، فأمَّا المنفصلة فتقع في الخبر والاستفهام، وجوابها يكون بـ(نعم) أو(لا)، وذلك لتضمنها معنى الاستفهام عن الوقوع[٢].

وقال آخرون: إنَّها تقدَّر بـ(بل) مطلقًا دون همزة، أمَّا ابن مالك فقد ذهب إلى أنَّها تدلُّ على الإضراب مع الاستفهام، وربَّما دلَّت على الإضراب فقط، نحو قول الشاعر:[٣]

فليت سليمى في الممات ضجيعتي هنالك أم في جنَّةٍ أم في جهنم

أي: بل جهنم، ولا يجوز التقدير: بل أفي جهنمِ، حيث لا معنى للاستفهام في هذا الموضع، لأنَّ الغرض من الكلام في الشاهد هو التمني[٤].

ولمَّأ كانت (أم) خاليةً من الاستفهام فإنها تدخل على أدوات الاستفهام ماعدا الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ ﴾[٥].

ثالثًا: زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ ﴾[٦]، وبعض اليمن يقولون: (أم نحن نضرب الهام)، أي نحن نضرب، واستدلَّ أبو زيد الأنصاري بزيادتها بقول الشاعر:[٧]

يَا ليْت شِعري وَلَا مَنْجَا من الهَرَم أم هَل على الْعَيْش بعد الشّيْب من نَدَم

رابعًا: حرف تعريف، كما عند طيء، وكذلك لغة حمير، وهي لهجة، وقد جاء في الحديث النبوي:

---

(١) المصدر نفسه:١ / ١٦٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن الفخَّار: ١ / ١٦٨.

(٣) البيت من الطويل، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ولم أجده في ديوانه وهو في شرح شواهد المغني: ١ / ٣٣ وينظر: إرشاد السالك: ٢ / ٦٢٩ والنحو الوافي: ٣: ٦٠١.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٣ / ٦٠٢.

(٥) سورة الرعد: آية ١٦.

(٦) سورة هود: الآية ١٣ .

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٣ / ٢٠٠٣.

(لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ)[1]، فالميم جاءت بدل حرف اللام[2].

ويرى الباحث أنَّ (أم المتصلة) تتضمن معنى الاستفهام والعطف، فما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وأنَّها أي (أم) إمَّا تقع بين مفردين أو جملتين مقدرتين بمفردين.

أمَّا بالنسبة لـ(المنقطعة)، فيرجح الباحث ماذهب إليه العلماء المتقدمين من أنها تتضمن معنى الإضراب والاستفهام معًا، وقد تأتي لمجرد الإضراب، نحو قولهم:(إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ)، والتقدير هو (إنها لإبل بل أهي شاءٌ).

إذ نجدُ فيها معنى عطف جملة على جملة بما تضمنته من معنى (بل)، ولهذا لم تقع أولًا، أمَّا من ذهب إلى أن (أم) المتصلة عاطفة وأنَّ (أم) المنقطعة غير عاطفة؛ لسبب هو أن المتصلة أمكن في باب العطف، ذلك أنها تعطف ما بعدها مع ما قبلها في جملةٍ واحدة، وهذا غير متحقق مع المنقطعة، فما بعده مستأنفٌ[3].

المسألة الثالثة: العطف بالحرف(لكن)

إنَّ عملَ حروف العطف هو إشراك الأسم أو الفعل في إعراب ماقبله[4]، وهي عشرة حروف:[5] (الواو) و(الفاء) و (ثم) و (أو) و (إمَّا) (لا) و (بل) و (لكن) و (أم) و (حتى)، وذهب قومٌ إلى أنّها تسعة، وأسقطوا منها (إمّا)، وهو رأيُ أبي عليّ الفارسيّ، وذهب آخرون إلى أنّها ثمانية، وأسقطوا منها (حتّى) و (إمّا)، وذهب ابن درستويه إلى أنَّ حروف العطف ثلاثة لا غير: (الواو) و (الفاء)

---

(١) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٤ / ٤٣٤ وشرح معاني الآثار (الطحاوي): ٢ / ٦٣.

(٢) ينظر الجنى الداني: ٢٠٧ وشرح منظومة الآجرومية(الشيخ داود بن سلمان التكريتي) دراسة وتحقيق، الطالب: صلاح ساير العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة تكريت: ٧٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٦٨.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٨٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ١ / ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ والأصول: ٢ / ٥٥ والإيضاح العضدي: ٢٨٥ ـ ٢٨٦ وعلل النحو: ٣٧٧ ـ ٣٧٨ ـ ٣٧٩ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٧٨ واللمحة في شرح الملحة: ٢ / ٦٨٩ ـ ٦٩٠ ـ ٦٩٤. ٦٩٥ ـ ٦٩٦ ـ ٦٩٧ والجنى الداني: ١٥٨ وإيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس: ٨٧.

و (ثُمَّ)[١]. وحروف العطف على ضربين:[٢]

الأول: ما يعطَف مطلَقًا، أي: يُشرك في الإعراب والمعنى؛ وهو (الواو) و (ثُمّ) و (الفاء) و (حتّى) و (أمّ) و (أو) و (إمّا).

والثّاني: ما يُعطَف لفظًا فحسب، أي: يُشرك في الإعراب وحده؛ وهو (بل) و (لا) و (لكن) فقد أجمع النحاة على أنَّ (لكن) من جملة حروف العطف وتفيد الاستدراك بعد النفي، وأنَّها أي (لكن) لا يُعطف بها إلا بعد الجحد، فتقول: ما خرج محمدٌ لكن عمرو، ولا يجوز القول: خرج محمد لكن عمرو، للسبب المذكور، أمَّا إذا جاء بعدها كلامٌ قائمٌ بنفسه جاز العطف، نحو قولنا: خرج محمد لكن عبد الله مقيم[٣]. وكما نوهنا فقد أجمع مجموعةٌ من النحويين على أنَّها من حروف العطف، فقد ذكر ابن أبي الربيع أنه لا يُعلم أنَّ بين النحويين خلافًا في عطفها[٤]، فهي تجري مجرى (بل)، نحو قولنا: ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ، ومحالٌ أن تقول: مررت برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ؛ لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب[٥].

وقد نقل لنا ابن الفخَّار ثلاثة شروطٍ متعاضدة لا يسقط منها شرط ولا يُستغنى عن واحدٍ يجب توافرها في الجملة التي في درجها حرف(لكن)، كي تكون عاطفة وهي:[٦]

الأول: تقدم النفي عليها.

ثانيًا: تجردها من حروف العطف.

ثالثًا: وقوع المفرد بعدها، نحو قولنا: ما قام زيدٌ بل عمروٌ.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١ / ٥٧ واللمحة في شرح الملحة: ٢ / ٦٨٩ وشرح ابن الناظم: ٣٨٢ وشرح ألفية ابن معطي: ٧٧٣ ـ ٧٧٤.

(٢) اللمحة في شرح الملحة: ٢ / ٦٨٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ١ / ٤٣٥ والمقتضب: ١ / ١٢ والجمل : ٣٢ والإيضاح العضدي: ٢٨٥ والبسيط في شرح الجمل: ٣٤٧ والحلل في أصلاح الخلل: ١٢٣.

(٤) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٣٤٠ و شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٦٨.

(٥) ينظر الكتاب: ١/ ٤٣٤ والمقتضب: ١ / ١٢ والجنى الداني: ٦١٦ وشرح ابن الناظم: ٣٨٢ وشرح ألفية ابن معطي: ٧٧٣ ـ ٧٧٤.

(٦) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٦٩.

وهذه الشروط التي ذكرها ابن الفخَّار هي نفسها شروط مدرسة البصريين وعلى رأسهم إمام النحو سيبويه[١]، وبذلك اختار ابن الفخار مذهب أهل البصرة على مذهب الكوفيين والذين ذهبوا إلى جواز العطف بها (لكن) في الإيجاب نحو: زارني زيدٌ لكن عمرو.

أمَّا البصريون فمنعوا ذلك إلَّا في حال مجيء جملة بعدها تكون مخالفةً للجملة التي قبلها، نحو: أتاني زيدٌ لكن عمرو لم يأتِ، وقد تابعهم ابن الفخَّار في ذلك[٢].

وقال الزجاجي في هذا الباب: ((وقول: ماخرج محمدٌ ولكن عمرو، ولو قلت: خرج محمد لكن عمرو، لم يجز، لأن (لكن) لا يعطف بها إلا بعد الجحد، فإذا جئت بعده بكلام قائم بنفسه جاز كقولك: خرج محمدٌ لكن عبد الله مقيمٌ))[٣].

أمَّا ابن عصفور فيقول: ((فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أومفرد ؛ فإن وقع بعدها جملة؛ كانت حرف ابتداء، وخرجت من باب العطف، ويكون معناها الاستدراك، وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى؛ نحو قولك: قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم، وما قعد بكرٌ لكن قعدَ عمرو، ولا يجوز أن تكون موافقة لها، لا تقول: ما قام زيدٌ لكن ما قام عمرو))[٤]

وهنا لزم التعقب إذ لا يجوز الإطلاق، وعليه لزم أن يجوز: خرج محمدٌ لكن عبد الله يضحك، فالجملة بعدها تامة، فكان ينبغي أن يُقال: فإن جئت بعدها بكلامٍ قائمٍ بنفسه مضادٍ لما قبله، والسبب هو أنَّ (لكن) مضادة لـ(لا) في الوضع والقصد: هو أن (لا) وضعت لتنفي ما وجب قبلها، أمَّا(لكن) فوضعت لتوجب ما بعدها نفي ماقبلها، فتصير مثل (لا) إذا جاءت بعد كلام موجب، فتنفي عمَّا بعدها ما أوجب لما قبلها، فيكون بعدها المبتدأ والخبر، أو ما ليس بمبتدأ مثل: خرج زيد لكن لم يخرج محمدٌ[٥].

واختار ابن الفخَّار مذهب البصريين في ردِّه على أبي القاسم الزجاجي؛ إذ يقول: ((وكلام أبي القاسم يُوهم جواز: (خرج زيد لكن عبد الله يضحك)، لأنها جملة تامة، فالصواب أن يشترط في الجملة ماذكرته قبل، ولعلَّه أراد ذلك وقيده المثال وذلك أن (لكن) مضادة لـ(لا)، في الوضع لأن (لا)

---

(١) ينظر: الكتاب ١ / ٣٤٣.

(٢) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٣٩٦ (المسألة ٦٨) والكناش: ١ / ٤٢ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ /١٦٩.

(٣) ينظر: الجمل للزجاجي: ٣٢ والحلل في أصلاح الخلل: ١٢٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور:١ / ١٩٩.

(٥) ينظر: الحلل في أصلاح الخلل: ١٢٣.

وضعت لتنفي عما بعدها ما نفي عما قبلها، فإذا جاءت بعد كلام مُوجب، صارت مثل (لا) فنفت عما بعدها ما وجب لما قبلها، ويقع بعدها حينئذٍ المبتدأ والخبر، وقد يقع بعدها الفعل والفاعل كقولك: خرجَ زيدٌ لكن لم يخرج عبد الله))[١].

ويتَّضحُ مما تقدم، أنَّ ابن الفخَّار قد اختار مذهب البصريين، إذ أيَّدهُ وهو ما يذهب إليه الباحث أيضًا في كون انتفاء عطف (لكن) إذا سبقتها جملة موجبة، وهو خلاف ما ذهب إليه الكوفيون الذين جوزوا العطف، حتى لو كانت الجملة التي تسبق موجبة، واشترط ابن الفخَّار كذلك في عطفها أن يأتي بعدها مفرد، فإذا جاءت بعدها جملة؛ فيجب أن تكون الجملة مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: أتاني زيدٌ لكن عمرو لم يأت، وقد قرر ابن الفخار أنَّ قول الزجاجي يُوهم بجواز العطف إذا جاءت الجملة بعد (لكن) تامة، وهو ما لم يقصده الزجاجي، وذلك أن (لكن) تشبه (بل) في الوضع إذا جاءت بعد كلامٍ موجب، إذ تأتي لتنفي عما بعدها ما نفي عما قبلها؛ وبذلك يكون ما بعدها مبتدأً وخبرًا[٢].

ويرى الباحث أنَّ هذا الكلام سليم وأنَّ ما ورد عن الكوفيين من جواز العطف على الجملة الموجبة، إنَّما هو من شواذ السَّماع الذي جانب الكثرة، ودليل ذلك عدم وروده في مصادر السماع التي أولها القرآن الكريم، ثمَّ الحديث النبوي الشريف، ثُّمّ كلام االعرب يتقدَّمه الشعر العربي، الذي اغترف منه النحويون أجود الكلام وافصحه[٣].

المسألة الرابعة: النصب بإضمار(أنْ)بعد (الواو) و(الفاء) و(أو)

ذهب سيبويه إلى أنَّ هناك حرفًا مضمرًا بعد هذه الأحرف هو (أنْ) ينصب الأفعال التي تليها، مع الأخذ بلطف النظر اختلاف موضع هذه الأحرف في الكلام[٤]. قال الشاعر:[٥]

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ١٦٩- ١٧٠.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٣٩٦ (مسألة ٦٨) وشرح الجمل لابن الفخار ١٦٩.

(٣) ينظر: المدارس النحوية (شوقي ضيف): ١٦٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣ / ٤١ . ٤٢ . ٤٣.

(٥) البيت من الكامل، نُسب لأبي الأسود الدؤلي ونُسب لحسان ونَسبه سيبويه للأخطل ونُسب للمتوكل الليثي، وأغلب الظن هو للمتوكل لأنَّه من ضمن قصيدة تعود إليه، ينظر: عيون الأخبار (ابن قتيبة): ٢ / ٢٤ والعقد الفريد: ٢ / ٢٢٩ وشرح الكتاب للرماني: ٨٨٣ و٨٩٢ والبديع في علم العربية:٢ / ٤١٦ والجنى الداني: ١٥٧.

لا تنه عن خُلُقٍ وتأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وموطن شاهد سيبويه هو الاختلاف في استعمال (الواو) و(الفاء)، وذلك أنَّه لو استعاض بالفاء بدلًا عن الواو لفسد المعنى؛ وذلك لأنَّ العطف بـ(الفاء) سيجعل النهي عن خلقٍ سببًا لإتيان مثله، والشاهد هو إشارته إلى إضمار (إنْ) بعد واو العطف وهذا هو ظاهر مذهب البصريين(١).

إلَّا أنَّ الزجاجي استشهد بهذا البيت من حيث كون (الواو) صرفًا، وهو مذهب الكوفيين كما سيتضح إن شاء الله(٢).

فهذا الفرَّاء يقول: ((ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فِي (تأتي مثله) فلذلك سُمّي صَرْفًا إذْ كان مَعطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فِيهِ الحادث الَّذِي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العربُ وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تُركت والأسد لأكلك، ولو خُلِّيت ورأيَك لَضَلَلْتَ: لمَّا لم يحسن فِي الثاني أن تقول: لو تُركت وتُرك رأيُك لضللت تهيّبوا أن يعطِفوا حرفًا لا يستَقيمُ فِيهِ ما حَدَثَ فِي الَّذِي قبله. قال: فإنّ العرب تجيزُ الرفع لو تُرك عَبْد الله والأسد لأكله، فهل يجوز فِي الأفاعيل الّتي نصبت بالواو على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف؟ قلت: نعم العرب تقول: لستُ لابي إنْ لم أقتلك أو تذهب نفسي، ويقولون: والله لاضربنك أو تسبقني فِي الأرض، فهذا مردودٌ على أول الكلام، ومعناه الصرف لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بِلَمْ، ولا إعادة اليمين على والله لتسبقني، فتجد ذلك إذا امتحنت الكلام. والصرف فِي غير (لا) كثير إلا أنا أخّرنا ذكره حتى تأتى مواضعه))(٣) .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (الواو) هي الناصبة للفعل بنفسها، ويرى بعضهم أنَّ الفعل منصوب بالمخالفة(٤)، فهم يسمون هذه (الواو) التي ينصبُ بعدها الفعل بـ(واو الصرف)، ومعناه عندهم أنَّها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ماقبلها، فينتصب لمخالفة الأول، كما ينطبق ذلك على (الفاء)، نحو قولنا: (ما أنت صاحبي فأزورك)، وكذلك (أو)، نحو قولنا: (لألزمنك أو تقضيني حقي) كأنَّه يقول: لألزمنك أو تعطيني، فالنصبُ عندهم من دون إضمار (أنْ)، ويكون بالحروف أعينها(٥)،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣ / ٤٢ وشرح كتاب سيبويه للرماني، أطروحة دكتوراة (سيف العريفي): ٨٩٢ والبديع في علم العربية: ١ / ٦٠٤ و٢ / ٤١٦ ـ ٤٢٩ والجنى الداني: ١٥٧ وشرح قطر الندى: ٧٦.

(٢) ينظر: حروف المعاني و الصفات: ٣٨.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٤ .

(٤) ينظر: الجنى الداني: ١٥٧ وحاشية الصبان: ٣ / ٤٤٧ وشرح الألفية (الحازمي): ١١١.

(٥) ينظر:الكتاب: ٣ / ٤٧ والمقتضب: ٢ / ٢٨ والأصول: ٢ / ١٥٥ وحروف المعاني والصفات: ٥١ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٤١ و الإيضاح العضدي: ٣١٥ والحلل في إصلاح الخلل: ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

لكن الصحيحَ هو أنَّ الواو عاطفة، وأنَّ الفعلَ منصوبٌ بـ(أنَّ) المضمرة بعد (الواو)[١].

وذهب الجرمي وهو من البصريين مذهبهم في أنَّ (الواو) ناصبة بنفسها ذلك أنَّها خرجت من باب العطف، ومذهب أبي عمر الجرمي هو أنَّها عاملة؛ لأنَّها خرجت عن باب العطف[٢].

وردَّ عليه الأنباري داحضًا مذهبه، بقوله: ((لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف وفي امتناعه من ذلك دليلٌ على بطلان ما ذهب إليه))[٣].

وذكر ابن الفخَّار أنَّ حجة الجرمي هي أنَّ أضمار الحروف وإبقاء عملها هو على خلاف الأصول، كذلك (أنْ) لم تظهر فقط في هذا الموضع؛ فوجب نسبة النصب إلى هذه الحروف الثلاثة[٤].

وقال أبو القاسم الزجاجي: ((الواو تنصبُ الفعل المستقبل إذا أردت بها غير العطف وذلك في قولك لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ))[٥].

وعلَّق البطليوسي (ت٥٢١هـ) على كلامه، بأنَّ كلام أبي القاسم يُوهم، وذكر بأنَّ الزجاجي في كتابه: (معاني الحروف) قد صرَّحَ بأنَّ (الواو) قد تأتي (صرفًا)؛ وذلك هو صريح مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء[٦]، وإلى ذلك أشار ابن الفخَّار إذ قال: ((بأنَّ ظاهره مذهب الجرمي))[٧].

كذلك يشير ابن الفخَّار، الذي اختار مذهب سيبويه إلى ما ذهب إليه حذَّاق النُّحاة كما يطلق عليهم، من أنهم يضمرون (أنْ) بعد هذه الأحرف الثلاثة في هذا الموضع ذلك أنَّها الأصل في النصب، كما أنَّ إضمارها قد ثبت بعدها فيما إذا كان الفعل المضارع معطوفًا بها على اسمٍ صريحٍ قبلها، لذا وجب أن يضمر هنا ما ظهر هناك، ولو أنَّ هذه الحروف الثلاثة كانت ناصبة بنفسها لكان جائزًا أن يدخل عليها حرف العطف، كما دخل على واو القسم، فكنت تقول: ما تأتينا فتحدثنا

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٥٢(المسألة ٧٥) والجنى الداني: ١٥٧.

(٢) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: ٢٥٤ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٥٣ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ /٧٧٢ والشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه معاني القرآن: ١ / ٢٠٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٥٣(المسألة ٧٥).

(٤) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٥٣ وشرح الجمل لابن الفخار:٢/ ٧٧٢ .

(٥) الجمل للزجاجي: ١٩٨.

(٦) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٣٦ والحلل في إصلاح الخلل: ٢٥٤.

(٧) شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٧٧٢.

وفتكرمنا وهذا لا يقوله أحد، كما أنَّ هذه الحروف مشتركة بين الأسماء والأفعال، والحروف لا تعمل إلَّا بشرط الاختصاص[١]، ((فالأصحُّ ما ذهب إليه سيبويه))[٢].

ويتضحَّ لنا بما لا يقبل الشك اختيار ابن الفخَّار الذي صرَّح به فيما سبق وهو مذهب سيبويه، والذي عضده بالأدلَّةِ والحجج وهو إضمار (أنْ) بعد هذه الحروف الثلاثة: (الواو)و(الفاء) و(أو)، على أنَّ هذا الحرف (أنْ) ينصب الأفعال التي تليها، مع الأخذ بالاعتبار اختلاف موضع هذه الأحرف في الكلام وهذا هو ظاهر مذهب البصريين، ويرجح الباحث مذهب ابن الفخَّار هذا بأدلته وبراهينه لتي ساقها .

كما أنَّ ابن الفخَّار قد نقض مذهب الكوفيين الذي هو نفسه مذهب الجرمي، القائل بأنَّ هذه الأحرف، أعني: (الواو) و(الفاء) و (أو) هي ناصبة بنفسها، ومدافعًا عن مذهبه الذي اختاره وهو مذهب أغلب المتأخرين، فهذا ابن يعيش يقول: ((قال صاحب الكتاب وينتصب بـ(أن) المضمرة بعد خمسة أحرف وهي: (حتى)، و(اللام)، و (أو) بمعنى (إلى)، و (واو)الجمع، و (الفاء)))[٣].

المسألة الخامسة: اقتران (لام الأمر) مع الفاعل المخاطب والمتكلِّم والغائب

جاء في باب (الأمر والنهي)، في كتاب شرح الجمل لابن عصفور، قوله: ((اعلم أَنَّ الأمر لا يخلو أَن يكون لمخاطبٍ أَو غائبٍ أَو متكلمٍ، فإن كان لغائبٍ كان باللام ولا يجوز أَن يكون بغير اللام، وسبب ذلك، أعني إنْ كان أَمر المتكلم باللام، أَن يلتبس بأمر المخاطب))[٤].

أمَّا النهي فلا يكون إلا بالمضارع، ذلك لأن أداته لازمة له، أمَّا الأمر فإنَّه على وجهين:[٥]

الأول: ويكون بالأداة، فلا يكون عند ذاك إلا بالمضارع.

الثاني: وهو أن يكون بالصيغة مِن دون الأداة، غير أنَّ الأداة يعد لزومها وعدم لزومها بأن تنظر إلى الفعل المأمور به، فإذا كان مُسندًا إلى الفاعل المخاطب، كنت مخيَّرًا بين الأمرين، نحو قولنا: لِتُكرم يازيدُ، فالمسند إليه ها هنا مخاطب إلَّا أنَّه غير فاعل وكذلك قولنا: ليكرم زيدٌ، فالمسند

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣ / ٤١ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٧٧٢ ـ ٧٧٣.
(٢) شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٧٧٣.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٢٢٩
(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٢٠٨.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ٨٢٣.

إليه هاهنا لا فاعل ولا مخاطب، فلذلك لزمت اللام في هذا وما أشبههُ [١]، كذلك الأمر يكون بأداة وبغير أداة، نحو قولنا: (ليقم زيدٌ) و(قم يازيدُ)[٢]، فأمَّا فعل الأمر للغائب فتلحقه اللام، نحو قولنا: (ليقم زيد) و(ليخرج عمرو)، وهو معرب مجزوم عند الكوفيين والبصريين إجماعًا[٣].

ولام الأمر تدخل بعض الأفعال المأمور بها دون بعضٍ، ألا تراها يطرد دخولها في فعل الغائب إذا قلت: ليقم زيدٌ، ويقلُّ استعمالها في فعل المواجه إلَّا على جهة الندور، فهي عند البصريين مختصة بفعل الغائب، وعند الكوفيين عام دخولها في الجميع[٤].

وفصل ابن الفخَّار في مسألة صحَّة الاستغناء عن لام الأمر مع الفاعل المخاطب، إلَّا أنَّه لا يصحُّ مع المتكلم والغائب، ذلك لأنَّ الخطاب والتوجيه بالأمر يُعطي ما تعطيه اللام من معنى الطلب، لذا فإنَّ الحاجة غير ضرورية بخلاف فعل الغائب، الذي حاجته ضرورية لما فاته من محرز الاستغناء، أمَّا أمر المتكلم لنفسه في نحو قولنا: (لأفعل كذا)، فإنَّما ذلك من مجاز القول، إذ لم تقوَ الدلالة فيه على الأمرية، فلزمت اللام، وذلك لتدلَّ على المعنى المطلوب من الأمرية، وأمَّا عن لزومها في فعل المخاطب، غير الفاعل، نحو قولنا: لتُعن بحاجتك[٥]؛ فإنَّ ذلك راجعٌ إلى فعل الغائب اعتبارًا بأصل الأسناد، وهو: ليعنك بحاجتك أهتمامك بها، كما أن فعل الغائب تلزمه اللام لما تقدَّم، فمن ذلك ما ليس للفاعل، وهو فعلُ ما لم يسمّ فاعلُه، إذا أمرت به، لزمتْه اللام، نحوُ: (لتُعْنَ بحاجتي)، ولتُوضَعْ في تجارتك"، و(لتُزْهَ علينا يا رجلُ)، فهذا القبيل لا بد فيه من اللام، وإن كان مخاطبًا حاضرًا؛ لأنّ هذا الفعل قد لحقه التغييرُ بحذف فاعله وتغييرِ بنيته، فلم تحذف منه اللام أيضًا وحرف المضارعة لئلا يكون إجحافًا به، وإذا لم يجز الحذف مع المخاطب، فإنه لا يجوز مع الغائب أولى[٦].

واختار ابن الفخَّار هذا التوجيه، بقوله: ((هذا أحسن ما يوجه به الموضع))[٧].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢ / ١٣١ وإسفار الفصيح: ١: ٤٠٩ ـ ٤١٠ وهمع الهوامع: ٢ / ٥٣٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٢٧٧ وتمهيد القواعد : ٩ / ٤٣٠٤.

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٢٢ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٧٢(المسألة٧٩).

(٤) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٢١٥ والبديع في علم العربية: ١ / ٣١.

(٥) ينظر:عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس: ١ / ٤٢١ وإسفار الفصيح: ١ / ٤٠٩ ـ ٤١٠ وتوجيه اللمع: ١٢٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٢٩١وشرح تسهيل الفوائد: ٤ / ٥٩ وشرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ٨٢٣ ـ ٨٢٤.

(٧) شرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ٨٢٤.

كذلك ورد في في شرح الكافية الشافية أنَّ دخول اللام على فعل فاعلٍ مخاطب هو قليل ويستغنى عنه بصيغة (أفعل)، كما أنَّ دخولها على فعل ما لم يسم فاعله هو كثير: كما قول:(لتعنَ بحاجتي) و(ليزه زيدٌ علينا)[1].

ومن شواهد دخولها على فعلِ فاعلٍ مُخاطبٍ مع قلته قراءة[2]قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[3] فقد ورد عن أُبي بن كعب أنه قرأ: (فبِذَلِكَ فافرَحُوا)[4]، وعدَّ ابن جني هذهِ القراءة من القراءات التي لا نظر فيها فقال: ((أما قراءة أبي هذه (فافرحوا) فلا نظرٌ فيها؛ لكن (فلتفرحوا) بالتاء خرجت على أصلها؛ وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب، وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب: ليقم زيد، ولتضرب هند؛ لكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قم، واقعد، ادخل، واخرج، وخذ، ودع؛ حذفوا حرف المضارعة تخفيفًا، بقى ما بعده ودلَّ حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكنًا؛ فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل: اضرب، اذهب، ونحو ذلك))[5].

فأصل الأمر كما أشار ابن جني، هو أن يكون بحرف الأمر (اللام)، فلما كثر أمر الحاضر حذفت اللام، نحو: قم واذهب، كذلك حرف المضارعة قد حُذِفَ تخفيفًا، في قولهم: (لتكتب)، التي حذفت اللام والتاء منها فصارت: اكتب، واحتيج بعد حذف تاء المضارعة إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، ويرى الباحث أن هذا تخريجٌ حسن جاء به ابن جني.

أمَّا ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، فقد علق على هذه القراءة، بالقول: ((فأمَّا قراءة من قرأ (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء، فإنَّه استعمل الأصل المتروك؛ لأن الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة، وأن يقال: فبذلك فافرحوا، لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة))[6]، فأصل الفعل عند ابن بابشاذ، هو تجرده من حرف المضارعة، فقيل: (فبذلك فافرحوا) .

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٦٥ والمقاصد النحوية: ٤ / ١٩٠٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٦٦ وشرح ابن الناظم على الألفية: ٤٩٢ ومغني اللبيب: ٢٩٧.

(٣) سورة يونس: الآية ٥٨.

(٤) وردت هذه القراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات(ابن جني): ١ / ٣١٣ وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١ / ٢٤٤.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣١٣.

(٦) شرح المقدمة المحسبة: ١: ٢٤٤.

ومن دخولها أيضًا على المضارع المسند إلى المتكلِّم[١] قوله تعالى: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[٢] وجائزٌ في الشعر حذفها وبقاء جزمها، نحو قول الشاعر: [٣]

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

وإنَّما أراد: لتفد نفسك، فحذف لام الأمر من غير عوض، وقد اختلفوا في هذا، حيث ذهب سيبويه إلى جوازه كضرورةٍ في الشعر، ذلك أنه يُشبهُ بعامل الجزم[٤]، أمَّا أبو العباس المبرِّد فقال: لا يجوز، لأنَّ عامل الجزم أضعف[٥].

كذلك ورد في الجنى الداني حول هذه المسألة ما نصه: ((وهذه اللام التي للطلب كصيغة افعل في أنَّها قد ترد لمعانٍ أخر، غير الطلب، كالتهديد نحو قوله تعالى:﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ﴾[٦]، ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[٧]، والأصل في ذلك معنى الطلب، واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه، إلَّا باللام، سواءٌ أكان للمتكلم، نحو: لأعن بحاجتك، أم للمخاطب، نحو: لتعنَ بحاجتي، أم للغائب، نحو: ليعنَ زيد بالأمر))[٨].

وأشار ابن الفخَّار إلى أنَّ بعض النحويين قد وجه بغير هذه الوجهة التي اختارها فقال: ((لمَّا دخل الموضع حذف كرهوا أن يجمعوا عليه مع ذلك حذف حرفين؛ لام الأمر وحرف المضارعة، فيكون ذلك أخلالًا كثيرًا))[٩].

وعقَّب ابن الفخَّار على هذا التوجيه الأخير مخالفًا، بقوله: ((وهذا التوجيه ضعيف))[١٠]، مبينًا ضعف هذا التوجيه لأمرين: [١١]

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٦٦ وشرح ابن الناظم: ٤٩٢ ومغني اللبيب: ٢٩٦.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ١٢.

(٣) البيت من بحر الوافر في أمالي الشجري وينظر: الكتاب: ٣ / ٨ والمقتضب: ٢ / ١٣٢ واللامات: ٩٦. وشرح الكتاب للسيرافي: ١ /٤١ وشرح ابن الناظم: ٤٩٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣ / ٨ وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٩٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢ / ١٣٣ وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٧٩٥.

(٦) سورة النحل: آية ٥٥.

(٧) سورة العنكبوت: آية ٦٦.

(٨) الجنى الداني في حروف المعاني: ١١٠.

(٩) شرح الجمل لابن الفخَّار: ٣ / ٨٢٤

(١٠) المصدر نفسه: ٣ / ٨٢٤.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ٨٢٤.

الأول: أنَّه غير مطرد، وذلك لخروج فعل المتكلم من ذلك.

الثاني: لو أنهم كرهوا كثرة الحذف في باب الأمر لما أبقوا الكلمة فيه على حرفٍ واحدٍ كما نحو: (قِ نفسك) و (شِ ثوبك)، وغيرها من الأمثلة كثيرة.

وبعد ذلك يَستنتج ابن الفخَّار مِن أنَّ كثرة الحذف غير مكروهة ويشير مرةً أخرى إلى توجيهه الذي اختاره الذي سبق ذكره، فيقول: ((والأظهر أنَّ ماذكرناه من التوجيه إنما يكون جوابًا لسؤالٍ واردٍ على طريقة الكوفيين القائلين بأصالة أحد البنائين لصاحبه، فيقال لهم: لِمَ لَمْ يجز إسقاط اللام إلَّا بالشرطين المذكورين، فيجاب بما تقدم، وأما على طريقة البصريين القائلين بأصالة كلِّ واحدٍ من المثالين فلا لأنه سؤالٌ عن مبادئ اللغات والله أعلم))[١].

ويرى الباحث أنَّ الكوفيين قد ذهبوا إلى أنَّ صيغة الأمر إنَّما هي مختصرة من الأفعال المضارعة المجزومة بلام الأمر، فلمَّا ذهب البصريون إلى كون فعل الأمر (أفعل) مبنيٌ على السكون، ذهبَ الكوفيون إلى أنَّه (معرب مجزوم) وحجتهم في ذلك هو أنَّ أصله (لتفعل)، كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل)، نحو قول الشاعر:[٢]

لتقمْ أنتَ يابنَ خيرِ قريشٍ فلتقتضي حَوائـج المسلمينا

فالأصل عندهم في الامر في نحو (أفعل)، هو أن يكون بـ(اللام)، نحو (لتفعل)، وذلك كالامر للغائب، ولكن لمَّا كثر استعمال الأمر للمواجهه في كلامهم وكثُرَ في ألسنتهم أكثر من الغائب، استثقلوا، مجيء (اللام)، لما فيه من كثرة الاستعمال؛ لذلك حذفوها مع حرف المضارعة وذلك طلبًا للتخفيف، نحو قولهم (أيش) وأصلها (أي شيء) أو كقولهم (عم صباحًا) وأصلها (أنعم صباحًا) وغيرها من الشواهد الكثيرة، كذلك منهم من استدلَّ بأنَّ فعلَ النهي معربٌ مجزومٌ فكذلك فعل الأمر؛ لأنَّ النهي ضد الأمر، من باب حمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره، كذلك منهم من ذهب إلى أنَّه معرب مجزوم بلام مقدرة، وذلك أنك تقول في المعتل: أرم واغز واخش، فإنك تحذف الياء والواو والألف، نحو قولنا: لم يرم ولم يغز ولم يخش، ويكون بحذف حرف العلَّة، فدلَّ ذلك على انه مجزوم ب(لام) مقدرة[٣].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخَّار: ٣ / ٨٢٤.

(٢) البيت من بحر الخفيف، والبيت أورده الكوفيون ولايعرف قائله في خزانة الأدب للبغداداي: ٩ / ١٤ وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٢٧(المسألة ٧٢).

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٢١٥ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٢٧ ـ ٤٣٠ (المسألة ٧٢) وشرح الجمل لابن الفخار: ٣ / ٨٢٤.

المبحث الثاني: اعتراضات ابن الفخَّار النحوية في الحروف

المسألة الأولى: الاختلاف في تركيب ((إذن))

اختلف النحويون في تركيبها وعملها وحتى رسمها، فأمَّا اختلافهم في رسمها فقد انقسم النحاة على فريقين: [١]

أحدهما: أنَّها تكتب بالألف(إذاً)، وَرُسمت بهذه الصورة في المصحف وهي الأكثر، ويُنسب هذا القول للمازني[٢]. ثانيهما: أنَّها تكتب بالنون (إذن)، وهو ما ذهب إليه المبِّرد [٣].

و(إذن) عِند سِيبوَيْهِ هي حرف جواب وجزاء[٤] ونصب واستقبال، وتسميتها (حرف جواب) ذلك لأنَّها تأتي جوابًا لكلامٍ يسبقها، (وحرف جزاء) لأنَّ ما تدخل عليه يكون جزاءً لما يسبقها من كلام، أمَّا الفارسي فيرى أنَّها جزاء في موضعٍ وجواب في موضع، إلَّا أنَّ الشلوبين وهو من المتأخرين قد فهِم أنَّها (جواب وجزاء)، والجواب يكون شرطًا فإذا قال قائل: أزورك، وقال له المجيب إذن أكرمك، فالمعنى يكون: إن زرني أكرمك، لكن الصحيح أنَّها شرط في موضع وجواب في موضع[٥].

أمَّا كونها حرفَ نصبٍ فهي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه بشروط: [٦]

الأول: أَن تقع فِي صدر جملة الجواب، كما لو قال قائل: (سأخلص لك في عملي) فتجيبه: (إذن أكافئك)، أمَّا إذا وقعت في حشو الكلام لم تنصب المضارع، بل ترفعه، نحو قولنا عند التعليق: الحق إذن ينتصرُ.

الثَّانِي: الْفِعْل بعدها يكون مُسْتَقْبَلا فإن كان الفعل حاليًا في معناه رفعته ، نحو قولك لمن يحدثك بخبر: (إذن إخالُك صريحًا)، بالرفع.

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٦٦.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٦ .
(٣) ينظر: المقتضب: ٢ / ١٠.
(٤) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٣٤ والمفصل: ١/ ٢١٥ ورصف المباني: ٦٢.
(٥) ينظر: رصف المباني في شروح حروف المعاني: ١ / ٦٢ .
(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ١٤٨ وشرح قطر الندى:٥٩ والمقاصد النحوية: ٤ / ١٨٩١. وحاشية الصَّبان: ٣ / ٤٢٠.

الثَّالِث: وهو أَلَّا يفصل بَينهمَا بفاصل (الاتصال) غير الْقسم كقولك: (إِذن أكرمَك) وَ(إِذن وَالله أكرمك)، فإن فصل بينها وبين المضارع رُفِعَ ما بعدها، كقولنا: أرجو أن تثابرَ في دراستك، إذن في حياتك تحققُ النجاح، ومن ذلك ما جاء في قول الشَّاعِر:(١)

إِذن . وَالله . نرميَهم بِحَربٍ تُشيبُ الطِّفْلَ من قبلِ المشيبِ

وذكر ابن الفخَّار أنَّ ابن عصفور في كتابه (المقرب في النحو) قد أجاز الفصل بينها وبين معمولها بـ(بالظرف والمجرور)، فقد قال ابن عصفور: ((ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور، نحو قولك: إذن والله أكرمَك، وإذن في الدار آتيَك))(٢).

واعترض ابن الفخار على ما ذهب إليه ابن عصفور من جواز الفصل بالظرف والمجرور فقال: ((وزعم صاحب المقرب أنَّ الفصل بينها وبين معمولها بالظرف والمجرور جائز، وفيه نظر، إن كان ذلك بالقياس؛ لأنَّ القسم والنداء قد يُفصل بهما، حيث لا يفصل بظرف ولا مجرور))(٣).

ويرى الباحث أنَّ الفصل (بالقسم) بين (إذن) ومعمولها المنصوب بها هو مذهب أغلب النحويين أمَّا فصلها عن معمولها بـ(الظرف والمجرور) فلم يرد إلَّا عند ابن عصفور ومن تابعه في رأيه وهم بطبيعة الحال قلة، فإذا غلب السَّماع بهذه اللغة عند العرب قسنا على ذلك ، وأغلب النحاة الأوائل والمتأخرين لم يجيزوا هذا الجواز فيفهم من ذلك أنَّ لغته ضعيفة بين العرب.

إنَّ جواز نصب المضارع بعد (إذن) إذا فصل بينهما بالقسم عند ابن عصفور هو رأي سيبويه إذ يقول: ((هذا باب: (إذن). اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل: رأى في الاسم إذا كانت مبتدأ وذلك قولك: إذن أجيئَك، وإذن آتيَك، ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك، والقسم هاهنا بمنزلته في: أرى، إذا قلت: أرى والله زيدًا فاعلًا))(٤).

وحكى سيبويه عن عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ)، أنَّ جماعةً من العرب يرفعون ما بعد (إذن) من دون فصل فيقولون: (إذن أفعلُ ذلك) في الجواب، ثمَّ يسأل سيبويه يونس بن حبيب عن ذلك

---

(١) البيت من الوافر، و قيل ان قائله هو حسان بن ثابت ولم اعثر عيه في ديوانه وهو في شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية: ١ / ١٠٢ وينظر: البديع في علم العربية: ٢ / ٤٢٠ وشرح شذور الذهب: ٣٧٦ وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٥٩ والمقاصد النحوية: ٤ / ١٨٩١ وحاشية للصبان: ٣ / ٤٢٠.

(٢) ينظر: المقرب في النحو(ابن عصفور): ١/ ٢٦٢ وينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٤/ ٢٢.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٨٢.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٢.

فلا يستبعده، فإنَّ عيسى بن عمر قد روى ما سمِع، فهي عندهم بهذا الموضع بمنزلة (هل و بل)، وتخرج من (باب أن وكي) إذا وردت بمعنى الإخبار في حال الظن والخيلة مثل: إذن أظنه فاعلًا، وإذن أخالك كاذبًا، وقد خرجت من هذا الباب لأنَّ الفعل بعدهما غير واقع ، إضافةً إلى أنَّه في حال الحديث ليس بفعلٍ ثابت، لذلك هي بمنزلة (إنَّما)[١].

وقد أشار ابن الفخَّار إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أنَّ (إذاً) مركبة، فقد ذكر بأنَّ جماعةً من الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ (إذن) مركبةٌ من (إذْ) الظرفية و(أنْ)، وبذلك ينصب ما بعدها بـ(أنْ) المنطوق بها غير أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من حرف الذال وركبا تركيبًا واحدًا[٢]. وقد عَدَّ المالقي(ت٧٠٢هـ) هذا الرأي فاسدًا لسببين:[٣]

أولهما: إنَ الأصل في الحروف البساطة، ولا يُدَّعى التركيب إلَّا بدليلٍ قاطع.

ثانيهما: لو كانت مركبة من (إذ) و (أن) لكانت حينئذٍ ناصبة على كل حال، سواء أتقدمت أو تأخرت، وعدم عملها في المواضع المذكورة هو دليل على عدم التركيب.

واعترض ابن الفخَّار على مذهب الكوفيين هذا بقوله: ((وهذا ضعيف من عدَّةِ أوجه: الأول: لزوم الرفع فيما إذا اعتمدَ ما بعدها على ما قبلها، كقولك: زيدٌ إذاً يُكرمك، ولو كان على ذلك التقدير للزم نصب الفعل بعدها مطلقًا. والثاني: إخراج (إذ) عن المعنى الذي وضعت له من الدلالة على الزمان الماضي. والثالث: وقوع فعل الحال بعدها و(أن) مخصوصة باستقبال المضارع بعدها. والرابع: استقلال الكلام بمعمولها كقولك: إذاً يكرمك زيد))[٤].

وهناك مذهبٌ آخر يرى أنَّ الفعل بعدها منصوب بـ(أن) محذوفة، ونسب بعضهم هذا القول إلى الخليل[٥]، وهذا مذهب الزجاج، ويستدلُّ بأنَّ (إذن) لا تعمل شيئاً متى كانت للحال لم تعمل[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٦، وينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٤٨وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٠٤ والبديع في علم العربية: ١ / ٦١٥ وتمهيد القواعد: ٨ / ٤١٥٥ وشرح شذور الذهب: ٢ / ٥٢٢.

(٢) ينظر: رصف المباني : ١ / ٦٩ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٨٢ وتمهيد القواعد: ٨ / ٤١٦٢.

(٣) ينظر: رصف المباني: ١ / ٧٠.

(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٨٢ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٦ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٠٥ ورصف المباني: ٦٩ .

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٠٥ ورصف المباني: ٦٩ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٧٤.

وكان سيبويه قد عقَّب على هذا المذهب المنسوب للخليل بالقول: ((وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال: أن مضمرة بعد إذن))[١] .

وأنكر سيبويه هذا المذهب، ذلك أنها ستكون بمنزلة اللام وحتى وهذا لا يجري معها بقولنا: عبد الله إذن يأتيك؛ فينبغي نصب يأتيك ذلك، أنَّ المعنى واحد والمعنى لم يغيِّر فيه الذي كان في قول: إذن يأتيك عبد الله، كما في تغيير المعنى في حتى في الرفع والنصب[٢] .

كذلك ردَّ السيرافي على مذهب الزجاج الذي استدل بأن (إذن) لا تعمل شيئًا متى كانت للحال لم تعمل[٣] بالقول: ((وهذا لا يبطلُ عملها، لأنّا قد رأينا ما يعمل في حال ويبطل عمله في أخرى، كقولنا: ما زيد قائمًا، في لغة أهل الحجاز، فإذا تقدم الخبر أو دخل حرفُ الاستثناء بَطُلَ عملها، وقد دخل في (إذن) أشدّ من ذلك؛ لأنّها إذا وقعت على الحال فليس ذلك في شيء من نواصب الفعل، وهي في نفسها قد تلغى، وكان ذلك من أقوى أسباب الإلغاء، وتقديم خبر ما ودخول الاستثناء ليس مما يعدم في ليس، وقد أبطل عمل ما المشبّهة بليس))[٤]. وردَّ ابن الفخار بوجهٍ آخر، وذلك أنَّه لو صحَّ هذا القول لما كان ما بعدها كلامًا مستقلًا[٥].

ويرى الباحث أنَّ فرضية كون(إذن) مركَّبة من (إذ) و (أن) فيها تكلفٌ وإجحافٌ فالأصل في الحروف البساطة، كما أنَّ الكلام بعدها يكون مستقلًا وهذا لا يتحقق مع أنَّ المضمرة، ولو كانت مركبة لكانت ناصبة في جميع الأحوال، سواءٌ تقدَّمت أم تأخرت ولكنَّا قد وجدنا أنَّ ما بعدها قد يأتي مرفوعًا بأحوالٍ قد فصلناها، لذا فإنَّ هذا المذهب غير صحيح والله أعلم[٦].

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٦.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٠٥ ورصف المباني:١ / ٦٩ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣ / ٧٤.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٠٥.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١ / ٨٣.

(٦) ينظر: رصف المباني:١ / ٦٩ وشرح الجمل لابن الفخار: ١ /٨٣.

المسألة الثانية: الخلاف في معاني (مِن) الخافضة وعملِها في الكلام

تعدُّ عبارة (حروف الخفض) من اصطلاحات الكوفيين، في حين يُعبِّر البصريون عنها بـ(حروف الجر)، وإذا اتفق المعنى فلا مشاحة في اللفظ[١].

ويعدُّ الخفض من خواصِّ الأسماء، والخفض له أدوات: أسماء وحروف وظروف، ومن هذه الأدوات ما يلزم الإضافة، وكذلك ما لا يلزمها[٢]، والحروف منها ثمانية عشر حرفًا، ومنها: ((للتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللبدل، وللمجاوزة، وللانتهاء، وللاستعلاء، وللفصل، ولموافقة الباء، ولموافقة في وإلى. وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه جارة نكرة مبتدَأ أو فاعلًا أو مفعولًا به))[٣].

وحروف الجر تدخل في الكلام لثلاثة أشياء: إمَّا لتعدية ما لا يتعدى كقولنا: مررت بمحمدٍ، وإمَّا لزيادة ما يتعدى تعديًا كقولنا كما في باب: أمَرَ واختارَ، وإمَّا لتأكيد ما ضعف به العلم كقولنا: ليس محمدٌ بقائم[٤].

أمَّا (مِنْ) فتكون على معانٍ ثلاثة: [٥]

الأول: زائدة.

الثاني: لابتداء الغاية.

الثالث: للتبعيض.

وهناك من زَعِم أنَّها لانتهاء الغاية كـ(إلى) [٦].

و(مِن) المضيفة لا تكون إلا حرفًا، وخافضةً، وكذلك تكون زائدةً وغير زائدةٍ، أما الزائدة فمعناها يفيد استغراق الجنس، أو تأكيد الاستغراق، نحو:(ما قام من أحد) وإنَّما زيدت هنا للتوكيد فقط، أمَّا

---

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ٨٣٨ .
(٢) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٢٦ وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١ / ٤٧٣ والبسيط في شرح الجمل: ١ / ٨٣٧.
(٣) شرح تسهيل الفوائد: ٣ / ١٣٠.
(٤) ينظر: البسيط : ١ / ٨٣٨ وشرح الجمل لابن خروف: ١ / ٤٧٣ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ /٣٦٣.
(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٠٠.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٠٠.

في قولنا: (ما قام من رجل) فـ(مِن) زائدة من وجه، وذلك لو حذفناها لاستقام الكلام، ومن وجهٍ آخر غير زائدة، لأنَّها تفيد استغراق الجنس، فإننا لو نفيناها لحذفنا رجلاً واحدًا كقولنا: (ما جاءني رجل بل رجلان)، وإذا أثبتناها تكون قد دلت بذلك على أنه لم يأتنا رجل ولا أكثر[١].

ويفصِّل أبو العباس المبرِّد في هذه المسألة فيقول: ((وَإِنَّمَا تزاد فِي النَّفْي، وَلَا تقع فِي الْإِيجَاب زَائِدَة، لِأَن الْمَنْفِيّ المنكور يَقع واحده فِي معنى الْجَمِيع، فَتدخل (مِن) لإبانة هَذَا الْمَعْنى، وَذَلِكَ قَوْلك: (مَا جَاءَنِي رجل)، فَيجوز أَن تَعْنِي رجلًا وَاحِدًا وَتَقَع الْمعرفَة فِي هَذَا الْموضع، تَقول: (مَا جَاءَنِي عبد الله)، فَإِذا قلت: (مَا جَاءَنِي من رجل)، لم يَقع ذَلِك إِلَّا للْجِنْس كُله، وَلَو وضعت فِي مَوضِع هَذَا المنكور مَعْرُوفا لم يجز لَو قلت: (مَا جَاءَنِي من عبد الله)، كَانَ محالا لِأَنَّهُ مَعْرُوف بِعَيْنِه فَلَا يشيع فِي الْجِنْس))[٢].

وأشار العكبري(ت٦١٦هـ) في زيادتها في غير الواجب، نحو: (ما جاءني من أحد) وقوله تعالى: ﴿ هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ ﴾[٣]، فزيادتها هنا للتوكيد فقط، وذلك لأنَّ (أحد) من اسماء العموم، فأمَّا قَوْلك: (مَا جَاءَنِي من رجل) فـ(من) زَائِدَة من وَجه، لأنّك لَو حذفتها لاستقام الْكَلَام، وَغير زَائِدَة من وَجه،وذلك لأنَّها تفِيد استغراق الْجِنْس، أَلا ترى أنَّك لَو حذفتها لنفيت (رجلا وَاحِدًا) كَقَوْلِك: (مَا جَاءَنِي رجلٌ بل رجلَانِ)، وَإِذا أثبتَّها دللت بذلك على أنَّه لم يأتك رجلٌ وَلَا أَكثر[٤].

كذلك نُقل أبو حيان الأندلسي عن المبرِّد قوله في (ما جاءني من رجل) أنَّه لا ينبغي أن يقال فيها زائدة؛ وذلك لأنَّ الزائد لا يفيد معنى، أما (مِن) هنا تفيد استغراق الجنس، فإنك إن حذفتها لاحتمل الكلام وجوهًا، ولم يكن نص على استغراق الجنس، فإذا قلت: (ما جاءني من أحد) فهي زائدة؛ لأنك إذا حذفتها لم تخلَّ بمعنى[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٢٥ والمقتضب: ٤ /٤٢٠ والأصول: ١ / ٤١٠ واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٥٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٦٣ .

(٢) المقتضب: ٤ / ٤٢٠.

(٣) سورة مريم: من الآية ٩٨.

(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٠١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١١ / ١٣٨.

واعترض ابن الفخَّار على النحويين في هذه المسألة، بقوله: ((وليس بمستقيم ما يعتقده كثيرٌ مِن أهل الإصول من إطلاق القول، بأنَّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم))[١].

وقد ذكر ابن هشام أنَّ (مِن) تفيد توكيد العموم وأنَّها زائدة، نحو: ما جاءني من أحد، فـ(أحد) هنا صيغة عموم، وأن شرط زيادتها ثلاثة أمور: أحدها تقدم نفي أو نهي أو استفهام[٢].

ونجد مثل هذا المعنى عند ابن النجار(ت٩٧٢هـ)[٣]، والذي ذكر أنَّ من معاني (مِن) هو تنصيص العموم، وأنَّها تدخل على النكرة ولا تختص بالنفي، نحو قولنا: (ما جاءني من رجل)، فَإِنَّهُ كَانَ قَبل دُخُولهَا مُحتملًا لنفْي الْجِنْسِ وَلِنَفْي الوحدة، وَلهذَا يَصِحُّ أَن يقول: بل رجُلان، وَيَمتَنِعُ ذلك بَعد دُخول (مِن)[٤].

ويرى الباحث أن قولنا: ما جاءني من رجل (من) هنا زائدة، على حد زيادتها، نحو قولنا: ماجاءني أحدٌ، ذلك أنك إذا قلت: ما جاءني من رجل، فقد أدخلت (من) على نكرة، في إرادة الاستغراق؛ فكذلك (رجل) صار مثل (أحد) لمَّا أردت به الاستغراق[٥].

واختلف في موضع (مِن)، فقد ذكر ابن أبي الربيع أن سيبويه اشترط في (مِن) الزائدة ثلاثة شروط هي: [٦]

أولًا: دخولها على النكرة.

ثانيًا: أن يُراد بالنكرة استغراق الجنس.

ثالثًا: أن تكون بعد غير الواجب، كقولنا: ما جاءني من أحد

علمًا أنَّ سيبويه لم يضع هذه الشروط في كتابه وإنَّما وضع أمثلة تحوي هذه الشروط [٧].

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٣٦٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١ / ٤٢٥.

(٣) هو أبو بكر بن أحمد الشيخ الإمام العلامة الشيخ تقي الدين ابن قاضي القضاة شهاب الدين الفتوحي، الشهير بابن النجار الحنبلي القاهري، أخذ عن والده وولي نيابة القضاء، ينظر: الكواكب السائرة (الغزي): ٣ / ٨٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١ / ٤٢٥ .

(٥) ينظر: الجني الداني: ٣١٧ ـ ٣٢٠.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٠١ والبسيط في شرح الجمل:١ / ٨٤١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٦٣ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١ / ٤٢٥.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢ / ٣١٥ .

أمَّا ابن الفخَّار فقد حدد مواضع الزيادة في ثلاثة أقوال:[١]

أولها: أن تكون هذه الزيادة مشروطةً بتنكير مجرورها.

ثانيها: أن تكون في سياق نفي، أو نهي أواستفهام، وهذا هو مذهب البصريين[٢].

ثالثها: وهو الشرط الذي زادهُ ابن ابي الربيع وهو أن يكون المجرور لاستغراق الجنس[٣].

وقد أسقط ابن عصفور شرط ابن أبي الربيع الأخير بقوله: ((فإذا أدخلت (مِن) زال الاحتمال، وكان المعنى: ما جاءني من جنس الرجالِ أحدٌ، فهي لاستغراق الجنس، فإذا قلت: ما جاءني من أحدٍ، كانت (مِن) هنا لتأكيد استغراق الجنس؛ لأنَّ (أحدًا) يقتضي الاستغراق وإن لم تدخل عليه (مِن)))[٤].

وقد اعترض ابن الفخَّار على كلام ابن عصفور هذا، موافقًا لما ذهب إليه الأستاذ ابن أبي الربيع، فقال ابن الفخار: ((وظاهره غير مستقيم، لأنَّ استغراق الجنس مستفاد من زيادة (من) في أحد الوجهين، فكيف يشترط ما هو لازم عنها ؟، والصحيح ما قاله الأستاذ، ووجه ذلك أنَّ (مِن)لا تُزاد في النكرة إلَّا بشرط أن يُراد بتلك النكرة استغراق الجنس قبل دخول (من) عليها ودخول من علامة على ذلك المعنى، فإن كانت تلك النكرة غير مراد بها استغراق الجنس قبل دخول (مِن) عليها كقولك: ما قام رجلٌ واحد بل إثنان أو أكثر، فالصحيح اشتراطه))[٥].

ويؤيِّد الباحث ما ذهب إليه ابن أبي الربيع، وهو أنَّ (مِن) لا تزاد في النكرة إلا بشرط أن يُراد بتلك النكرة استغراق الجنس قبل دخول (مِن) عليها، وأنَّ دخول (مِن) علامة على ذلك المعنى، فإنَّ كانت النكرة غير مراد بها استغراق الجنس لم يجز دخول (من) عليها، نحو قولنا: ما قام رجلٌ واحدٌ بل إثنان أو أكثر، فاشتراطه هو الصحيح[٦].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٦٣.

(٢) ينظر: المفصل: ٥ / ٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٠١ والجنى الداني: ٣١٧ وشرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٣٦٣.

(٣) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ٨٤١ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٦٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٠١ .

(٥) شرح الجمل لابن الفخار:٢ / ٣٦٤.

(٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ٨٤١.

أمَّا (مِن غير الزائدة) فتكون على أوجه من المعاني، فمنها ما تكون (للتبعيض)، نحو قولنا:(أكلت من الرغيفِ)، أي: بعضها وهو ما دون الكل، وهناك من يذهب إلى أنَّ أصل (مِن) المبعضة: ابتداء الغاية، لأنَّك إذا قلت: (أكلت من الرغيف) فإنما أوقعت الأكل على جزءٍ من الرغيف؛ وبذلك ينفصل عن جملته فيرجع المعنى إلى الابتداء[١].

وعقَّبَ العكبري على من احتج بقوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرَ عَنكُم مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[٢] و ﴿ يَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾[٣] مِن أنَّ المرادَ بهما الجميع، فقال: ((وَالْجَوَاب أنَّ (مِنْ) هُنَا للتَّبْعِيض أَي بعض سَيِّئَاتكُمْ لأنَّ أخفاء الصدقّة لَا يمحِّص كل السَّيِّئَات وأمَّا ﴿ مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ فالتبعيض أَيْضًا لِأَن الْكَافِر إِذا اسْلَمْ قد يبْقى عَلَيْهِ ذَنْب وَهُوَ مظالم الْعباد الدنيويَّة))[٤].

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش إذ قال: ((وأما قوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرَ عَنكُم سَيِّئَاتِكُمْ ﴾، فإنَّ (مِنْ) للتبعيض أيضًا، لأن الله عزّ وجلّ وعدَ على عمل ليس فيه التوبةُ، ولا اجتنابُ الكبائر تكفرَ بعض السيّآت، وعلى عمل فيه توبةٌ، واجتنابُ الكبائر تمحيصَ جميع السيئآت))[٥].

واحتمل ابن عصفور أن تكون (من) مبعضة، إذ قال: ((لاحتمال أن تكون (مِن) مبعضة ويكون ذلك مما حُذفَ فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه، فكأنه قال: يغفرْ لكم جُملة من ذنوبِكم وذلك أن المغفور لهم بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام من الذنوب وما تقدّم لهم من الذنوب في حال الكفر بعضُ ذنوبِهم))[٦].

ونقضَ ابن الفخار قول ابن عصفور في احتمال أن تكون للتبعيض، فقال: ((وهذا إنما يستقيم على الجملة لا على التفصيل، فهو بعيد، وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع من كونها لابتداء الغاية، على تضمين الفعل والمعنى: يخلصكم من ذنوبكم؛ لأن من غفرت ذنوبه فقد خلص منها، وقد وصفها الله تعالى بالإحاطة، فقال تعالى: ﴿ وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ﴾[٧]))[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٢٤ والمقتضب: ١ / ٤٤ والأصول: ١ / ٤٠٩ شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٦٥.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٧١.
(٣) سورة نوح: من الآية ٤.
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٥٦.
(٥) المفصل: ٤ / ٤٦١.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٣١٠.
(٧) سورة البقرة: من الآية ٨١.
(٨) شرح الجمل لابن الفخار: ٣٦٥ وينظر: شرح البسيط في شرح الجمل: ١ / ٨٤٢ ـ ٨٤٣.

وذكر ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) أنَّ (مِن) في الآيتين لدى كثيرٍ من النحاة تفيد التبعيض؛ وذلك لأنَّ الذي يغفر بعض الذنوب ويكفر عن بعض السئات؛ لأنَّ ما كان فيه تبعة لآدمي لا يكفر؛ ولأن المغفور بالإيمان اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الإسلام من الذنوب، وما تقدم لهم من الذنوب في حال الكفر هو بعض ذنوبهم، وإذا كان كذلك فـ(من) التي في الآيتين الشريفتين للتبعيض[١].

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ (مِن) في هذا الموضع تفيد التبعيض فيقول: والحق أنهما للتبعيض، ويستشهد بقول ابن يعيش: وأما قوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرَ عَنكُم سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾ فإن (من) للتبعيض أيضًا؛ لأن الله تعالى وعد على عمل ليس فيه التوبة، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات[٢].

ويذهب الباحث مع ما ذهب إليه محفل علماء النحو الذين يرون في أنَّ (مِن) في الآيتين الكريمتين: ﴿ وَيُكَفِّرَ عَنكُم مِنۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾ و ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾ تفيدان (التبعيض)، فإنَّ (مِن) هنَا للتَبعِيض أَي بعض سيئَاتكم، ولأنَّ إخفاء الصدقّة لَا يمحِّص كل السيئات، وأمَّا ﴿ مِّن ذُنُوبِكُمۡ ﴾ فالتبعيض أَيْضًا، لِأَنَّ الْكَافِر إِذا اسلَمْ قد يبقى علَيهِ ذنب وَهوَ مظالم الْعباد الدنيويَّة[٣].

وتأتي (مِن للتبين) فتكون (مبيِّنة)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾[٤]، وَلَيسَ مَعنَاهُ اجتنبوا الرجس مِنْهَا، على أَنَّ فِيهَا رجسًا وَغير رِجْس وَهَذَا لا يجوز بل اجتنبوا ما هو رجسٌ وثني، فدخلت (مِن) لتبين المقصود بالاجتناب من الأرجاس[٥].

أمَّا (مِن) التي تفيد ابتداء الغاية فهي محل خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز استعمالها في الزمان والمكان، وإن كانوا قد اتفقوا على أنَّها تفيد المكان كقولك:(خرجت من الدار)، واختلفوا في زمانيتها[٦]. والخلافٌ بين البصريين والكوفيين في جواز استعمالها في الزمان والمكان،

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٦ / ٢٩٠٣ .

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٤ / ٤٦١ ومعاني النحو: ٣ / ٨٣ ـ ٨٤.

(٣) ينظر: اللباب: ١ / ٣٥٦ والمفصل: ٤ / ٤٦١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٣١٠.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٨٧.

(٥) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٥٠ وعلل النحو:٢٠٨ ورسالة منازل الحروف: ٥٠ وشرح المقدمة المحسبة: ١ / ٢٣٦ والمفصل: ٣٧٩ والبديع في علم العربية: ١ / ٢٤٥ وشرح المفصل: ٤ / ٤٥٨.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤ / ٢٢٤ .٢٢٥ ـ ٢٢٦ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣٠٦ (المسألة ٥٤) وشرح الجمل لابن خروف: ١ / ٤٧٣.

فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز استعمالها في الزمان، واقتصارها على المكان فقط، إذ يقول سيبويه: ((وأمَّا من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها))[١]، ويتضح لنا من كلام سيبويه أنَّ(مِن) قد اختصت بالمكان.

على حين جوَّز الكوفيون استعمالها في الزمان والمكان، واحتجوا بجواز استعمالها في الزمان في قوله تعالى: ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾[٢]، وأول يوم من الزمان[٣]، واستدلوا أيضًا، بقول زهير: [٤]

لمِنْ الدِّيار بِقُنَّة الحِجْر أقْوينَ من حجَجٍ ومِنْ دهْرِ

و(حجج) معناها(سنون) حيث دخل عليها(من)؛ فهو جائز عندهم بما هو منقول عن العرب.

ويرى البصريون أنَّ (مِن) في المكان نظير (مُذ) في الزمان فهي في المكان لابتداء الغاية، كذلك (مذ) هي لابتداء الغاية في الزمان، واحتجوا بالقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومعناه أنَّ ابتداء الوقت هو الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كالقول: ما سرت من بغداد، فالمعنى ما بدأت بالسير من هذا المكان وحيث لا يجوز القول: ما سرت مذ بغداد، فلا يجوز أيضًا القول: ما رأيته من يوم الجمعة أما الكوفيون فقالو إن (منذ) لا تصح إلا للزمان[٥].

وكان الأخفش قد أشار إلى هذا المعنى في كتابه (معاني القرآن)، إذ يقول: ((﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾ يريد: (مُنْذُ أوَّلِ يَوْمٍ)، لأنَّ من العرب من يقول: (لَمْ أَرَهُ مِن يومِ كذا) يريد (مُنْذُ أوَّلِ يَوْمِ) يريد به (مِنْ أَوَّلِ الأَيَّام) كقولك: (لَقِيتُ كلَّ رَجُلٍ) تريد به (كلَّ الرجال)))[٦].

---

(١) الكتاب: ٤ / ٢٢٤.

(٢) سورة التوبة: آية ١٠٨.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣٠٦ (المسألة ٥٤) وشرح المفصل لابن يعيش: ٣ / ١١٦.

(٤) البيت من الكامل الأحذ، وهو مطلع قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان في ديوانه:٥٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤ /٢٢٦وشرح لمفصل: ٣ / ١١٦ وشرح الكافية: ٤ / ٢٦٣ والجنى الداني: ٣٠٨، ٣٠٩.

(٦) معاني القرآن للأخفش: ١ / ٣٦٦.

وقد صحَّح ابن مالك مذهب الكوفيين بالقول: ((وأمَّا (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن))[١]، ثمَّ قال: ((وأما مُذْ فتكون لابتداء الغاية في الأيام والأحيان، كما كانت (مِن) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها))[٢]، وظاهر هذا القول هو منع استعمال (مِن) في الزمان، ومنع استعمال (مذ) في المكان، فأمَّا عن منع استعمال (مذ) في المكان في الكلام فمجمعٌ عليه، وأمَّا استعمال(مِن) في الزمان فمنعه ليس بصحيح، بل الصحيح هو جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة[٣].

ونلحظ اعتراض ابن الفخَّار الضمني على مذهب البصريين في هذه المسألة وميله إلى ما ذهب إليه الكوفيون إذ يقول: ((واختلف في (مِن) الابتدائية هل هي مخصوصة بغير الزمان، أو هي عامة في الزمان وغيره، فالأول مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين، والاستعمال يشهد بقوة ماذهبوا إليه))[٤]، واستشهد بما ذهب إليه الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم، والذي كان يستضعف نظر المتأخرين من البصريين في تأويل قوله تعالى: ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ ﴾ ويقول: إنَّه تأوّلٌ يلزم عليه التسلسل، فهو باطل[٥].

ولكن ابن الفخَّار يعود ليتبعَ ما ذهب إليه سيبويه ومدرسته البصرية رغم عدم قناعته بمذهبهم ورغم اعتراضه عليهم واستدلاله بما أورد العلماء من مخالفة لهم وميل إلى مذهب الكوفيين.

ويرى الباحث إن سبب عدول ابن الفخَّار، مرَّدهُ هو تسليمه المطلق بما يَرِدُ عن سيبويه وميله الواضح إلى مدرسته البصرية، فهو يقول في آخر المطاف: ((ولولا أنَّ ظاهر كلام سيبويه ما قاله أبو القاسم، لقلنا في المسألة بقول الكوفيين، لأنَّه تأتي مواضع يعسر فيها التأويل))[٦].

وهذا مما يُحسب على ابن الفخَّار، فالبحث العلمي لا يُقاس بالأشخاص بقدر ما يرتبطُ بالدليل العقلي والمعرفة الصحيحة التي تقوم على الحقيقة والبرهان.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣ / ١٣١.
(٢) المصدر نفسه: ٣ / ١٣١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ١٣١.
(٤) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٦٧ ـ ٣٦٨.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٦٨ .
(٦) المصدر نفسه: ٢ / ٦٢٦.

ومن المتأخرين نجد ابن الملقن(ت٨٠٤هـ)[١] الذي اعترض على مذهب البصريين في هذه المسألة، إذ يقول: ((واستدل بعض أهل اللغة بقوله: (فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ سَنَةٍ مِنْهَا) عَلَى أَنَّ (مِن) تكون لابتداء الغاية في الزمان كـ(مذ)، وهو مذهب كوفي، وقال البصريون: لا تدخل (مِن) إلَّا عَلَى المكان (ومنذ) في الزمان نظير (مِن) في المكان، وتأوَّلوا ما جاء عَلَى خلافهِ مثل قوله تعالى: ﴿ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍۚ ﴾، أي: من أيام وجوده كما قدره الزمخشري[٢]، أو من تأسيس أول يوم كما قدره أبو علي الفارسي، وضعف بأن التأسيس ليس بمكان))[٣].

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه الكوفيون في أنَّ (مِن) تصلح للزمان والمكان على نحو ما جاء في الأدلة النقلية عن القرآن الكريم وأشعار العرب، أمَّا ما جاء به البصريون من أدلَّةٍ في إثبات أنَّ (مِن) مكانية فقط، وذلك بقولهم أنَّ (مِن) في المكان نظير (مذ) في الزمان، فكلتاهما تدلُّ على ابتداء الغاية، ولكن هذه المناظرة البصرية تقف عاجزة أمام الدليل السمعي الكوفي، ولأنَّ اللغة والنحو ينحيان البساطة؛ لذلك يجد الباحث أنَّ المذهب البصري في هذه المسألة يجنح إلى عسر التحليل وأنَّ مذهبَ الكوفة أقرب إلى القبول لأنَّه يخلو من التكلّف والجدل.

---

(١) هو عمر بن عَليّ بن أَحْمد الشَّيْخ الْعَالم الْعَلامَة عُمْدَة المصنفين سراج الدَّين أَبُو حَفْص الْأَنْصَارِيّ الأندلسي الأَصْل الْمصْرِيّ الْمَعْرُوف بِابْن الملقن،وكان رحمه الله يغضب من هذه التسمية، كَانَ أَبوهُ نحويا مَعْرُوفا، ينظر: طبقات الشافعية (أبو بكر الدمشقي): ٤ / ٤٣ .

(٢) ينظر: الكشَّاف: ٢ / ٣١١ والمسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ١٦٧.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ابن الملقن): ٣ / ٥٨٤

المسألة الثالثة: (رُبَّ) إذا لحقتها (ما)

(رُبَّ) حرفُ جرٍ[١] ومعناه عند النحويين هو التقليل، ويختص بدخوله على الظاهر وعلى النكرات دون المعارف[٢]، فعندما تقول: (ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيت)، فكأنك قد قلت: لقيت من صنف الرجال العلماء ومن لقيته ليس بالكثير[٣]. ويستشهد النحويون بقول الشاعر: [٤]

ألا ربَّ مَولـودٍ ولـيسَ لـهُ أبٌ وذي ولدٍ لـم يلـده أبـوانِ

وذي شامةٍ غرَّاءَ في حُرِّ وجههِ مُجللـةٍ لا تنـفضـي لأوانِ

والمولود الذي ليس له أبٌ هو عيسى عليه السلام، أمَّا الذي له ولد ولم يلده والدان فهو آدم عليه السلام، أمَّا صاحب الشامة الذي هو (القمر)، وقد شبَّه الكلف الذي يظهر فيه المُسمى أرنب القمر بالشامة، وفي جميع هذا نجد (ربَّ) قد دخلت على ما هو واحدٌ ولا ثاني له، وقد دلَّ ذلك على أنَّها تفيد التقليل[٥].

وهناك من النحويين من زَعِمَ أنَّها تفيد (التكثير)[٦]، في المباهاة والافتخار، ومثل هذا المعنى نجده عند سيبويه، الذي ذهب إلى أنَّ (رُبَّ) تفيد التكثير إذا جاءت بمعنى (كم) الخبرية[٧]، نحو قول الشاعر: [٨]

فياربَّ يومٍ قد لهوتُ ولـيلـةٍ بآنسـةٍ كأنـها خطَّ تمثالِ

---

(١) ينظر: الأصول: ١ / ٤١٦ والتعليقة على كتاب سيبويه: ١ / ٣١٣ واللمحة في شرح الملحة: ١ / ٢٥٥ والجنى لداني: ٤٣٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٣٩ والأصول: ١ /٤١٦ والجمل للزجاجي: ٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥١٧ والبسيط في شرح الجمل: ١ / ٨٨٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥١٧ .

(٤) البيتان من الطويل، وَنسبا لرجلٍ من أَزْد السراة في خزانة الأدب: ٢ / ٣٨١ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥١٧ والتذييل والتكميل: ١١/ ٢٨١ والجنى الداني: ٤٤١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤ واللمحة: ١ / ٢٥٥ وارتشاف الضرب: ٤ / ١٧٣٧ والتذييل والتكميل: ١٩/١٠ والجنى الداني: ٤٤٣.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣ / ٣٧ ومغني اللبيب: ١ / ١٨١.

(٨) البيت من الطويل لإمرئ القيس في ديوانه: ١٣٦ و ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥١٨ ـ ٥١٩ والتذييل والتكميل: ١١ / ٢٩٠ ومغني اللبيب: ١ / ١٨٠ والفصول المفيدة: ٢٥٧.

وكما هو بين التباهي في كثرة ليالي الأنس، ويجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره لمَّا وضع (رُبَّ) في موضع التكثير. وتلحق (ما) بـ(ربَّ) على وجهين: [١]

الأول: إذا اعتقد أنَّها زائدة، وتبقى على حكمها في التجريد.

الثاني: إذا اعتقد كونها كافة وتكون من حروف الأفعال الخاصة بها.

فأمَّا (الكافة) فهي: (ربَّما وقلَّما)، فقد جعلوا (ربَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة وتم تهيئتها ليذكر الفعل بعدها، ذلك أنَّهم لم يكن لديهم سبيل إلى (رُبَّ يقول) ولا إلى (قلَّ يقول)، فألحقوا (ربَّ وقلَّ)بـ(ما)؛ وبذلك أخلصوهما للفعل ويكون الفعل بعدها ماضيًا معنىً ولفظًا، نحو قولنا: ربما قام عمر أو ربما يقوم عمر، بمعنى قام[٢]، قال الناظم: [٣]

وربَّ إن كُفَّت بما كربما صارت كمثلِ إنَّما وقلما

ومعناه أنَّ (ربَّ) إذا كفت عن الجر تكون مثل (إن) إذا كفت (بما) عن النصب.

وقد أشار ابن الفخار إلى أنَّ من النحويين من ذهب إلى أنها بمنزلة (إنَّما) وبعدها تقع الأسماء و الأفعال[٤] ومنهم الجزولي القائل: ((ولا يتعلق (ربَّ) إلا بفعل متأخر عنه، ومتى لحقته (ما) ساغ أن تليه الجملتان الاسمية والفعلية، ولا يكون الفعل إلا ماضيا معنى أو معنى ولفظا وكثيرا ما يحذف الفعل الذي يتعلق به (رُبَّ)))[٥].

وأورد صاحب درة الغوَّاص ما نصه:((أَلا ترى أَن رب لَا تدخل إِلَّا على الِاسْم، فَإِذا اتَّصَلت بهَا (مَا)، غيرت حكمهَا وَأَوْلَتهَا الْفِعْل كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآن: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٦]، وَكَذَلِكَ حرف (لم)، فَإِذا زيدت عَلَيْهَا (مَا)، وَهِي أَيْضًا حرف صَارَت لمّا اسمًا فِي بعض المواطن بِمَعْنى (حِين)

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٥١، ١١٦ والمقدمة الجزولية في النحو: ١٢٦ ومغني اللبيب: ١ / ١٨٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣ / ١١٥ والمقتضب: ٢ / ٤٨ والأصول: ٢ / ٢٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٢٦. وشرح ألفية ابن معطي: ٤٠٥ والجنى الداني: ٣٣٣.

(٣) شرح ألفية ابن معطي: ٤٠٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٧٨.

(٥) المقدمة الجزولية في النحو: ١٢٦.

(٦) سورة الحجر: الآية ٢.

وليها الْفِعْل الْمَاضِي نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾[1]، وَهَكَذَا (قل وَطَالَ) لَا يجوز أَن يليهما الْفِعْل، فَإِن وصلا بِـ(مَا) وليهما الْفِعْل، كَقَوْلِك: طالما زرتك وقلما هجرتك))[2].

واعترض ابن الفخار على صاحب الدرة ومن ذهب مذهبه والذي أنزلها بمنزلة (إنما) لتقع بعدها الأسماء والأفعال، فقال ابن الفخَّار: ((وليس بجيد وينبغي أن يكون وقوع الأسماء خاصًا بالشعر))[3]، فهو يرى أنَّ الأسماء لا تقع بعد (ربَّما) إلَّا في الشعر للضرورة الشعرية.

وعلق الدكتور فاضل السامرائي على هذه المسألة فقال: ((فبعد أن كانت (ربَّ) منحصرة في دائرةٍ ضيقة من الاستعمال، وهو الاسم النكرة نحو: (ربَّ ليلٍ كأنه الصبح في الحسن) هيأتها (ما) الكافة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من اسم معرفة، أو جملة فعلية، فتوسع معنى التقليل الذي كان منحصرًا في دائرة معينة))[4].

ويرى الباحث أن ابن الفخَّار قد بنى حكمه هذا على أمرين:

الأول: لم يرد من أغلب علماء العربية أنَّهم جوزوا وقوع الأسماء بعد (ربَّما)، أو أنَّهم عاملوها معاملة (إنَّما)، لذا لا ينبغي أن نبني على هذا المذهب.

والثاني: كما يبدو أنَّه لم يُسمع من العرب أنَّهم تكلَّموا بهذه اللغة، وإلَّا لذكرها علماءُ العربية، ويبدو أنَّها لغة ضرورة شعرية كما صرَّح ابن الفخَّار والله أعلم.

المسألة الرابعة: إضمار (ربَّ بعد حرف الواو)

اختُلِفَ في هذه الواو، فيما إذا كانت هي خافضة بنفسها أم الخفض لـ(ربَّ) المضمرة، والواو بذلك تكون عاطفة لاعمل لها[5]، وأصل هذه الواو يبدو غامضًا جدًا كما يرى برجشتراسر؛ وذلك لأنَّ

---

(١) سورة هود: الآية ٧٧.

(٢) درة الغواص في أوهام الخواص: ٧٨.

(٣) شرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٧٨.

(٤) معاني النحو: ١ / ٣٢٦.

(٥) ينظر: الكتاب: ١ / ١٠٦. ٣ / ١٢٨ والمقتضب: ٢ / ٣١٩ . ٣٤٧ والأصول في النحو: ١/ ٤٢٠ والانتصار لسيبويه على المبرد: ٩٦ . ٩٨ وشرح الكتاب لسيرافي: ١ / ٤٣٥ والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٨ وعلل النحو: ١٩٦ وسر صناعة الإعراب: ٢ / ٢٨١.

معناها في أحيانٍ كثيرة ليس معنى (ربَّ) كما في معنى قولنا: وتاجرٍ فاجرٍ جاء الإله به؛ والمعنى هنا هو: أعرف تاجرًا فاجرًا أو أذكره[١].

وأشار سيبويه إلى إعمالها مضمرةً فقال: ((وإذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمرًا لم يَخرج عن عمله مظهرًا فى الجر والنصب والرفع؛ تقول: وبلدٍ، تريد: ورُبَّ بلدٍ))[٢].

وقد أضمر الشعراء (ربَّ) وحدها من دون حرف جر، وذلك يكون بعد ثلاثة حروف عطف وهي: (الواو والفاء وبل)، أمَّا علَّة ورودها في أوائل القصائد هو أنَّ القصيدة تجري مجرى الرسالة والشعر يؤتى به بعد خَطبٍ أو خطابٍ يتصل؛ فيكون العطف على ما تقدَّم من الكلام ودليل ذلك قول العرب في أوائل الرسائل (أمَّا بعد فقد كان كذا وكذا) بمعنى: أمَّا بعد ما نحن فيه[٣]، ومن ذلك قول الشاعر: [٤]

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المخترق مشتبه الأعلام لمَّاع الخفق

إنَّ الجرَّ بـ(ربَّ) المضمرة بعد الواو العاطفة هو مذهب سيبويه، فالعمل لـ(ربّ) مقدرة، ولاعمل للواو[٥]. أمَّا المبرد والكوفيون، فالجر عندهم بالواو نفسها؛ حيث قاسوا على واو القسم، والأصحُّ هو مذهب سيبويهِ؛ لأنَّ الواو حرف عطف، ولأنَّ الجرَّ بعد (الفاء وبل) بـ(ربَّ) مضمرةٌ بالاتفاق؛ لذلك وجب أن تضمر كذلك بعد الواو حملًا على الحالتين[٦].

ويعلل أبو العباس المبرد والكوفيون مجيئها خافضة بنفسها، بأنَّها حرف جر عوضًا عن (رُبَّ) لذلك تولت عملها، وأنَّ الجر ليس بـ(ربَّ) المحذوفة ودليلهم في ذلك وقوعها أولًا، وأحرف العطف لا تقع أولَ الكلام، واستدل المبرِّد بافتتاح القصائد بها[٧].

---

(١) ينظر: التطور النحوي للغة العربية (برجشتراسر): ٨٥ ـ ٨٦ ومعاني النحو: ٤ / ٤٤.

(٢) الكتاب: ١ / ١٠٦، ١ / ٢٦٣، و ٢ / ١٦٣ ـ ١٦٤ وشرح الكتاب: ١ / ٤٣٥ والمقاصد: ٣ / ١٢٦٦.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢ / ٢٨٢ .

(٤) البيت من الرجز. وينسب لرؤبة في الشعر والشعراء: ١ / ٦٣ وينظر: الكتاب: ٤ / ٢١٠ والأصول: ٢ / ٣٨٩ والخصائص: ١ / ٢٦٥ والمنصف: ٣٥٣ والإنتخاب لكشف الأبيات المشكلة: ٥٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١ / ١٠٦ و١ / ٢٦٣.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٤٠٩ ـ ٤١٠ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣١٤(المسألة ٥٥) والجنى الداني: ١٥٤.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن الفخَّار: ٢ / ٣٩٤.

وردَّ ابن الفخَّار على قول المبرِّد والكوفيين معترضًا بقوله: ((إنَّ وقوعها أولًا، إنَّما هو أمرٌ لفظي، والمعنى على خلاف ذلك، فإمَّا أن يكون الشاعر أسقط بعض ما رواه على جهة الانتقاء، وإمَّا أن يكون عطف على ما رواه في نفسه ولم يلفظ به فالواو على هذين الوجهين ليست صدرًا تقديرًا، وإن كانت صدرًا تسطيرًا ؛ فالصحيح أنها عاطفة))[١].

فهو يرى أنَّ (الواو) من حيث اللفظ تقع في صدارة الكلام ولكنها معنىً خلاف ذلك، فابن الفخَّار ذهب مذهب البصريين في كونها عاطفةً وأنَّ الجر بـ(ربَّ) المضمرة بعدها، ولأنَّها جاءت في الشعر خاصةً؛ فإنَّ الشاعر عادةً يميل إلى الإيجاز واختصار اللفظ بعد اكتمال المعنى .

فالعطف يكون أولًا: على ماسبق من كلم في القصيدة وثانيًا: على ماستقر بذهن الشاعر ووجدانه فالأول لفظي سبق والثاني معنوي معلوم، وفي كلتا الحالتين تكون الواو عاطفة وليست صدرًا بالكلام لكنها صدرٌ تسطيرٌ، ثُمَّ يدعم ابن الفخَّار مذهبه بدليل آخر إذ يقول: ((إنَّها لو كانت خافضة بنفسها لجاز دخول العاطف عليها كما يدخل على واو القسم لـمَّا كان خافضًا بنفسه، وفي امتناع ذلك إجماعًا دلالةٌ ظاهرةٌ على أنها عاطفةٌ كما يقوله المحققون))[٢].

ويرجح الباحث حجة البصريين أقوى وأثبت، لما يدعمها من أدلةٍ تثبت رجحانها، ولكن تبقى هذه الواو على غموضٍ في بعض أحوالها كما لاحظ المستشرق الألماني برجشتراسر فقد لا تأتي بمعنى (ربَّ) وتأتي بمعنى (أعرف)[٣].

وكما عرَّجنا على حجج نحاة الكوفة والمبرد ودفاعهم عن مذهبهم، كان من الطبيعي أن نذكر مذهبَ البصريين في هذه المسألةِ أدلتهم المتعددة، حيث ذكروا أنَّ الواو ليست عاملة وأنَّ العمل لـ(ربَّ) مقدرة؛ لأنَّ الواو عندهم حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لذا هو غير عامل، لذلك وجب أن يكون العمل لـ(ربَّ) المقدرة، أمَّا الدليل على قولهم إنَّها واو عطف وأنَّ (ربَّ) مضمرة بعدها، هو إمكان ظهورها معها، نحو قولنا: وربَّ بلدٍ[٤] كذلك (الفاء) و (بل) واللتان يليهما

---

(١) شرح الجمل لابن الفخَّار: ٢ / ٣٩٣ ـ ٣٩٤ .

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٣٩٤.

(٣) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: ٨٥ ـ ٨٦ ومعاني النحو: ٤ / ٤٤.

(٤) ينظر:الكتاب: ١ / ١٠٦ والأصول في النحو: ١ / ٤٢٠ وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٤٣٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٤/١ (المسألة ٥٥) و ٤٣١/٢ (المسألة٧٢) .

(ربَّ) المضمرة، فعاطفتان وتعملان عمل الواو بالعطف فقط[١].

ويستشهد النحويون على إعمالها مقدرةً بعد (ربَّ) بقولِ امرئ القيس:[٢]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

والتقدير: (فربَّ مثلِكِ)، فقد حذفت (ربَّ) لمَّا عُلمَ موضعها، لكن بقي عملها، كما أنها جاءت محذوفة بسماعٍ أقل بعد (ثُمَّ) و (بل)، وأمَّا عن حذفها بعد (ثمَّ)، فالشواهد فيه تكاد لا تتحصل.

وأمَّا حذفها بعد (بل)، فهناك شواهدٌ متعددة استشهد بها النحاة، ومنها قول رؤبة:[٣]

بل بلدٍ ملء الفجاج قتمُه لا يُشترى كتّانه وجَهْرَمُهْ

وتُحذف (ربَّ) أيضًا من غير شيء قبلها، نحو قول الشاعر: [٤]

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَهِ

أي: (ربَّ رسمِ دارٍ). وكلُّ هذا مما يقوي مذهب من قالوا إنَّ (رُبَّ) مضمرة عاملة جاءت بعد واو عاطفة[٥]، لا عمل لها، وهو مذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين، كما هو مذهب ابن الفخَّار الذي دافع عنه، وهذا هو المذهب الأصوب إن شاء الله.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ / ٣١٤(المسألة ٥٥) والجنى الداني: ١٤٥ وشرح الجمل لابن الفخار: ٢ / ٣٩٣.

(٢) البيت من الطويل في ديوان أمرئ القيس: ١٢ وينظر: كتاب الأفعال: ١ / ٣٣٤ وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ١٨٨ وشرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٨٦ والتذييل والتكميل: ١١ / ٣١٤ وتمهيد القواعد: ٦ /٣٠٩٥.

(٣) البيت من الرجز، ديوان رؤبة بن الحجاج: ١٥٠ والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٣١/٢(المسألة ٧٢) وشرح المفصل: ٥/ ٢٧ وشرح الأشموني: ٢/ ١٠٨ وهمع الهوامع: ٢/ ١١٣٨.

(٤) البيت من الخفيف في ديوان جميل بن معمر: ٥٥، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١٣٣ وإسفار الفصيح: ٢ / ٨٩٢ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣١٤(المسألة ٥٥) والبديع في علم العربية: ١ / ٢٥٣ وشرح المفصل: ٢ / ١٩٩ ـ ٢٨٣.

(٥) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٢ / ٨٧١ ـ ٨٧٢ .

الخاتمة

الخاتمة

(النتائج)

بعدَ شكرِ الواحدِ الأحدِ الفردِ الصمدِ على إتمامِ هذا البحثِ الذي تناولَ (اختيارات ابن الفخَّار واعتراضاته النحوية في كتابه شرح جمل الزجاجي)، أضعُ بين يَدَي القارئ أهمَّ ما توصلتُ إليهِ من نتائجٍ أوجزتها في نقاطٍ على النحوِ الآتي:

١. أنمازَ ابن الفخَّار في طرح اختياراته واعتراضاته النحوية بطول النفسِ، فهو يُوردُ مُختلفَ الآراءِ النحويةِ، ثمَّ يتناولها بالنقاش تفصيلًا، فيختار الرأي الذي يرى أنَّه الأصوب بعد أن يعترض على الآراءِ الأُخَر، مع العناية بنقض الرأي الضعيف.

٢. يظهر من مسائل الاختيار والاعتراض مَيلُ ابن الفخَّارِ إلى مذهبِ مدرسة البصرة، وسيبويهِ بالتحديد، فهو لم يعارضهم، تصريحًا، في أيِّ مسألةٍ مُختلفٍ فيها، حتى وإن كانت تلك المسألة على خلاف قناعته كما في مسألة (مِن الابتدائية)، التي ورد ذكرها، وهكذا في بقية المسائل.

٣. حرص على إيرادِ آراء نُحاةِ مدرسة الكوفة في مقابل آراء أقرانهم مِن أهل البصرة، كذلك كان يذكر آراء العلماءِ منفردين من غير نسبتهم إلى مدارسهم النحوية؛ وبذلك تكتمل لديه جميع مقوّمات المناقشة العلمية عن طريق جمعه مختلف الآراء النحوية قبل القَطْعِ برأيٍ نحوي.

٤ـ يُلاحظ تقديمه بالذكر آراءَ علماءِ الأندلسِ ثمَّ البصريين وهكذا، فيذكر اسم الشلوبين وتلميذه ابن أبي الربيع الذي يطلق عليه لقب: (الأستاذ) وكذلك ابن عصفور الإشبيلي، وإذا كان يُميِّز قولَ الاثنين المتقدمين إلا أنه يبدو كالمتحامل على ابن عصفور، فهو يردُّه في أغلبِ آرائه.

٥. على الرغم من تحامله على ابن عصفور، إلا أنَّنا نجدهُ يأخذ عنه آراءَ كثيرةً ولكن من دون أن يُشير إليه، وليس هذا منحىً كليًّا أو غالبًا عليه، كما أنَّه عندما يُخطِّئ ابن عصفور يُخطِّئهُ بشيءٍ من خشونة التعبير على خلاف تعامله مع من يعترض عليهم.

٦. لغة ابن الفخَّار والألفاظ التي يستعملها في اختياراته واعتراضاته إزاء خصومه النحويين هي لغةُ مُهذَّبة بشكلٍ عام، إذا استثنينا اعتراضه على المبرِّد الذي نسبَ إلى سيبويه استعانته باللاحقي ليضع له بيتًا من الشعر يقوي به استشهاده في مسألةٍ معينة تطرقنا لذكرها في البحث، فابن الفخَّار يعتزُّ بآراء إمام النحو سيبويهِ ولا يقبل البتة الطعنَ فيه أو في آرائِهِ النحويةِ التي تردُ عنه.

٧ـ وَنلحظ أيضًا تنوع المفردات والعبارات الاختيارية والاعتراضية لتتناسب كلُّ واحدةٍ منها والغرضَ الذي وضعت لأجله، وإن كانت ألفاظ الاعتراض أكثر نسبيًا من ألفاظ الاختيار، وذلك لأنَّ المخالفة تتطلب جلب أدلة وحجج مختلفة لإثبات بطلان الرأي الآخر مما يتطلب الاستعانة بألفاظٍ وعباراتٍ تتناسب وهذه الاعتراضات ، لذلك نجده أحيانًا يستعمل ألفاظًا أكثر قوةً وتأثيرًا نحو: تخليط ، سقيم تلفيق ...إلخ، أو يستعمل ألفاظاً أقلَّ وطأة وشدة نحو: بعيد ، سهو، غاب عنه ...ألخ .

٨ـ توزعت ألفاظ ابن الفخَّار الاختيارية بين نوعين: الأول : صيغٌ تدلُّ على المفاضلة بين مذهبين، يُرجِّحُ فيها مذهبًا من دون نقض الآخر كليًّا، واستعملت لهذا النوع صيغُ التفضيل مثل: أرجح، أصح، أجود ...إلخ ، أمَّا النوع الثاني: فهي تلك الألفاظ والعبارات التي تدلُّ على الاختيار بالمجمل الذي لا لبس فيه مثل: المشهور، الصواب ، المختار ... ألخ .

٩ـ هنالك اختيارات واعتراضات ضمنية لا يُصرّح بها ابن الفخَّار صراحة بالعبارات والجمل المألوفة، ولكن يمكن التعرف على هذه الاختيارات والاعتراضات ببسطهِ شرح رأيٍّ نحويٍ معين ودعمه بالأدلَّة والحجج دون الآخر؛ ويستحصلُ هذا الفهمُ من الاختيارات والاعتراضات الضمنية بحسن التدبيرِ والتبصرِ وقراءةِ ما بين السطور .

١٠ـ على الرغمِ من نشأة ابن الفخَّار الدينية وتعليمه الفقهي، إلَّا أنَّنا نجدهُ كالسابقين من متقدمي علماء النحو في عدم اعتماده على الأحاديث النبوية الشريفة في الاستشهاد النحوي في اختياراته واعتراضاته، وما أورده من أحاديثٍ يعدُّ قليلًا، ولعلَّ مردّ هذا أنَّ كثيرًا مِن الأحاديثِ رُويت بالمعنى ولا يمكن الاطمئنانُ من جهةِ الراوي الذي قد يكون أعجميًا حديثًا على العربية.

١١ـ تناولَ ابن الفخَّار القراءات القرآنية في شرحهِ باحترامٍ من دون تخطئةِ أيَّةِ قراءةٍ أو نقضها، وكان عرضه للقراءاتِ مِن بابِ إغناء الدرسِ النحوي الذي دأبَ على تنوعه.

١٢ـ استعان ابن الفخَّار في اختياراتهِ النحوية واعتراضاته بالأصول النحوية الإجمالية، وقدَّم السَّماع على بقية الأصول، كما نلحظُ استعانته بالقياسِ والعلل النحوية بكثرة مع ميله الشديد للأقيسة اللغوية ومحاولة تجنبه الأقيسة المنطقية.

١٣ـ حرِصَ ابن الفخَّار على إيراد مختلف آراء العلماء في المسألة الواحدة متقدمين كانوا أو متأخرين، ثمَّ يقوم بعرض تلك الآراء ومناقشتها، ثمَّ الوقوف على الرأي الأصوب ونقض الرأي المخالف بما يملك من أدوات نحوية يُقيمُ بها حججه وبراهينه؛ ليُضفي بذلك مجالًا درسيًّا واسعًا يغترف منه طالبُ العلم عندَ التعرف على العديد من وجهات النظر المتفقة منها والمتباينة، وبذلك يكون الاختيار والاعتراض أيسر لدى القارئ.

١٤ـ يُلاحظُ قلةُ استشهادِ ابن الفخَّار في شرحهِ بالشواهدِ الشعرية مقارنةً بكتبِ النحو الأخرى، خلافًا لما جرت عليه عادة المؤلفين في هذا المجال، فهو يرى أنَّ الشاعر قد يلجأ إلى الضرورة الشعرية من دون الحاجةِ إليها وأنَّ الناثرَ في منأى مِن هذه الضرورات .

١٥ـ على الرغمِ مِن غِنى مادةِ شرح الجمل، وشهرة الرجل في مجال اختصاصه عند أهلِ عصره حتى أُطلِقَ عليه (سيبويهِ العصر)، إلَّا أننا نلحظ عدم نيلهِ حقِّه الذي يستحقه بالدراسةِ والبحثِ مِن طلَّابِ العلم، وهذا ما يدعو إلى الدهشةِ والتأمل ! .

١٦ـ ألمَّ كتابُ (شرحُ الجملِ لابن الفخَّار) بمختلفِ الآراءِ النحويةِ سواءٌ تلك التي اتفق معها أو التي اعترض عليها، مما يجعله كتابًا غنيًا بمادتهِ النحوية .

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله على مُحمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ المنتجبين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- **أبو الفرج الجريري، المعافى بن زكريا (ت٣٩٠هـ)، وآراؤه النحوية والصرفية في كتابه (الجليس الصالح)، محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح، القاهرة – جامعة الأزهر.**
- **الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٤هـ.**
- **الإختيارين: المفضليات والأصمعيات، علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، المعروف بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، تح: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، ط: ١، (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).**
- **أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ومصطفى البابي الحلبي، الطبعة: (١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦م).**
- **أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري، تح: محمد محيى الدين عبدالحميد المكتبة التجارية – مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣.**
- **ارتشاف الضرب، أبو حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى:٧٤٥هـ) تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م).**
- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت٧٦٧ هـ)، تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، ط: ١، (١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م).**
- **الأزمنة والأمكنة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٧.**
- **الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥ هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، ١٩٩٣، مطبوعاتى مجمع اللغة العربية بدمشق.**
- **أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١ ، (١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م).**
- **إسفار الفصيح، محمد بن علي أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ) تح: أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة، السعودية ط: ١، ١٤٢٠هـ.**

- **الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت .**
- **إعتاب الكتاب، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت ٦٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: ١، (١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م).**
- **الأعلام، خير الدين بن محمود، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.**
- **أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن، إسماعيل بن يوسف الخزرجي الأنصاري النصري، أبو لوليد، المعروف بابن الأحمر (ت ٨٠٧هـ)، تح: الدكتور محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).**
- **الإفادات والإنشادات، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تح: محمد أبو الأجفان، مؤسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م) .**
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط: ١، (١٤٠٩ - ١٩٨٩م).**
- **الأكسير في علم التفسير للفقيه العالم الطوفي سليمان بن عبد القوي الصرصري البغدادي (ت٧١٦هـ) تح: د. عبد القادر حسين، دار الاوزاعي لطباعة والنشروالتوزيع بيروت ـ لبنان ١٩٨٩.**
- **الألغاز النحوية في علم العربية، الشيخ بن عبد الله خالد الأزهري، تح: الدكتور جميل عبد الله عويضة (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م).**
- **ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت ٦٧٢هـ)، توزيع: عباس أحمد الباز، دار التعاون، مكة المكرمة، ط: ١،(١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م) .**
- **أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة دار عمار-الأردن، دار الجيل- بيروت،عام النشر: (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).**
- **أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، (١٤١٣ هـ - ١٩٩١م).**
- **أمالي السيد المرتضى،(الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى سنة ٤٣٦)، ط: ١، سنة: (١٣٢٥ هـ سنة ١٩٠٧م).**

- **الأمثال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط: ١، (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م).**
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) المكتبة العنصرية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٤هـ.**
- **الإنتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب،علي بن عَدْلان الربعي الموصلي (ت ٦٦٦هـ) تح: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).**
- **الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد التميمي النحوي (ت٣٣٢هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط: ١، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م).**
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١،(١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).**
- **الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة في أصول النحو، ابو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري(ت ٥٧٧هـ)، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،(١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م).**
- **الأوراق قسم أخبار الشعراء، أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت ٣٣٥هـ)، عني بنشره : ج. هيورث دن ، ط: ١، سنة ١٩٣٤ .**
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .**
- **الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط: ١، (١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م).**
- **الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تح د. مازن المبارك، منشورات الرضى ـ قم، سنة الطبع ١٣٦٣.**
- **إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)، (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأحمد بن محمد المرادي المصري) أبو البهاء، حازم أحمد حسني، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.**
- **البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ .**
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة – بيروت.**

- **البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات الشيباني الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط:١، ١٤٢٠هـ..**
- **البديع في نقد الشعر، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد الكناني الكلبي الشيزري (ت ٥٨٤هـ)، تح: الدكتور أحمد أحمد بدوي، الدكتور حامد عبد المجيد، الأستاذ إبراهيم مصطفى،الجمهورية العربية المتحدة ــ وزارة الثقافة والإرشاد القومي.**
- **البرصان والعرجان والعميان والحولان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الجيل، بيروت، ط: ١، ١٤١٠ هـ.**
- **البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: ١،(١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.**
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع(٦٨٨هـ)، تح: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الأسلامي، بيروت ـ لبنان ١٩٨٦.**
- **برنامج المجاري، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المجاري الأندلسي (المتوفى:٨٦٢هـ)، تح: محمد أبو الاجفان، دار الغرب الاسلامي - بيروت/ لبنان، ط: ١، ١٩٨٢م.**
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.**
- **البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: ١، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م).**
- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تح: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ط ٢، (١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦م).**
- **تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.**
- **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: ١، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).**
- **تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تح: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م).**

- **التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبدالله بن علي بن اسحاق الصميري، تح: د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر بدمشق، ط: ١(١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).**
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).**
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط: ١، سنة النشر : (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).**
- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أبو حفص عمر بن خلف الصقلي النحوي لغوي(ت٥٠١هـ) تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: ١، (١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م).**
- **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (ت ٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة .**
- **تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط: ١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م)**
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، الشيخ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط:١، (١٤٠٦هـ ـ١٩٨٦م).**
- **التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت ٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٤١٧ هـ.**
- **تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي(٦٥٤ـ ٧٤٥هـ)، تح: د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١.**
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: (١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م).**
- **تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان(ت ٣٤٧هـ)، تح: د.محمد بدوي المختون،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة: (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).**
- **التطور النحوي للغة العربية للأستاذ برجشتراسر أستاذ اللغات السامية بجامعة ميونخ، ١٩٢٩، د. رمضان عبد التواب ١٩٢٩، مطبعة السماح بشارع حسن الأكبر.**
- **التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م)، ط: ١ (١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م).**

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، ط ١،(١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).**
- **التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط: ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).**
- **التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، عني بتَحقيقِه: الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط: ٢، ١٩٩٦ م.**
- **التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: أحمد ناجي القيسي - خديجة عبد الرازق الحديثي - أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد مطبعة العاني - بغداد، ط: ١،(١٣٨١هـ - ١٩٦٢م).**
- **تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ١، ٢٠٠١م.**
- **توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ـ جمهورية مصر العربية، ط:٢،(١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).**
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن علي المرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط١ دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨.**
- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا، ط: ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.**
- **التوطئة، أبو علي الشلوبين(ت٦٤٥هـ)، تح: د. يوسف أحمد المطوع، الكويت، ط: ١، (١٤٠١ـ ١٩٨١).**
- **جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط:٢٨ ،(١٤١ هـ - ١٩٩٣م).**
- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (ت ٣٩٠هـ)، تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط:١ ،(١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م).**
- **الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، شهرته: الخليل بن أحمد، تح: فخر الدين قباوة، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، سنة الطبع:(١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).**

- **الجمل للزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (المتوفى ٣٤٠هـ)، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل بالجزائر، عام: ١٩٢٦.**
- **جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ)، تح: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .**
- **جمهرة الامثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر – بيروت.**
- **ـ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١،(١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م).**
- **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تح: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: ١، (١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م).**
- **حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ط: ٥، سنة : (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧).**
- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: ١ (١٤١٧ هـ –١٩٩٧م).**
- **الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط: ٢، (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م).**
- **الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).**
- **حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٤٠)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: ١، ١٩٨٤م.**
- **الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي(ت٥٢١هـ)، تح سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ط: ١، سنة (٤٤٤هـ ـ ٥٢٩م).**
- **الحماسة البصرية، علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ)، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – القاهرة، ط: ١،(١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م).**

- **حماسة الخالديين بالأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (ت٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي(ت٣٧١هـ)، تح: د. محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية االسورية، ١٩٩٥.**
- **الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، سنة الولادة ١٥٩هـ/ سنة الوفاة ٢٥٥هـ ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) لبنان/ بيروت ,**
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤،(١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م).**
- **الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ٤ .**
- **دروس في المذاهب النحوية، د. عبدة الراجحي، أستاذ العلوم اللغوية بجامعتي الإسكندرية وبيروت العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـ بيروت، ١٩٨٠.**
- **الدر الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ)، تح: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، (١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م).**
- **ـ درة الغوَّاص في أوهام الخواص، القاسم بن علي، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ط ١،(١٤١٨/ ١٩٩٨).**
- **دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ)، تح: وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، وشاركة في بقية الاجزاء إياد عبد اللطيف القيسي مجلة الحكمة، بريطانيا، ط: ١، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).**
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، ط: ٢، (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).**
- **دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط ٣،(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).**
- **ديوان الأخطل، غياث بن غوث الأخطل(ت٩٢هـ)، شرحه وصنف قوافيه وقدم له:مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط: ٢،(١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م) .**
- **ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت١١٦٧هـ)، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، (١٤١١ هـ - ١٩٩٠م).**

- **ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، (ت ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية،(١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م).**
- **ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ط: ٣،(١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).**
- **ديوان بشار بن برد، جمعه وحققه: بدر الدين العلوي، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت ـ لبنان، ط: ٢، ١٩٨١.**
- **ديوان جرير، شرحه د. عمر فاروق الطبَّاع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ـ لبنان، ط: ١،(١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م).**
- **ديوان جميل ـ شعر الحب العذري، ت: د. حسين نصار، دار مصر ـ القاهرة، د، ت.**
- **ديوان رؤبة بن العجاج، تح: عبد الوهاب عوض الله، مراجعة د. محمد حسين عبد العزيز، مجمع اللغة العربية ـ القاهرة، ط: ١،(١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م).**
- **ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدَّم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط: ١،(١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).**
- **ديوان عنترة بن شداد، تح: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٩٦٨، ط ١٥.**
- **ديوان لسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، تح: د. محمد مفتاح، دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ الدار البيضاء، ط: ١ ،(١٠٤٩ ـ ١٩٨٩م).**
- **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.**
- **الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا،، دار الاعتصام، ط ١، (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).**
- **الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمود بن أحمد البابرتى الحنفي (ت ٧٨٦هـ) تح: ضيف الله بن صالح بن عون العمرى (جـ ١) – ترحيب بن ربيعان الدوسري (ج: ٢)، مكتبة الرشد ناشرون، ط: ١،(١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م).**
- **رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.**
- **رسالة الملائكة، أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي المعري (المتوفى ٤٤٩ هـ)، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت: ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.**

- رسالة منازل الحروف، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) تح: إبراهيم السامرائي: دار الفكر – عمان.
- رصف المباني في شروح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الزهد والرقائق، أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تح: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية – بيروت / لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- زهر الأداب وثمر الألباب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تح: أ. د / يوسف على طويل، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط: ١ (١٤١٧هـ– ١٩٩٧م).
- سبب وضع علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تح: مروان العطية، دار الهجرة – بيروت / دمشق، ط: ١، (١٤٠٩هـ ١٩٨٨م).
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط: ٢، ١٤٠٠هـ.
- سر الفصاحة، أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط: ١، (١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م).
- سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: ١، (١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م).
- سُلم اللسان في الصرف والنحو والبيان، جرجي شاهين عطية، ط ٤، دار ريحاني للطباعة والنشر . بيروت.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، تح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.
- سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٧٣هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي الحلبي.
- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت٩٥٠هـ)،تح: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط:١، (١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م).
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، رقم ٣٧، (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) .

- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: ١،(١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م).**
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠ (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م).**
- **شرح أبيات سيبويه، أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،عام النشر: (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م).**
- **شرح ألفية ابن معطي، د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض،ط:١، الجزء الأول: ١٤٠٥هـ ..١٩٨٥ م.**
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١،(١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).**
- **شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة - مصر العربية، ط ١، ١٤٢٨ هـ.**
- **شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ت ٦٧٢هـ، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).**
- **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ط ١، ٢٠٠٠م.**
- **شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي المتوفى (٦٠٩هـ)، إعداد: د. سلوى محمد عمر، جدة، المملكة العربية السعودية ـ جامعة أم القرى،(١٤١٨ ـ ١٩٦٠م).**
- **شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي المتوفى(٦٦٩هـ)، قدمه: فواز الشعار، إشراف د. إميل بديع يعقوب.**
- **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(ت ٦٨٦هـ)، تح: د. يوسف حسن عمر، (١٣٩٥- ١٩٧٥م)، جامعة قار يونس - ليبيا.**

- **شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ١،(١٤٢ هـ- ٢٠٠٧م).**
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط: ٥.**
- **شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى:٦٧٢هـ) تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط: ١.**
- **شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ٢٠٠٨م.**
- **شرح المعلقات السبع للزوزني، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (ت٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، ط: ١ (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).**
- **شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م).**
- **شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.**
- **شرح درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجي المصري تح: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م).**
- **شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣هـ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.**
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م).**
- **شرح شعر زهير بن أبي سلمى، ابو العباس ثعلب، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد للتوزيع، ط: ٣ ، ١٤٢٨ ـ ٢٠٠٨.**
- **شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي،(١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦م).**
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، ج ١، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني . بغداد. ١٩٧٧.**

- **شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون بن موسى القيسي المجريطي القرطب (ت٤٠١هـ)، تح:عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط: ١، مطبعة حسان ـ القاهرة، (١٤٠٤ ـ ١٩٨٤م).**
- **شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: ١١، ١٣٨٣هـ.**
- **شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ – ٩٧٢هـ)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، (١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م).**
- **شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق) عالم الكتب، ط:١، (١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م).**
- **شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح: محمد إبراهيم حور، وليد محمود،المجمع الثقافي، أبو ظبي،الإمارات، ط:٢، ١٩٩٨م.**
- **شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، أبو حامد،عز الدين (ت: ٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.**
- **الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.**
- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت٧٣هـ)، تح: د حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.**
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط: ١٢٠٠١م.**
- **طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب– بيروت،ط: ١، ١٤٠٧هـ.**
- **العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: ط١، ١٤٠٤ هـ.**
- **علل النحو، محمد بن عبد الله، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط: ١، (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م).**

- **عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر،ط: ١، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).**
- **عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تح: يوسف الطويل ومفيد قميحة، دار الكتب العلمية – بيروت، (١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م).**
- **غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط: ١،عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.**
- **فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، حمد بن مُحَمَّد الرائقي الْمَالِكِي تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط:١ ،(١٤١٧هـ- ١٤١٨هـ).**
- **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)،(مؤلف الشرح): أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط ١،**
- **(١٤٣١ هـ - ٢٠١٠) م.**
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير– عمان، ط١، (١٤١٠هـ ١٩٩٠م).**
- **فوائت كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تح: د. محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية» - بغداد، ط: ١، ٢٠٠٠ م.**
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، (ت ٨٩ هـ) تح: الدكتور أسامة طه الرفاعي.**
- **في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، الرائد العربي، بيروت . لبنان، ط: ٢، ١٩٨٦.**
- **الكامل في اللغة والأدب، سمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة ط ١٣،(١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م).**
- **الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان المصري المالكي (ت٦٤٦هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب– القاهرة، ط: ١، ٢٠١٠م.**
- **الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣،(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).**
- **كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ويعرف بابن الحداد (ت بعد ٤٠٠ هـ)، تح: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، عام النشر: (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م).**

- **كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)،**
- **تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط: ١ (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).**
- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط: ١،(١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م).**
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت٥٣٨هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت١٤٠٧هـ.**
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.**
- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت:١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت.**
- **الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان عام النشر: ٢٠٠٠ م.**
- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١،(١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).**
- **لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، (ت ٩٧٣ هـ) تح: د.مها بنت عبدالعزيز العسكر د. نوال بنت سليمان الثنيان.**
- **اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن العكبري البغدادي محب الدينة(ت:٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط: ١،(١٤١٦هـ ١٩٩٥م).**
- **اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: ١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).**
- **اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت.**
- **ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط: ٢، مكة المكرمة،(١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).**

- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد الشيباني، الجزري، المعروف بابن الأثير، الكاتب (ت ٦٣٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠ هـ.**
- **المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.**
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت ٣٩هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط:١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).**
- **المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: ١، (١٤١٧هـ ١٩٩٦م).**
- **المدارس النحوية، شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، ط: ٧: دار المعارف ـ القاهرة.**
- **المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث(١٤٠١هـ – ١٩٨١م) .**
- **المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ) تح: علي حيدر : دمشق،(١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م).**
- **المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ط١، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).**
- **المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد مطبعة المدني، ط: ١، (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م).**
- **المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ١، (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).**
- **المسائل المشكلة (البغداديات)، أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى (٣٧٧هـ)، قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط: ١، ٢٠٠٢م.**
- **مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، تح: مكتب البحوث بجمعية المكنز، جمعية المكنز الإسلامي، ط: ١،(١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م).**
- **معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود، السعودية، ط: ١،(١٤١٢ هـ – ١٩٩١م).**

- **معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ دارالمصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط:١.**
- **معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:١،(١٤١١هـ – ١٩٩٠م).**
- **معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط: ١، (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م) .**
- **معجم التعريفات للشريف الجرجاني، المتوفى(٨١٦هـ)، تح: ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.**
- **المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط: ١، (١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).**
- **معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق(ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.**
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط: ٦، ١٩٨٥.**
- **المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.**
- **المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة.**
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: ١،(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م).**
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط: ١، (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م)**
- **المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.**

- **المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.**
- **المقرّب في النحو، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى: ٦٦٩هـ، ت: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد،(١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).**
- **ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ): دار السلام – القاهرة مصر، ط: ١، (١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م).**
- **مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة، ط: ١، ١٩٩٠م.**
- **من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ـ الكويت ، ١٩٨٠ .**
- **المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط: ١، سنة ١٩٥٤م.**
- **المنهاج المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف اليعقوب الجديع العنزي مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: ٣،(١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م).**
- **النحو الوافي ، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط: ١٥ .**
- **نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: ١: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.**
- **الهداية في النحو إعداد المجمع العلمي الإسلامي – لجنة إعداد الكتب الدراسية – لطلاب العلوم الإسلامية – شعبان ١٤٠١هـ، حقَّقه وعلَّقَ عليهِ: علي بن نايف الشَّحُّود.**
- **همع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.**
- **الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:(١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م).**

الرسائل والأطاريح:

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، أطروحة دكتوراه، إعداد حماد بن محمد حامد الثمالي، إشراف د. محمود محمد الطناحي، جامعة أم القرى ١٤١٠هـ.
- اسم التفضيل في القرآن الكريم – دراسة دلالية – رسالة تقدم بها: رياض يونس خلف الجبوري إلى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، (١٤٢٦هـ... ٢٠٠٥م).
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية، لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ، دراسة وتحقيق، أطروحة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد، (١٤٢٨ هـ... -... ٢٠٠٧ م).
- سورة الكهف دراسة نحوية وصرفية، رسالة تقدم بها: مُعَمَّر منير مسيهر العاني إلى مجلس كلية التربية ابن رشد، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، ١٤٢٥(هـ... ٢٠٠٤م).
- الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية رسالة ماجستير قدّمها الطالب:عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ، الى مجلس كليّة التربية/ جامعة بابل، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ـ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، عام:(١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م).
- شرح منظومة الآجرومية، الشيخ داود بن سلمان التكريتي (١٣٦٠هـ . ١٩٤١م) دراسة وتحقيق، الطالب: صلاح ساير العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية بجامعة تكريت، تشرين الأول٢٠٠٤م.
- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، أطروحة دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٦ م.
- المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن، داود بن سليمان الهويمل رسالة ماجستير(قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم– المملكة العربية السعودية، ١٤٣٨هـ.

- **المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، رسالة ماجستير، هاني محمد عبد الرازق القزاز المعيد في جامعة الأزهر- كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق.**
- **النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير، سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، كلية التربية ـ جمهورية العراق جمادي الأولى ١٤٢٧هـ... حزيران ٢٠٠٦م.**

المجلات والدوريات

- **حركة حروف المضارعة، عبد الله بن ناصر القرني، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٩ - السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ.**
- **مسائل (إذن)، أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / الطبعة: العدد ١١٩ - السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ.**

ABSTARCT OF THE MEESGE

Ibn al-Fukhar's choices (d. 754 AH) and his grammatical objections in his book Sharh al-Jamal

The status of Arabic is not hidden, and it is sufficient that He chose it over the languages of the earth as a tongue of truth that speaks of His great signs and great proofs, manifested in it the images of the luminous beauty that inspired the worlds to love it, so they wrote and are still writing, and their thirsty heart is afflicted, and not a diseased one except for asking for more, and is it for this love For it to go away and be extinguished or to recede?! No, for the hearts before the minds are open, the pens are beating, the papers are seeking, and the basin of the language is sweet that does not run out, and how can it run out while the book of God speaks in opposition, preserves what was entrusted, O God, grant us understanding and knowledge of the language of your book with which we open what is closed, so we guide to Your straight path.

And because grammar is the key to those closed doors, and the preserver of tongues from error and melody, it was imperative for our righteous scholars to enter this into this rectangular science, and among its great grammar scholars is Abu al-Qasim al-Zajjaji (d. 337 AH), who wrote an important book in the heritage of Arabic grammar called it (The Camel), and this book was an inspiration for many scholars who dealt with it with explanation and study because of the abundant scientific material it contained The well-known scholar of his time, in which he dealt with everything that was mentioned in sentences, citing the texts of al-Zajaji, and then dealt with these texts with explanation and study, preserving al-Zajaji's approach in dealing with grammatical material, and presenting the opinions of early and late scholars, often expressing his choice of the correct opinion that He sees it while supporting this opinion with arguments and proofs, and we find him objecting to some opinions and criticizing them in a scientific manner in which he relies on evidence and arguments, guided by the opinions of those who preceded him from the eminent scholars, or he himself brings evidence that he sees as rising and convincing, using the general principles of grammar: hearing, analogy, consensus, and accommodating the case In this research, I dealt with a topic that I consider important in the field of grammatical study, and I find it a tributary that enriches the Arabic grammatical material because it contains agreed and different grammatical opinions that were transmitted, explained, and added to by Ibn al-Fukhar. The chapter of lineage, but it is of great importance to prompt the researcher to investigate and trace in grammatical

research and to learn more from his wide and welcome source. Choice and objection in the field of grammar opens up horizons through which we learn about the opinions of scholars, their doctrines and their grammatical adoptions, including their way of thinking collectively or individually, and then Access to the correct grammatical choice after study, investigation and scrutiny

As for the title of the research, it is: (Ibn al-Fukhar's choices (d. 754 AH) and his grammatical objections in his book Sharh al-Jamal), which he suggested to my supervisor, because he found my orientation and desire to delve into this field of grammatical research

I have started writing this research, whose plan required it to be in three chapters; It is preceded by a preface and an introduction, followed by a conclusion that includes the most important findings

REPUBLIC OF IRAQ

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION

AND SCIENTIFIC RESEARCH

UNIVISTRY OF BABYLON

COLLEGE OF LITERATURE/DEPARTMENT OF

ARABIC LANGUAGE

THE CHOICES OF IBN AL-FAKHAR (D. 754 AH) AND HIS GRAMMATICAL OBJECTIONS

IN HIS BOOK EXPLANATION OF SENTENCES

A MESSEGE SUBMITTED BY THE STUDENT

HAIDER MOHSEN FAHAD

TO THE COUNCIL COLLEGE OF LITERATURE /DEPARTMENT OF ARABIC LANGUAGE
UNIVERSITY OF BABYLON, WHICH IS PART OF THE REQUIREMENTS FOR OBTAINING
MASTER'S DEGREE IN ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE

SUPERVISED BY

Dr. Wael Abdel Amir Murad

2023 A.D **1444A.H**